



التنافس الدولي في آسيا الوسطى

(International Competition in Central Asia)
(1991- 2010)

إعداد الطالب

عبدالله فلاح عودة العصايلة

إشراف الدكتور

غازي اسماعيل ربابة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم
السياسية
قسم العلوم السياسية
كلية الآداب والعلوم
جامعة الشرق الأوسط

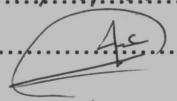
2011م

تفويض

أنا الطالب : عبد الله فلاح عودة العضايلة أهوى جامعه الشرق الأوسط بتزويد
نسخ من رسالتي ورقاً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات
والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: عبد الله فلاح عودة العضايلة

التاريخ: ٢٠١٣/٠٦/٢٢

التوقيع:


قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة والموسومة بـ :

التنافس الدولي في آسيا الوسطى (1991-2010)

وأجيزت بتاريخ : 2012 / 1 / 23

أعضاء لجنة المناقشة:

التوقيع

الجامعة

أعضاء لجنة المناقشة

العلوم الإسلامية

1. د. غازي إسماعيل ربابة (مشرفة)

العالمية

(علاقات دولية)

الشرق الأوسط

2. أ.د. محمد رضا "محمود" خلف (رئيساً)

(علاقات دولية)

البرموك

3. أ.د. نظام محمود برకات (متحناً خارجياً)

(علاقات دولية)

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين الذي أعاني على إنجاز هذه الدراسة، وبعد؛

يشرفني أن أتقدم بالشكر الجزيل وعظيم الامتنان للدكتور الفاضل غازي ربابعة ، لما
أولاًه من اهتمام ، وما بذله من جهد في متابعة الدراسة ، وما قدمه لي من أفكار قيمة،
فلم يتوان عن تقديم المشورة والنصائح لي.

وأتقدم بالشكر الجزيل لأساتذتي الكرام الذين لم يخلوا علي من علمهم بشيء خلال
فتره تواجدي على مقاعد الدراسة وأخص بالذكر رئيس القسم الدكتور سعد فيصل

السعد

وأتقدم بالشكر إلى الأساتذة أعضاء اللجنة الكرام

الإهداء

إلى والدي ...

إلى والدتي ...

فهرس المحتويات	
الصفحة	الموضوع
ب	التفويض
ج	قرار لجنة المناقشة
د	الشكر والتقدير
ـهـ	الإهداء
ي	ملخص اللغة العربية
ك	ملخص اللغة الإنجليزية
1	الفصل الأول الإطار العام للدراسة
1	تمهيد
2	مشكلة الدراسة
3	أهداف الدراسة
3	أهمية الدراسة
4	فرضيات الدراسة وأسئلتها
4	حدود الدراسة
4	مصطلحات الدراسة
6	الإطار النظري والدراسات السابقة
6	أولاً : الإطار النظري
13	ثانياً: الدراسات السابقة
18	منهجية الدراسة

20	الفصل الثاني
	الموقع الجيوسياسي لمنطقة آسيا الوسطى
21	المبحث الأول: الجغرافية السياسية لآسيا الوسطى
22	المطلب الأول : موقع منطقة آسيا الوسطى
26	المطلب الثاني : أهمية الموقع الجغرافي
31	المبحث الثاني: الأهمية الجيوстрاتيجية والإستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى
32	المطلب الأول: الأهمية الجيوстрاتيجية لمنطقة آسيا الوسطى
35	المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى
40	المبحث الثالث: الواقع السياسي والاقتصادي لدول آسيا الوسطى
41	المطلب الأول: جمهورية كازاخستان
43	المطلب الثاني: جمهورية تركمانستان
44	المطلب الثالث : جمهورية أوزبكستان
47	المطلب الرابع : جمهورية قرغيزستان
49	المطلب الخامس : جمهورية طاجيكستان
51	المطلب السادس : المعوقات المؤثرة على تطور واستقرار دول آسيا الوسطى
57	الفصل الثالث
	المصالح والأهداف الروسية في منطقة آسيا الوسطى
59	المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى بالنسبة لروسيا
60	المطلب الأول : العوامل المؤثرة في اهتمام روسيا بمنطقة آسيا الوسطى
61	المطلب الثاني : المصالح الروسية في منطقة آسيا الوسطى
63	المبحث الثاني: الأبعاد السياسية والأمنية والعسكرية في علاقة روسيا مع دول آسيا الوسطى
64	المطلب الأول : البعد السياسي في العلاقات الروسية مع آسيا الوسطى

65	المطلب الثاني : البعد الأمني في العلاقات الروسية مع آسيا الوسطى
68	المطلب الثالث : البعد الاقتصادي في العلاقات الروسية مع آسيا الوسطى
74	<p style="text-align: center;">الفصل الرابع</p> <p style="text-align: center;">السياسة الأمريكية في آسيا الوسطى</p>
75	المبحث الأول: الأهمية والمصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة آسيا الوسطى
76	المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية
78	المطلب الثاني : المصالح الأمريكية في منطقة آسيا الوسطى
81	المبحث الثاني: الأبعاد الاقتصادية والعسكرية والأمنية للإستراتيجية الأمريكية
82	المطلب الاول : البعد الاقتصادي
84	المطلب الثاني: الأبعاد العسكرية والأمنية
88	المطلب الثالث : الرؤية الأمريكية للتوازن الإستراتيجي في آسيا الوسطى
91	المبحث الثالث: سياسة حلف شمال الأطلسي تجاه دول آسيا الوسطى
92	المطلب الأول : حلف الشمال الأطلسي والتواجد في منطقة آسيا الوسطى
94	المطلب الثاني: المشكلات التي تواجه حلف شمال الأطلسي في منطقة آسيا الوسطى
96	<p style="text-align: center;">الفصل الخامس</p> <p style="text-align: center;">مصالح الصين الإستراتيجية في آسيا الوسطى</p>
97	المبحث الأول: أسباب تزايد الاهتمام الصيني في منطقة آسيا الوسطى
98	المطلب الأول : العوامل التي أسهمت في الاهتمام الصيني بآسيا الوسطى
100	المطلب الثاني : المصالح الصينية في منطقة آسيا الوسطى
103	المبحث الثاني: أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الصينية في منطقة آسيا الوسطى
104	المطلب الأول : الجانب السياسي والعسكري

106	المطلب الثاني : الجانب الاقتصادي
108	الفصل السادس البعد الإقليمي للتنافس في منطقة آسيا الوسطى
109	المبحث الأول: دور إيران الإقليمي في منطقة آسيا الوسطى
111	المطلب الأول: نظرة إيران لمنطقة آسيا الوسطى
113	المطلب الثاني : القضايا المشتركة بين إيران ودول آسيا الوسطى
116	المبحث الثاني: الدور التركي في منطقة آسيا الوسطى
118	المطلب الأول: العامل الديموغرافي والجيواستراتيجي
120	المطلب الثاني : مجالات التحرك التركي ودعائمه
120	المطلب الثالث : العلاقات الاقتصادية التركية مع آسيا الوسطى
123	المبحث الثالث: الدور الإسرائيلي في آسيا الوسطى
124	المطلب الأول : أسباب التغلغل الإسرائيلي في آسيا الوسطى
126	المطلب الثاني : الإختراق النووي الإسرائيلي لجمهوريات آسيا الوسطى
127	المطلب الثالث : التعاون الأمريكي الإسرائيلي في آسيا الوسطى
130	الخاتمة
132	النتائج
135	النوصيات
136	المراجع
144	الملاحق

ملخص الدراسة

التنافس الدولي في آسيا الوسطى

2010-1991

إعداد الطالب

عبد الله فلاح عودة العضايلة

إشراف الدكتور

غازي إسماعيل رباعي

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ودراسة الأهمية الإستراتيجية والجيوسياسية لمنطقة آسيا الوسطى ، مما زاد من حدة التنافس الدولي والإقليمي على موارد المنطقة وخصوصاً موارد الطاقة التي لعبت ولا زالت تشكل أحد محاور الصراع بين هذه القوى ، وذلك للإجابة عن تساؤل الدراسة الرئيسي ما طبيعة وأبعاد التنافس الدولي والإقليمي ، فالصراع في منطقة آسيا الوسطى هو صراع مصالح بين مجموعة من القوى التي تحاول كل منها وفق إستراتيجية محددة أن تقوم باستخدام الأدوات الاقتصادية والسياسية والعسكرية .

وقد حاول الباحث استعراض التنافس بين القوى الدولية أمريكا وروسيا والصين والإقليمية إيران تركيا إسرائيل تجاه دول آسيا الوسطى. نلاحظ أن هناك علاقة ارتباطية تتأثر سلباً وإيجاباً بين حدة الصراع وشدة تنافس القوى الكبرى على السيطرة على دول المنطقة وبين مدى الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تتمتع به هذه الدول، وينعكس ذلك بصورة مباشرة على مدى تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة، حيث تعمل الولايات المتحدة على تحجيم النفوذ الروسي، بينما تقوم روسيا بالتعاون مع الصين وإيران للحد من النفوذ الأمريكي وحماية مصالحها في المنطقة ، وهذا لا ينفي أن منطقة آسيا الوسطى لم تكن مجرد ساحة للتنافس الدولي، بل كانت في كثير من الأحيان فاعلاً مؤثراً، حيث أن دول آسيا الوسطى شجّعت بعض الأطراف على دخول حلبة التنافس واعتبرت على دور أطراف أخرى، واتبّعت تلك الدول سياسة خارجية تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وتدعم الاستقرار السياسي في المنطقة ، فكان تشجيع هذه الدول للتنافس يصب في مصلحتها ويجدب الاستثمارات الأجنبية إلى أراضيها، وتوصي الدراسة الباحثين العرب بضرورة إجراء مزيد من الدراسات والأبحاث المتعلقة بمنطقة آسيا الوسطى في المرحلة المقبلة في ضوء التحولات التي تشهدها المنطقة العربية ، لوجود مصالح مشتركة بين الدول العربية ودول آسيا الوسطى.

**Abstract
(International Competition in Central Asia)**

1991 – 2010

Prepare the student

Abdullah Falah Odeh AL_Adaleh

Supervised by: Dr. Ghazi Ismail Rababah

This study aims to analyze and study the strategic and geopolitical importance of the Central Asian region, which has heightened the international and regional competition for the resources of the region, especially energy resources, which has played and continues to constitute a centerpiece in the conflict between these forces, in order to answer the main question of study; what are the nature and dimensions of international and regional competition, that is the struggle in Central Asia is a conflict of interest between a set of forces that are trying to use the economic, political and military tools according to a specific strategy.

Researcher tried to review the competition between international powers of America, Russia, and China, and the regional ones of Iran, Turkey, and Israel toward the Central Asian countries. Note that there is a correlation affected positively and negatively with the severity of the conflict and the intensity of rivalry of big power to control the region, and the political and economic stability enjoyed by these countries. This is directly reflected on the achievement of stability and security in the region, where the United States is working to limit the influence of Russia, while Russia cooperates with China and Iran to curb the U.S. influence and protect its interests in the region. This does not deny that Central Asian region were not just an arena for international competition, it was often an influencing actor, as the Central Asian countries has prompted some parties to enter the arena of competition, and the objection to the role of third parties. Those States have followed a foreign policy aims to achieve the economic development and political stability in the region, that is the encouragement of these countries to compete was in its best interest and attract foreign investment into its territory. This study recommends Arab researchers need to conduct further studies and research on region of Central Asia in the next phase in light of the transformations taking place in the Arab region, due to the existence of common interests between the Arab countries and the countries of Central Asia.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

تمهيد:

ترتب على انهيار الاتحاد السوفيتي السابق حدوث فراغ سياسي في منطقة آسيا الوسطى، حيث أن معظم الدول التي حصلت على الاستقلال لم تتوفر لها القدرة على بناء الدولة القادرة على الدفاع عن سيادتها الوطنية، مما أسمهم في إيجاد تنافس دولي وإقليمي حول هذه الدول في ضوء ماتمتلكه من موارد الطاقة، وخاصة النفط والغاز الطبيعي، وأصبحت الآن سبباً للنزاع في المنطقة مما يؤدى وفقاً لآراء الباحثين، لبداية فصل جديد في اللعبة الكبرى للسيطرة على آسيا الوسطى، إلا أن حقل اللعب الجديد زاد الأمر تعقيداً من خلال سلسلة من المشاكل التي تتضمن الصراع بين دول الإقليم ذاتها وعدم الاستقرار السياسي والتنافس الشديد بين التكتلات المختلفة الجنسيات ونقص الخبرات الاقتصادية والبنية القانونية الأساسية، والأكثر من ذلك حقيقة أن الثلاث دول التي تقاسم أغلبية موارد الطاقة في الإقليم، وهي : كازاخستان وأذربيجان وتركمستان، هي دول ضعيفة لأنها جغرافياً "دول مغلقة" وبالتالي تعتمد على الدول المجاورة في نقل امدادات الطاقة أو حتى الوصول للبحر أو المرور في الأجواء الجوية وينبغى القول أن جوهر هذه اللعبة الجيوبروليتيكية الجديدة في آسيا الوسطى مزدوج. الأول، هو السيطرة على إنتاج النفط والغاز، والثاني السيطرة على خطوط الأنابيب التي ستقوم بنقل البترول إلى الأسواق الغربية .

نكتب منطقة آسيا الوسطى أهمية كبيرة في النظام الدولي من الناحية الإستراتيجية والجيواستراتيجية لدرجة أن وصفها "بريجنسكي" باعتبارها تمثل المتغير الجيو - سياسي الذي يعتبر مفتاح السيطرة على العالم، لأن من يتمرّز في آسيا الوسطى ويرسي قواعده سيتيح لنفسه القرب وإطلالة أكثر سهولة وأقل تكلفة باتجاه العمق الحيوي الروسي باتجاه الشمال، والعمق الحيوي الصيني باتجاه الجنوب الشرقي، والعمق الحيوي لشبه القارة الهندية وباكستان وأفغانستان باتجاه الجنوب، والعمق الحيوي الإيراني باتجاه الجنوب الغربي، والعمق الحيوي ل كامل منطقة بحر قزوين بما فيها تركيا باتجاه الغرب، وهي مناطق تشكل مطمعاً مهماً للولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة عليها وممارسة النفوذ فيها، لأن في السيطرة على موارد منطقة آسيا الوسطى إمكانية كبيرة للتحكم في إمدادات النفط والغاز والمعادن والموارد

الزراعية إلى روسيا والصين وشبه القارة الهندية ودول الاتحاد الأوروبي وبلدان آسيا الغربية، ومنطقة آسيا الوسطى بهذا الشكل تعتبر أحد نقاط الصراع المهمة على المسرح الدولي .

لقد حاولت الدول الكبرى وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين بالإضافة إلى إيران وتركيا وإسرائيل التغلغل في منطقة آسيا الوسطى، إذ أخذ التنافس الدولي على هذه المنطقة صوراً وأشكالاً وأساليب مختلفة ليعكس المصالح المتداخلة والمتشاركة لهذه الدول، حتى أصبح كل طرف يسعى للحصول على أكبر نصيب من الثروات الطبيعية باستخدام مختلف الوسائل والأدوات السياسية والاقتصادية والعسكرية، وستعالج الدراسة وفقاً للمعطيات السياسية والاقتصادية واقع وأبعاد التنافس الدولي والإقليمي في منطقة آسيا الوسطى التي أصبحت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق أحد محاور التنافس الدولي في ضوء تزايد الاهتمام بها من قبل الدول الكبرى ودول الإقليم.

مشكلة الدراسة:

أصبحت منطقة آسيا الوسطى ساحة للتنافس بين القوى الإقليمية والدولية، لما لها من أهمية من الناحية الإستراتيجية والجيوبوليтика، ووجود احتياطي هائل من النفط والغاز فموقع آسيا الوسطى في قلب الاهتمامات الدولية، أسهم في حدوث صراعاً دولياً ولكون المنطقة لا تزال تعاني من الهشاشة كونها تمرّ بفترة انتقالية تاريخية، فإن دولها الحديثة العهد بالاستقلال تعيش في وضع حرج ما بين تعزيز الوضع الداخلي ومواجهة التهديدات المتزايدة للقوى الدولية، التي يدفعها ويحركها الموقع الجيوبوليتيكي والإرتباطات التاريخية والحضارية، بالإضافة للحسابات الجيوستراتيجية المتعددة، والأحداث التي مرت بها خلال السنوات الماضية.

هناك عدد من الدول تعتبر آسيا الوسطى منطقة ذات أهمية حيوية بالنسبة لها على الصعيد الجيوستراتيجي والجيوفكري، وتقف روسيا على رأس تلك القوى، بالإضافة للولايات المتحدة التي وجدت في أحداث سبتمبر 2001مبرراً للتغلغل في المنطقة ومنافسة روسيا، كذلك لا تخفي الصين اهتماماتها الاستراتيجية بالمنطقة التي كانت تمثل لها تاريخياً جسر العبور "طريق الحرير" للتواصل مع العالم.

اهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. بيان أهمية الموقع الإستراتيجي والجيسياسي وأسباب التنافس الدولي والإقليمي في منطقة آسيا الوسطى.
2. التعرف على الأهداف الاستراتيجية الروسية في منطقة آسيا الوسطى.
3. الوقوف على الأهداف الاستراتيجية الأمريكية في منطقة آسيا الوسطى.
4. التعريف بالمصالح الصينية واستراتيجيتها في منطقة آسيا الوسطى.
5. التعرف على واقع التنافس الإقليمي في منطقة آسيا الوسطى.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال تحليل التطورات السياسية التي شهدتها منطقة آسيا الوسطى وطبيعة وأبعاد التنافس والصراع الدولي الإستراتيجي بين الدول الكبرى المتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين منذ نهاية الحرب الباردة وإنهيار الاتحاد السوفييتي السابق، تجاه منطقة آسيا الوسطى ذات البعد الإستراتيجي والجيسياسي.

ومن بين دول آسيا الوسطى الخمس - كازاخستان قرغيزستان وأوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان - تشتهر كازاخستان وتركمانستان بالأحواض الترسيبية الكبرى على الساحل الشرقي لبحر قزوين، بينما تمثل بقية الدول - التي لا تمتلك حقوقاً نفطية ثرية - أهمية من نوع آخر تكمن في موقعها الإستراتيجي لنقل النفط والغاز من هاتين الدولتين إلى أسواق شرق وجنوب آسيا و من هنا يمكن حصر أهمية الدراسة بما يلي :

1. أهمية منطقة آسيا الوسطى في أمن الطاقة على المستوى العالمي ، وما تتمتع به هذه المنطقة من ثروات وموقع استراتيجي مهم، مما جعلها محور اهتمام الدول الكبرى وزيادة التنافس الدولي والإقليمي في هذه المنطقة .
2. هناك قوى كالصين وروسيا ترى بالتنافس الأمريكي في هذه المنطقة تهديداً لأمنها القومي، وتعتبرها منطقة مصالح لها، وتقرّب الولايات المتحدة الأمريكية منها

يُعتبر بمثابة دق ناقوس الخطر في هذين البلدين، إضافةً إلى أن بلدان أخرى مثل تركيا وإيران وكذلك إسرائيل ، لها أجندات سياسية خاصة بها في هذه المنطقة.

فرضيات الدراسة وأسئلتها:

تطلق الدراسة من الفرضية التالية :

أثر الموقع الجيوستراتيجي وموارد الطاقة لدول آسيا الوسطى على رفع مستوى التناقض والصراع الدولي والإقليمي على هذه المنطقة.

تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤل التالي:

ما الأسباب والدوافع والأهداف التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين وبعض دول الإقليم لتحقيقها في منطقة آسيا الوسطى؟

حدود الدراسة:

الحدود الجغرافية: ستتناول هذه الدراسة علاقة دول آسيا الوسطى بالدول الثلاث الكبرى، الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين وكذلك بعض الدول الإقليمية، إيران، تركيا، إسرائيل إضافةً إلى دول آسيا الوسطى وهي محور رئيسي في هذه الدراسة.

الحدود الزمنية: تتحدد هذه الدراسة للفترة ما بين الأعوام (1991 - 2010) حيث وقع انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وبذلك انتهت سيطرته على هذه المنطقة مما دفع ببعض القوى الدولية والإقليمية إلى توسيع نفوذها في هذه المنطقة الحيوية.

مصطلحات الدراسة:

التناقض: مفهوم سياسي يشير إلى حالة من الاختلاف بين الدول لا تصل إلى مرحلة الصراع وتأخذ أبعاد اقتصادية أو سياسية لتحقيق مصالح ومكانة في الإطار الدولي أو إقليمي. بينما يعرف **الصراع الدولي** (International Conflict) : هو ذلك الموقف الذي ينتج عن الاختلاف في الأهداف والمصالح القومية، وأنه يرتبط بعدة أمور مثل الحدود الجغرافية وعدد الأطراف المشاركة فيه وحجم الموارد والإمكانيات التي تخصص للصراع ونوعية الأسلحة المستخدمة وخصائصها التدميرية والأهداف التي تحدها الدولة من وراء هذا الصراع (ويكيبيديا ، 2010)

ويعرف الباحث ولغایات هذه الدراسة الصراع الدولي بأنه التناقض بين الدول الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين) على السيطرة - الهيمنة وتوسيع نفوذها في آسيا الوسطى التي أصبحت بعد عام 1991 مسرحاً للصراع والتناقض بين مختلف القوى الدولية وذلك يعود إلى الموقع الجيوستراتيجي وموارد الطاقة فيها.

منظمة شنغهاي: هي منظمة دولية تضم عدة دول في شرق آسيا أُسست في العام 2001 و تضم كلاً من الصين، روسيا، كازاخستان، قرغيزستان، أوزبكستان، طاجيكستان، وتركمانستان ومنغوليا مع إعطاء ايران وباكستان والهند صفة مراقب، والأهداف المعلنة للمنظمة هي مكافحة الإرهاب ومواجهة التطرف، والحركات الانفصالية، والتصدي لتجارة الأسلحة والمخدرات إلا أن الكثير من المحللين يراها كحلف عسكري جديد يهدف إلى مواجهة Half شمال الأطلسي. (نوفوستي، 2008)

وقد نصت اتفاقية إنشاء منظمة شنغهاي على إقامة منطقة منزوعة السلاح على طول الحدود بين الصين والدول الأعضاء ، والتي تبلغ حوالي 8آلاف كيلو متر. كما حضرت الاتفاقية اجراء مناورات عسكرية تستهدف أيّاً من الدول الأخرى ، وتهدف المنظمة إلى المساهمة في حل المشكلات الحدودية بين الدول الأعضاء والتعاون في مواجهة المشاكل التي تهدد أمن المنطقة، التي تتبع من مصادر ثلاثة، هي، الإرهاب الدولي والتطرف والحركات الانفصالية ومحاربة الأنشطة غير الشرعية كالجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية وتجارة المخدرات. (مظلوم، 36:2006)

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً : الإطار النظري

تشكل ظاهرة الصراع إحدى الظواهر الأساسية في حركة ونشاط الإنسان، سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات أو الدول أو الإنسان ككل ، وكذلك في تفاعلاته مع ذاته أو محيطه العام. وتعتبر هذه الظاهرة ، في حالات أو لحظات معينة ، بالرغم من مخاطرها ظاهرة صحية نحو إحداث التغيير والتخلص من الظلم والعدوان. وفي المقابل هي في الغالب ظاهرة مُعطلة لإمكانيات المجتمعات والدول، وللطاقات البشرية عموماً والموارد كافة، وبالتالي هي معطلة لعملية التنمية والعمان والصالح الإنساني العام من خلال زيادة الإنفاق العسكري، وتخفيف حجم التبادل التجاري والتعاون بين الدول. ومن هنا حرص الباحثون والدارسون وصناع القرار على فهم هذه الظاهرة وإيجاد النماذج العلمية والسبل الكفيلة للحلولة دون حدوثها أصلاً. ومن هنا فإن مجال دراسات المنع الوقائي للصراعات والمنع الوقائي للصراعات العنيفة، يعتبر بالرغم من حداثته من المجالات الأساسية والحديثة في حقل دراسات السلام والصراع بيد أنه لم يلق اهتماماً واسعاً أو كافياً بالرغم من أهميته الكبرى سواء من المجتمع الدولي أو الدراسات المختصة إلا في فترة متأخرة من مراحل تطور هذا الحقل المعرفي.

تعتبر ظاهرة الصراع الدولي بين القوى الكبرى في العالم من الظواهر المؤثرة على الأمن والسلام الدوليين، وهي تهدد استقرار بقية الدول واستقلالها، وهذه الظاهرة كثيرة التغير والتطور بشكل دائم، ويعود ذلك إلى العوامل المتعددة التي تؤثر في طبيعة الصراع، والكيفية التي يدور حولها، والأهداف التي تسعى أطرافه الوصول إليها، فالقوى العظمى تتطلع دائماً إلى القيام بدور مميز في إدارة الشؤون الدولية، وتعمل من خلال ذلك على تحقيق مصالحها الحيوية وأهداف استراتيجيتها العليا، والصراع الإستراتيجي في جوهره، يقوم بسبب التعارض بين المصالح والأهداف، وتتافس هذه الدول على بسط سيطرتها ونفوذها بكل الوسائل المتاحة (سرور، 2009:3).

وتطورت نظريات الصراع الإستراتيجي، ووسائله في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وفي ظل نظام التوازن الدولي ثانوي القطبية، وتحت تأثير التقدم الهائل في صناعة الأسلحة النووية والصواريخ، وظهور قوة دولية عظمى جديدة وهي الصين، وبعد أن كان الصراع

يدور بطريقة مباشرة بين القوى الكبرى، أصبح في ظل ميزان الرعب النووي يجري بطرق متنوعة وغير مباشرة (Sarkesian, 1980: 125).

الصراع الدولي من وجهة نظر النظرية الواقعية:

- **النظرية الواقعية (المدرسة الواقعية الحديثة):** ومن أبرز دعاتها هانز مورجانثو (Morgenthau) وتركز النظرية على فكرة المصلحة، والقوة، والمصلحة في مفهوم هذه النظرية تتعدد في إطار القوة التي يسميتها مورجانثو بفكرة التأثير أو السيطرة. وبتحديد آخر فإن القوة السياسية التي تعنيها هذه النظرية هي مدى التأثير النسبي الذي تمارسه الدول في علاقاتها المتبادلة وهي بذلك لا يمكن أن تكون مرادفاً للعنف بأشكاله المادية والعسكرية، إنما هي أوسع نطاقاً من ذلك، فهي النتاج النهائي لعدد كبير من المتغيرات المادية وغير المادية والتفاعل الذي يتم بين هذه العناصر والمكونات هي التي تحدد في النهاية قوة الدولة، وبحسب هذا الحجم تتعدد إمكاناتها في التأثير السياسي في مواجهة غيرها من الدول، ومن هنا تنظر النظرية الواقعية إلى المجتمع الدولي وال العلاقات الدولية على أنها صراع مستمر نحو زيادة قوة الدولة واستغلالها بالكيفية التي تملتها مصالحها بغض النظر عن التأثيرات التي تتركها في مصالح الدول الأخرى. (مقداد، 1987: 20-21)

لذلك عالج مورجانثو المصلحة القومية كهدف سهل التحديد ما دامت المصلحة القومية تتعدد دائماً وأبداً في إطار القوة، ويقول بعض الناقدين لنظرية مورجانثو إن مثل هذا التحديد لمضمون المصلحة القومية ربما كان أكثر تتناسباً مع ظروف الصراعات الدولية في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، ولكن لا يصلح معياراً للتحليل مع ظروف التحول الجذري الذي طرأت على العلاقات الدولية في القرن العشرين، وفي هذا السياق قال ستانلي هوفمان (Stanley Hoffman) "إن فكرة الهدف والمصلحة القومية التي يسهل تحديدها - كما يدعى مورجانثو - لا تصلح إلا في ظرف مستقر حيث تتبادر الأطراف على تحقيق أهداف محددة بوسائل محددة ودون ضغوط داخلية تقطع على هذه الأطراف المتباعدة تحركاتها". (سرور، 2009: 46).

وعليه، فإن أي تغيير في عدد القوى الدولية سيؤدي إلى إعادة تشكيل قواعد النظام الدولي، وهذا ما حدث بالفعل، فبعد انهيار الاتحاد السوفييتي تحول العالم إلى نظام دولي آخر لم تستقر أركانه بشكل محدد، وذلك لأن تحوله لم يكن بفعل حرب عالمية، وإنما بشكل تدريجي، ولهذا السبب فالقوى الدولية تتبارى لتتبواً مركزاً إستراتيجياً على سلم القوى الدولية

منذ مطلع القرن الواحد والعشرين . ففي سياق ما تطرح المدرسة البنوية التي تؤمن بتطور العلاقات الدولية على أساس الترابط بين السياسة الدولية والسياسة الداخلية، وترى أن مسيرة الترابط بين هاتين السياسيتين تعتبر الإطار الحاكم للتفاعلات الجارية على الساحة الدولية، ويرى البنويون أن هذا الترابط يقوم على أساس سلوكيات وقواعد خاصة ، وكثيراً ما تؤكد البنوية على مفاهيم الهوية والثقافة ، ومن الناحية العملية تؤكد المدرسة البنوية على أن الأمن القومي لأي دولة يكون عرضة للتغيير والتطور مع تغيير محددات السياسة الخارجية لهذه الدولة.(أرميني،2011)

ولذا يرى البنويون أيضاً أنه مع تطور المحددات المتحكمة في السياسة الخارجية للحكومات في فترة ما بعد الحرب الباردة حدث تطور في العلاقات الدولية بشكل أفرز أبعاداً جديدة للأمن القومي..، فإن الولايات المتحدة كدولة متطلعة لتحقيق الهيمنة تحاول إعادة هندسة البناء الدولي، وفي المقابل هناك دول عظمى تعارضها وتسعى إلى تحقيق التوازن الدولي فروسيا على سبيل المثال، تسعى لمنع الولايات المتحدة من الهيمنة الكاملة في نظام القطبية الواحدة، أو بناء العالم وفق مصفوفة مصالحها الإستراتيجية.

إن التناقض والصراع الدولي بين الدول الكبرى له تأثير على الأمن والسلام الدوليين، وهذا يؤدي إلى تهديد الاستقرار في الدول الأخرى ويؤثر على استقلالها، وهذه الظاهرة في تطور وتغير مستمر، فقد وجدت الولايات المتحدة الأمريكية انطلاقاً من سعيها لأن تصبح القطب الأوحد في العالم وبلا منازع، أن الفرصة قد سنت لها لتحجيم الدور الروسي في هذه المنطقة الحيوية سيما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وبعد الحرب على أفغانستان حينما تمكنت من نشر قوات عسكرية ضخمة في المنطقة، والتي كان قد سبقها وجود نفوذ أمريكي واضح ومحاولات للتغلغل وإقامة علاقات متطرفة مع العديد من دول آسيا الوسطى وبغض النظر عن السياسة الداخلية المُتبعة من قبل تلك الدول إزاء شعوبها في الداخل(بيليس و سميث،2004:42-35).

في مقابل ذلك ترفض روسيا ان يتم اخراجها من هذه المنطقة الحيوية جداً ، لما تمثله من أهمية سياسية وأمنية واقتصادية، وهو ما دفعها لتأكيد حضورها فيها وبداعوى مختلفة يأتى في مقدمتها المصالح المشتركة والإرث التاريخي، وتعد النظرية الواقعية (الحديثة) التي يُعتبر هانز مورجنثاو (Morgenthau) من أهم مؤسسيها، من أكثر النظريات التي ركزت على فكرة المصلحة، والقوة، والمصلحة في مفهوم هذه النظرية تتعدد في إطار القوة التي يسمى بها مورجنثاو بفكرة التأثير أو السيطرة. وبتحديد آخر فإن القوة السياسية التي تعنيها

هذه النظرية هي مدى التأثير النسبي الذي تمارسه الدول في علاقاتها المتبادلة وهي بذلك لا يمكن أن تكون مرادفاً للعنف بشتى أشكاله المادية والعسكرية وإنما هي أوسع نطاقاً من ذلك، فهي النتاج النهائي لعدد كبير من المتغيرات المادية وغير المادية والتفاعل الذي يتم بين هذه العناصر والمكونات هو الذي يحدد في النهاية قوة الدولة، وبحسب هذا الحجم تتحدد امكاناتها في التأثير السياسي في مواجهة غيرها من الدول، ومن هنا تتظر النظرية الواقعية إلى المجتمع الدولي وال العلاقات الدولية على أنها صراع مستمر نحو زيادة قوة الدولة واستغلالها بالكيفية التي تمليها مصالحها بغض النظر عن التأثيرات التي تتركها في مصالح الدول الأخرى (مقد، 1987: 96).

وقد اعتمدت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية على متغير رئيسي وهو القوة، وحاولت وضع نظام للعلاقات الدولية. فيرى الواقعيون أن الدول في الغالب تتضارب مصالحها إلى درجة يقود بعضها للحرب، والإمكانيات المتوفرة للدولة تلعب دوراً مهماً في تحديد نتيجة الصراع الدولي وقدرة الدولة على التأثير في سلوك الآخرين، شريطة إدراك أن قدرات الدولة لا تقتصر على الاطلاع على الجانب العسكري، فالقوة مركبة من إجزاء عسكرية وغير عسكرية، ولدى الواقعيين نماذج لتصنيف عناصر أو مقومات القوة القومية للدولة، والقوة إلى جانب البعد العسكري تشمل على متغيرات أخرى كمستوى التطور التقني أو السكان أو المصادر الطبيعية والعوامل الجغرافية وشكل الحكومة والقيادة السياسية والأيديولوجية. (دورتي وبالتسغراف، 1985: 59)

وتعتبر منطقة آسيا الوسطى ذات أهمية اقتصادية وتشكل أهمية كبيرة لموقعها الجيوسياسي المميز، وكذلك وفرة ثرواتها النفطية ومخزونها الإحتياطي، ما جعلها تلعب دوراً حيوياً كبيراً في المنطقة ، وجعلها أيضاً محط أنظار القوى العظمى وبؤرة سياسية عالمية .

ويرى (مورجنتاو) أن السياسات الدولية هي عملية يتم فيها تسوية المصالح القومية المختلفة، ويوضح فكره بالقول" أن مفهوم المصلحة القومية لا يفترض التناقض الطبيعي أو السلام العالمي ولا حتمية الحرب نتيجة لسعى كل دولة لتحقيق مصالحها، بل العكس أنها تفرض صراغاً مستمراً وتهديداً مستمراً بالحرب يساهم العمل الدبلوماسي في تقليل احتمالاته من خلال التسوية المستمرة للمصالح المتعارضة. فالسياسة الخارجية لكل الدول يجب أن تكون قائمة على اعتبار بقائها هو الحد الأدنى من أهدافها، وكل الدول مضطرة لحماية كيانها المادي والسياسي والثقافي ضد اعتداءات الآخرين، وطالما أن العالم مقسم إلى وحدات قومية

فإن المصلحة القومية هي الهدف النهائي في عالم السياسة والمصلحة هي جوهر السياسة. (دورتي وبالتسغراف، 1985: 59)

أما المباديء الأساسية للواقعية الجديدة فهي (حتى، 1985: 27) :

- الدولة هي الفاعل الأساسي في السياسة الدولية بسبب امتلاكها لوسائل القوة.
- الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي هي التي تحدد سلوك الدول.
- في ظل الفوضى الدولية فإن الدول لها هدف أساسي واحد وهو البقاء أو المحافظة على الذات (self-preservation) عبر تحقيق أكبر قدر ممكن من القوة.
- لا يمكن لأية دولة أن تثق في نواياها دولية أخرى.
- بسبب غياب الثقة تواجه الدولة مأزقاً أمنياً (security dilemma) يتصرف بالشك المتداول والمنافسة.
- للقوة أهمية كبيرة لأن توزيعها يحقق توازن واستقرار النظام الدولي.
- العوامل الداخلية ليست عالماً مهماً في السياسة الدولية.
- دراسة السياسة الخارجية مفصولة عن السياسة الداخلية.
- تتشكل تحالفات تبعاً لكل من عنصري ميزان القوة وبنية النظام الدولي اللذين يحافظان على أمن واستقرار النظام الدولي.

وأما سبيكمان فيرجع بنظريته أن الاضطراب الأمن في العالم إلى عدم المساواة في توزيع القوى العسكرية بين الأقطار التي تعيش في مجموعة دولية وليس في ظل سلطة دولية، وقد أتاح عدم وجود هذه السلطة الدولية نوعاً من الحرية للدول في علاقاتها الخارجية، مما أدى إلى التنافس بينها في مجال بناء القوة. وعلى صعيد الموقف الدولي قسم سبيكمان الكرة الأرضية إلى قسمين هما: (بيليس و سميث، 2004: 70-82).

- القسم الشرقي ويضم كل من قارة أوروبا وآسيا وأفريقيا واستراليا.
- القسم الغربي ويتألف من الأمريكتين الشمالية والجنوبية.

وقد قدر سبيكمان عدم صمود القسم الغربي من العالم أمام القسم الشرقي في حالة قيام حرب عالمية بينهما، لذلك نصح الولايات المتحدة الأمريكية بأن تبذل كل ما في وسعها بالطرق الدبلوماسية لعرقلة أي نوع من التعاون أو التقارب بين آسيا وأوروبا والذي قد يؤدي إلى تدعيم قوة الجبهة الشرقية. ولم يكتف بذلك فقط وإنما دعاها إلى توجيه سياستها نحو التحكم في دول منطقة القارة، وقد خرج سبيكمان بنظرية جديدة لتوزيع القوى في العالم سماها

((حافة الأرض أو الريملاند Rim Land)) ويقصد بحافة الأرض الهلال الداخلي والذي يطوق قلب العالم. لقد اعتبر سبيكمان حافة الأرض وهي المنطقة الساحلية التي تفصل بين قلب العالم والبحار والمحيطات من أهم مناطق العالم من الناحية الإستراتيجية ويشمل إقليم الحافة معظم قارة أوروبا باستثناء روسيا الأوروبيّة وآسيا الصغرى والجزيرة العربية والعراق وإيران وأفغانستان والهند وجنوب شرق آسيا والصين وكوريا. اعتبر هذه المناطق مناطق التقاء أو مناطق التصادم بين القوى البرية ممثلة في قلب العالم والقوى البحرية ممثلة في الدول الأوروبيّة وألمانيا، وقام سبيكمان بتعديل نظرية ماكندر في الإستراتيجية الدوليّة لتصبح على النحو التالي : (Hoffman, 2002 : 115)

- من يتحكم في إقليم الحافة يسيطر على أورآسيا.
- من يتحكم في أورآسيا يسيطر على العالم.

وقد ركزت هذه النظريات على أهمية الجغرافيا السياسيّة في الصراع الدولي ودور القوة في العلاقات الدوليّة وكذلك الوقوف على مصالح الدول الإستراتيجيّة التي هي أساس هذه الدراسة.

يشير مصطلح جيوبولتيكا. وهو ثمرة لعلم الجغرافيا والسياسة ويعتمد عليهما اعتماداً كبيراً وبخاصة الجغرافيا السياسيّة. وبعد رودلف كلين أول من استخدم مصطلح الجيوبولتيكا، وعرفها بأنها البيئة الطبيعية للدولة والسلوك السياسي، في حين عرّفها كارل هوسموfer بأنها دراسة علاقات الأرض ذات المغزى السياسي، إذ ترسم المظاهر الطبيعية لسطح الأرض الإطار للجيوبولتيكا الذي تتحرك فيه الأحداث السياسيّة. (Hoffman, 2002:117)

وتختص الجيوبولتيكا بدراسة الدولة من الوجهة السياسيّة، وتدرس العلاقات الداخليّة والخارجية بين الأرض وسكانها، وتبحث السياسة العالميّة من وجهة نظر قوميّة ، وأنّ الضرورة لا تعرف قانوناً، وتسخدم التاريخ القومي والعالمي لخدمة هذه الأغراض. أي أنّ الجيوبولتيكا علم سياسي يستمد جذوره من علم الجغرافيا وحقائقه المتشعبّة، ويعمل على الإفاده منها لخدمة خطط سياسية معينة يتبناها صانعو السياسة Policy Makers، وصانع القرار Decision Makers في الدولة.

مع بدايات القرن الحادي والعشرين، شهد النظام العالمي تحولات في ميزان القوى الدوليّ، ويزوّغ قوى دولية جديدة تتنافس على المكانة الدوليّة، ومن أهم محاور تلك المنافسة

الدولية السيطرة على مصادر الطاقة، وتأمين إمداداتها في ظل ندرتها، وتزايد الطلب عليها خلال السنوات القادمة. ولذا أصبح "أمن الطاقة" أحد محددات السياسة الخارجية والداعية للدول، لاسيما القوى الصناعية، فالصراع المستقبلي بين القوى المهيمنة حالياً على فمة النظام الدولي وتلك الصاعدة سيكون محوره الطاقة ومصادرها وإمداداتها. ومن ثم، سيزيد الصراع الدولي على مناطق الوفرة في الطاقة، ابتداء من منطقة الخليج، مروراً بآسيا الوسطى وبحر قزوين وأمريكا اللاتينية وصولاً إلى القارة الإفريقية. (عبد العاطي، 2011:2)

أما نظرية التبعية التي تعرفها موسوعة علم الاجتماع بأنها "مجموعة من النظريات التي ترى أن فشل دول العالم الثالث في تحقيق مستويات ملائمة ومتواصلة من التنمية إنما يرجع إلى تبعيتها للدول الرأسمالية المتقدمة. وقد تطورت نظريات التبعية لمواجهة المزاعم المتفائلة لنظرية التحديث التي تقول أن بمقدور دول العالم الثالث أن تلحق بركب الدول المتقدمة. إذ يؤكد أصحاب نظرية التبعية أن للمجتمعات الغربية مصلحة في الحفاظ على وضعها المتميز بالنسبة للدول النامية، وأن لديها الإمكانيات المالية والتكنولوجية لتحقيق ذلك." (مارشال، 2000، 340).

إنّ أوراسيا موطن الدول الأقدر سياسياً والأكثر دينامية في العالم. فالدول التي تلي الولايات المتحدة الأمريكية في ضخامة الاقتصاد وحجم الإنفاق على التسلح العسكري تقع في أوراسيا، وفي أوراسيا أيضاً توجد معظم الدول النووية المعروفة في العالم. كما توجد فيها أيضاً جميع الدول النووية السرية. وإلى أوراسيا تتنسب الدولتان الأكثر سكاناً في العالم والدولتان الأكثر تطلعًا إلى الهيمنة الإقليمية والنفوذ العالمي. وجميع الأطراف التي يمكن أن تشكل تحدياً سياسياً أو اقتصادياً لسيطرة أمريكا في أوراسيا. (بريجنسكي، 2007:48)

ويخلص الباحث إلى أن الصراع الدولي بعد عام 1991 قد أخذ أشكالاً واساليب جديدة في ضوء نظام الأحادية القطبية ، والتطورات التي شهدتها النظام الدولي وخصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من ايلول 2001، قد أثرت على مجلـم التفاعلات الدوليـة ، حيث يرى دعاة النظرية الواقعية أن السياسات الدوليـة هي صراع من أجل القوة والسياسة الخارجية للدول ليست إلاّ جهـداً متواصلاً للحفاظ على زيادة القوة الذاتـية والنـيل من قـوة الخـصم، وهـكذا فإن جـوهر هذا المنـظور هو سيـاسـات القـوى ، وـجـتهـ أنـ السـيـاسـاتـ المرـتكـزةـ عـلـىـ القـوـةـ هـيـ فقطـ التيـ تحـفـظـ السـلامـ ، أيـ أنـ بـحـثـ الدـولـةـ عـنـ القـوـةـ لاـ يـتـاقـضـ معـ هـدـفـ الـبـحـثـ عـنـ السـلامـ العـالـميـ ، وـأـخـيرـاًـ ، فـإـنـ الـوـاقـعـيـةـ تـفـرـضـ أـنـ كـلـ دـوـلـةـ عـلـيـهـاـ أـنـ تـبـذـلـ كـلـ ماـ يـمـكـنـ لـتـأـكـيدـ بـقـائـهـ الذـاتـيـ ، وـهـذـاـ يـقـضـيـ عـدـمـ التـقـةـ فـيـ الدـوـلـ الـأـخـرـىـ، وـعـدـمـ الـاعـتمـادـ عـلـىـ الـقـانـونـ الدـوـلـيـ

والتنظيم الدولي ، كما أنه لا يمكن الاعتماد على الأمن الجماعي، وتطبيقاً على منطقة آسيا الوسطى فإن القوى الدولية والإقليمية تسعى للحفاظ على مكانتها ونفوذها في هذه المنطقة للوصول إلى تحقيق أهدافها في هذه المنطقة الجيو استراتيجية في السياسة الدولية، وهذا أعطى للبعد الجغرافي أهمية ودوراً رئيسياً في علاقات الدول الكبرى ونظرتها نحو منطقة أوراسيا كمنطقة تشكل قلب العالم وأن من يستطيع التحكم وبسط نفوذه في هذه المنطقة فإنه سيكون قادرًا على اللعب والسيطرة على الكثير من المناطق الإستراتيجية بالنسبة للنظام الدولي.

ثانياً: الدراسات السابقة

- دراسة الخلان، (2000) ، بعنوان : " الصراع على قزوين دراسة للأبعاد الإستراتيجية للتنافس على ثروات النفط والغاز في منطقة بحر قزوين". استهدفت هذه الدراسة بيان الأهمية الإستراتيجية التي أصبحت منطقة بحر قزوين تتمتع بها في ظل اكتشاف احتياطات كبيرة من الموارد الطبيعية، وكذلك التقديرات المختلفة لحجم هذه الثروات مقابل وجود تفاوت كبير في التقديرات المختلفة والمتفاوتة، وتوضح الدراسة كيف تسابقت الشركات الغربية لاستغلال ثروات تلك المنطقة وإعلانها عن استثمارات ومشاريع ضخمة بلغت بلايين الدولارات وتقديمها مشروعات ضخمة لبناء شبكة أنابيب لنقل تلك الموارد إلى الأسواق العالمية، حظيت مناطق وسط آسيا والفقفاز باهتمام عالمي كبير منذ بداية التسعينيات ، وناقشت الدراسة الأهمية الإستراتيجية للمنطقة المحاذية لبحر قزوين في ظل الاكتشافات الكبيرة من النفط والغاز الطبيعي، وكذلك توضيح المكانة الإستراتيجية على الساحة الدولية وتعد هذه الأهمية إلى ان موقعها الجغرافي يمنحها دوراً فريداً في لعبة الهيمنة والنفوذ، و يجعلها عنصراً أساسياً في عملية إعادة تشكيل النظام الدولي، وتحدثت الدراسة عن بعض الصعوبات التي تواجه صناعة النفط وتصديرها، إضافةً إلى الخلاف القانوني بين دول تلك المنطقة حول ملكية الثروات الطبيعية والتنافس على خطوط الأنابيب، وتوصلت الدراسة إلى توصية مفادها أن على الدول العربية تبني سياسة عربية نشطة تجاه دول منطقة بحر قزوين ترتكز على المصالح الاقتصادية المشتركة في ظل التحولات الكبيرة التي يشهدها الاقتصاد الدولي ، وتعزيز تلك المصالح لكي تسهم في إيجاد تكامل استراتيجي قائم على روابط التاريخ والثقافة والبقاء المصالح.

- دراسة دباب ، (2002)، بعنوان "الصراع على الثروات في آسيا الوسطى والقوقاز" تناولت هذه الدراسة أهمية الثروة النفطية ودورها النهضوي حين يُحسن استخدامها وتوظيفها في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتعزيز الاستقلال، وقد تكون هذه الثروة نفمة بحيث تصبح خطراً يهدد استقلال واستقرار البلد أو المنطقة التي تحتضنها ومصدر اجتذاب للتدخلات الدولية وللقوى العالمية الساعية إلى وضع اليد على هذه الثروة وموضع تنافس وصراع ساخنين بين هذه القوى، وكذلك بينت الدراسة حجم الثروة النفطية وأهميتها إذ غدت تلك الثروات والصراع الدائر بين الدول الكبرى وشركات النفط العالمية العملاقة عاملًا بالغ الأهمية في الوضع الجيوسياسي والإستراتيجي لتلك المنطقة، ووضحت الدراسة الوضع القانوني السابق لبحر قزوين وطريقة التعامل مع ثرواته واستغلالها، خاصًا لأحكام المعاهدين الموقعتين بين الاتحاد السوفياتي السابق وإيران، عامي 1921 و1940 التي تنص على أن البحيرة مشتركة بينهما، كما بينت الدراسة شيئاً من الإستراتيجية الأمريكية للحد من تطلعات اللاعبين الكبار في المنطقة. أما فيما يتعلق بالصين وروسيا فقد أظهرت الدراسة بأن الصين تمثل بالنسبة لروسيا الخصم المستقبلي الرئيسي الذي ينبغي أن تخشاه في الدرجة الأولى كما يرى المحللون سواء بسبب النزاع على مناطق حدودية شاسعة، أم بسبب التنافس على الزعامة في آسيا حيث أن تاريخ الصراع بين البلدين مثقل بالصراعات السياسية والعسكرية. واستنتجت الدراسة أن الصراع لن ينتهي على هذه المنطقة، فهو صراع عميق الجذور، وله أبعاد اقتصادية وجيوسياسية واستراتيجية لأن ثروات المنطقة وموقعها الإستراتيجي يجذب المتنافسين على الدوام.

- دراسة الشيخ، أحمد إبراهيم، (2004) بعنوان "التنافس الأمريكي - الروسي في منطقة آسيا الوسطى". جاءت النتيجة التي توصل إليها الباحث مطابقة للغرض الرئيسي للدراسة، والذي تمثل في: أن التنافس الأمريكي - الروسي حول آسيا الوسطى هو الفاعل الرئيس للتنافس. ويرجع ذلك إلى أن التنافس جاء بين قوتين كبيرتين، حيث لا ينفي هذا التنافس وجود تنافس آخر بين قوى دولية ومصالح إقليمية أخرى وإن اختلفت الأهداف والمصالح، وتعدت الوسائل. واختتم الباحث بتوصيات داعمة لضرورة وجود العلاقات العربية والمصرية مع تلك المنطقة.

- دراسة شلبي، (2005) بعنوان "أمريكا والعالم متابعت في السياسة الخارجية الأمريكية 2000-2005" لقد انصب اهتمام هذه الدراسة على التركيز في فترة مابين عام 2000 - 2005 على الساحة الأمريكية وما أفرزته من فضايا وما أثارته من أسئلة حول مستقبل هذه السياسات والأفكار التي تقف وراءها، وبالتالي مع هذا، تحليل انعكاس هذه السياسات على علاقات الولايات المتحدة مع العالم وقواء المختلفة مثل علاقتها مع روسيا والصين، وتبيان الدراسة كيفية التحول الذي حصل بعد أحداث 11 سبتمبر وأثرها على العلاقات الروسية - الأمريكية، وكذلك بينت الدراسة أن التغير الذي لحق بنية النظام الدولي بانتهاء الحرب الباردة وضع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار جديد بحيث برزت الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الوحيدة في العالم وأصبح شاغل الفكر الاستراتيجي فيها هو كيف تحافظ على مثل هذا الوضع والإبقاء عليه لأطول فترة ممكنة ومنع أي قوة من تحديه أو المشاركة فيه.

وتناولت هذه الدراسة دور انهيار الاتحاد السوفييتي السابق في خلق فراغ استراتيجي في منطقة آسيا الوسطى إذ أنها لم تكن مهيأة للاستقلال، الأمر الذي أدى إلى تنافس دولي حولها والتي استخدمت كل الأدوات المتاحة لتحقيق غاياتها ، مستغلة ظروف المنطقة والتي تضم دولاً حديثة الوجود، ذات اقتصادات ضعيفة وأنظمة سياسية هشة إضافةً إلى الصراعات العرقية التي اتسمت بها أغلب دول المنطقة. وقد توصلت الدراسة إلى استنتاجات بأن الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، هما القوتان الأبرز في هذه اللعبة الدولية، وفيما يتعلق بمؤشرات الاستقرار فإن المنطقة تعاني حالة عدم استقرار تمثل في نزعات سياسية وعسكرية متعددة، وهي تتجه تصاعدياً نحو مزيد من الصراع وعدم الاستقرار.

- دراسة صافيناز، (2005) بعنوان: "ثروات بحر قزوين... تنافس دولي في وسط آسيا" تناولت هذه الدراسة مصادر الصراع الذي يرتكز أساساً حول ثروات بحر قزوين الذي يتمتع بمجموعة هائلة من الثروات الإستراتيجية، يأتي في مقدمتها النفط والغاز، الأمر الذي جعل التنافس الدولي في المنطقة قد يرتفع إلى درجة الصراع ، وكذلك مواقف الأطراف المتمثلة في القوى الثلاث الأقوى إقليمياً وخارجياً وهي روسيا وإيران والولايات المتحدة الأمريكية .

- دراسة العفوري، (2006) بعنوان "مستقبل التنافس الدولي على النفط في منطقة بحر قزوين" تحدد زمن هذه الدراسة في الفترة 1991-2006 وقد بينت أهمية منطقة بحر قزوين وتحديد الدول المجاورة له، الاتحاد السوفييتي السابق وإيران، وركّزت هذه الدراسة على كيفية دخول منطقة قزوين حلة الاقتصاد الدولي كمنطقة غنية بالنفط والغاز الطبيعي حيث يرى محللون بأنها تحتل المركز الثاني في العالم بالنسبة للمخزون النفطي بعد منطقة الشرق الأوسط، ووضحت الدراسة الطبيعة الجغرافية للمنطقة، إذ أنها تبعد عن مراكز الاستهلاك لكونها منطقة مغلقة مما يتسبب في تنافس كبير بين الدول المجاورة على مشروعات أنابيب النفط بحيث تسعى كل دولة من دول الجوار إلى أن تكون أراضيها معبراً لكميات النفط والغاز الطبيعي، من أجل عوائد الرسوم، إضافةً إلى مكاسب سياسية واستراتيجية يأتي في مقدمتها ممارسة النفوذ على دول قزوين مما أدى إلى دخول قوى من خارج منطقة دائرة الصراع وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وقد بينت الدراسة علاقة النفط بالصراعات العرقية.

- دراسة فكري، (2007) بعنوان: "التنافس الدولي على منطقة بحر قزوين". تناولت هذه الدراسة مصادر الصراع على منطقة بحر الذهب (كعكة الذهب) ويرتكز هذا الصراع أساساً حول ثروات بحر قزوين الذي يتمتع بمجموعة هائلة من الثروات الإستراتيجية يأتي في مقدمتها النفط والغاز وكذلك موقف الأطراف المتصارعة بعضها من بعض وتمثل هذه الأطراف أساساً في القوى الثلاث إقليمياً وخارجياً ، وهي روسيا وإيران والولايات المتحدة الأمريكية ثم تناولت كذلك الدور الجديد القديم لروسيا في هذه المنطقة ثم استعرضت هذه الدراسة الخيارات الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على مصالحها في هذه المنطقة وكيفية اغتنامها.

- دراسة Townsend & King (2007) بعنوان "المنافسة الصينية اليابانية على الطاقة في آسيا الوسطى: لعبة الصين للفوز". هدفت الدراسة إلى الكشف عن المنافسة بين الصين واليابان لفرض القوة والسيطرة والتأثير على منطقة آسيا الوسطى، حيث تسعى كل من الدولتين إلى فرض سيطرتها على منطقة آسيا الوسطى عن طريق محاولتها لامتلاك أكبر قدر من موارد الطاقة وذلك من خلال الأنشطة التجارية، المساعدة الأجنبية، والتعاون الأمني الدبلوماسي. حيث بينت الدراسة أنه وبالمقارنة مع الصين، فإن علاقات اليابان بالمنطقة تعتبر سطحية ومنخفضة، ونتيجة للعلاقات العسكرية والسياسية والاقتصادية الصينية العميقه فقد خلصت الدراسة إلى أن اليابان قد فقدت سيطرتها في لعبة التنافس مع الصين في منطقة آسيا

الوسطى في حين فازت بها الصين، والتي ستحقق وبالتالي نجاحاً كبيراً في الحصول على مصادر الطاقة في آسيا الوسطى.

- دراسة يونس ،(2009) بعنوان "عسکرة بحر قزوین .. النفط وسباق التسلح والتدخل الدولي" . تناول الجزء الأول من الدراسة طبيعة العلاقات بين الدول الخمس المطلة على بحر قزوین (روسيا وإيران وأذربيجان وكازاخستان وتركمانستان) والتي غلب عليها النمط الصراعي ، ليس فقط بسبب التناقض بين القوى الكبرى ، وإنما أيضاً بسبب الخلافات العميقة بين هذه الدول ، والتي تتسم بقدر كبير من التعقيد والتشابك ، وتمحور الصراع بين تلك الدول حول قضيتيين أساسيتين الأولى : الوضع القانوني لبحر قزوین ، والثانية ترسيم الحدود. أما الجزء الثاني فقد تطرق إلى سباق التسلح البحري بين دول بحر قزوین، والقدرات والإمكانات التي يتمتع بها كل أسطول من أساطيل تلك الدول . والجزء الأخير من هذه الدراسة فقد تناول تناقض القوى العظمى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا حول منطقة بحر قزوین والدور الذي يلعبه حلف شمال الأطلسي بالمنطقة.

- دراسة سرور، (2009) بعنوان "الصراع الاستراتيجي الأمريكي الروسي في آسيا الوسطى وبحر قزوین وتداعياته على دول المنطقة" هدفت الدراسة إلى استعراض تطور الصراع الإستراتيجي بين الولايات المتحدة وروسيا في منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوین، كما سعت الدراسة إلى إبراز التناقض في المصالح بين البلدين، وأهداف كل منهما ، وآليات التنفيذ، ومدى نجاحهما في تحقيق استراتيجياتهما، وطبيعة المعوقات، وأخيراً تداعيات ذلك على دول المنطقة.

أما المفاصيل الرئيسية للدراسة، فهي الأهمية الإستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى وبحر قزوین وعوامل تطور الصراع الإستراتيجي الأمريكي الروسي.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

على الرغم مما تكتسبه منطقة آسيا الوسطى من أهمية إستراتيجية مهمة في النظام الدولي بسبب موقعها الجيوستراتيجي المهم ، وموارد الطاقة (النفط والغاز) وما يمكن أن تقوم به في مجال أمن الطاقة ، إلا أنها لم تحظ باهتمام كبير من قبل الباحثين والدارسين في الوطن العربي ، من هنا تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بمحاولتها تحليل واقع وأبعاد التناقض الدولي في منطقة آسيا الوسطى والتي شكلت إحدى بؤر الصراع الدولي بعد عام 1991 حيث أسلحت الظروف السياسية والاقتصادية لدول المنطقة بالإضافة إلى موقعها الجغرافي ومواردها الطبيعية سبباً في سعي كثير من القوى الدولية لبسط نفوذها وأخذ دور في هذه المنطقة من أجل الحصول على جزء من هذه الموارد، يضاف إلى ذلك الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة حيث شهدت هذه الفترة أحداث سياسية مهمة اسهمت في تغيير كثير من أبعاد التناقض على هذه المنطقة، فمنطقة آسيا الوسطى من المناطق التي يجب أن تكون محوراً للدراسات المستقبلية في الوطن العربي حيث هنالك تماثل في كثير من القضايا المهمة وخصوصاً صادرات النفط والغاز ومحاولة كسب دعم هذه الدول تجاه القضايا العربية في ظل تزايد النفوذ الإسرائيلي في المنطقة العربية .

منهجية الدراسة:

سوف تعتمد هذه الدراسة أكثر من منهج من أجل تحقيق مبدأ التكامل المنهجي والذي من المفترض أن يكون شاملًا، على الرغم من هذا اعتمدنا على منهجين أساسيين هما:

المنهج التاريخي: وهو الذي يستند إلى الأحداث التاريخية في فهم الحاضر والمستقبل، إذ لا يمكن فهم وإدراك أية حالة سياسية إلا بالعودة إلى جذورها التاريخية وتطورها سواء كانت حالات سلبية أو إيجابية، ومن ثم استنتاج أفكار جديدة أو بناء تصورات، وتقديم تعليمات ويمكن استخدامها بشكل صحيح، وقد تم استخدامه في مواقف متعددة، انطلاقاً من أن الظاهرة السياسية لا يمكن فهمها إلا في إطارها التاريخي، ويُعتبر هذا المنهج ضروريًا لأن الظاهرة السياسية لها امتدادات زمنية ولكي يتسع فهمها لابد من العودة إلى التاريخ.

منهج تحليل النظم: تم استخدام هذا المنهج ، كون الكثير من الأمور تتطلب الوقوف على ماهيتها بصورة دقيقة وتحليل مضمونها وقد استُخدم هذا المنهج في تحليل ودراسة التناقض الأمريكي والصيني والروسي وكذلك البعد الإقليمي من حيث التعاون والصراع كذلك بين بعض الدول الإقليمية على ثروات منطقة آسيا الوسطى من خلال الوقف على مصالح واهداف وادوات هذه الدول في استغلال وتوسيع هيمنتها على هذه المنطقة.

يعرف هولستي النظام بأنه " أية مجموعة من الوحدات السياسية المستقلة-سواء كانت قبائل، دول ، أمم ، دول ، أو امبراطوريات – تتفاعل فيما بينها بإنتظام وفقا لمسالك مرتبة" ، بينما يعرفه كل من ليرج والسيد بأنه " نمط ذي خصوصية من النظام الاجتماعي وهو ترتيب يوجد عندما تقوم وحدات فاعلة – أفراد كانوا أم جماعات – لتبرير وتحديد العلاقات فيما بينها بشكل يمكننا من تحديد سلوك محور النظام" أما النظام الفرعي فهو " جزء من النظام الكلي".(مقد،1979)

الفصل الثاني

الموقع الجيوسياسي لمنطقة آسيا الوسطى

تمهيد:

يقسم الجغرافيون آسيا إلى ست مناطق جغرافية متباعدة هي: جنوب آسيا (الهند، وباكستان، وبنغلادش، وبوتان، ونيبال، وسريلانكا، وماليزيا)، وشمال شرقي آسيا (اليابان، والصين، والكوريتان، ومنغوليا)، وجنوب شرقي آسيا (تايلاند، وكمبوديا، ولaos، وفيتنام، وكمبوديا، وسنغافورة، وأندونيسيا، وبروناي، والفلبين)، وجنوب غربي آسيا (أفغانستان، وإيران، والعراق، وتركيا، وسوريا، ولبنان والأردن وفلسطين، ودول شبه الجزيرة العربية)، ووسط آسيا (الوقاز قازخستان، وطاجيكستان، وأوزبكستان، وقيرغيزيا، وتركمانستان وأذربيجان، وجورجيا وأرمينيا) وأخيراً آسيا الروسية بما في ذلك سيبيريا.

إن تحليل ودراسة الجغرافيا السياسية لمنطقة آسيا الوسطى يساعد في فهم أبعاد الأهمية الإستراتيجية، وفهم محاور الصراع السياسي في هذه المنطقة، من هنا سيحاول الباحث في هذا الفصل تسليط الضوء على الجغرافيا السياسية لمنطقة آسيا الوسطى والأهمية الإستراتيجية من خلال المباحث التالية : -

المبحث الأول: الجغرافية السياسية لآسيا الوسطى

المبحث الثاني: الأهمية الجيوстрاتيجية والإستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى

المبحث الثالث: الواقع السياسي والاقتصادي لدول آسيا الوسطى

المبحث الأول

الجغرافية السياسية لآسيا الوسطى

تُعتبر منطقة آسيا الوسطى كمنطقة جغرافية باباً مفتوحاً نحو منطقة الخليج والشرق عموماً ومن يسيطر عليها يستطيع أن يسيطر على الشرق ، وبلاد القوقاز أو القاس هي : منطقة جبلية واسعة الامتداد كثيرة الارتفاع صعبة الاجتياز ، قليلة المرارات ، تمتد على مسافة 1200 كم لتصل بين البحرين الأسود والخزر (قزوين) ، وهي الحد الفاصل بين أوروبا وآسيا ، أما آسيا الوسطى فهي تلك المنطقة الملائقة للقفار . (فاروق، 2009)

لقد تضاعفت الأهمية الإستراتيجية لهذه الدول نظراً لقربها من مواقع ساخنة من آسيا، تتصارع فيها القوى الدولية و الإقليمية العظمى، أبرزها أفغانستان وإيران ، إلى جانب قربها من منطقة الخليج العربي وال العراق، إضافةً للتنافس التقليدي بين كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية لبسط هيمنتها على المنطقة. وساعد على دخول هذه المنطقة في دائرة الإستقطاب الدولي ما تعانيه من تهديدات وتحديات أمنية تتمثل في ضعف قدراتها الدفاعية، بدايةً لابد لهم وتحليل طبيعة الصراع في منطقة آسيا الوسطى من تحليل الموقع الجغرافي للمنطقة ودولها وأهميته ، فقد شكل العامل الجغرافي عاملاً مؤثراً في العلاقات الدولية سواء على مستوى الأقليم أو المستوى العالمي ، وفي ضوء ما ترتب على انهيار الاتحاد السوفييتي السابق من ظهور بعض الدول واستقلالها فقد برزت الأهمية الجغرافية لهذه الدول والتي سيرحاول الباحث تسلیط الضوء عليها من خلال المطالب التالية :

المطلب الأول : موقع منطقة آسيا الوسطى

المطلب الثاني : أهمية الموقع الجغرافي

المطلب الأول : موقع منطقة آسيا الوسطى

The Caucasus and Central Asia



خريطة آسيا الوسطى

تبلغ مساحة آسيا الوسطى ($399,440,0$ ²) كم² وهي بذلك تشكل نسبة (8.3%) من مساحة القارة الآسيوية البالغة ($47.650.000$) كم² وتتوزع هذه المساحة بين الأقطار التي تشكل الكيان السياسي لهذا الجزء من القارة ويحده من الشمال روسيا ومن الجنوب إيران و أفغانستان وباكسنستان ومن الغرب الصين ومن الشرق بحر قزوين وفق الجدول التالي:

(الخفاف والمومني، 1995: 35)

الجدول (1) مساحة أقطار آسيا الوسطى

الدولة	المجموع	العاصمة	عدد السكان (مليون نسمة)	المساحة (كم ²)	النسبة من المساحة الكلية
كازاخستان	أستانا	16.200	2717300	%58.4	
تركمانستان	عشق آباد	5.100	488100	%10.5	
أوزبكستان	طشقند	28.00	447400	%9.6	
قرغيزستان	بشكيك	5.600	198500	%4.3	
طاجكستان	دوشنبه	7.200	143100	%3.1	
	المجموع	-----	3994400	%100	

تمتد هذه المساحة على (40) خط طولياً حيث تبدأ عند أقصى رقعة لها عند خط (48) درجة شرقاً عند حدود كازاخستان إلى الشرق من نهر الغولفا شمال بحر قزوين، وإلى الخط (88) شرقاً عند حدود النساء كازاخستان مع كل من الصين ومنغوليا، إلى الغرب من قمة جبل الناي الشاهقة البالغة (4506)م. وهكذا فإن خطوط الطول الرئيسية التي تمر بهذا القسم من آسيا هي خط طول (60) الذي يخترق بحيرة آرال من منتصفها وخط طول (75) الذي يمر فوق هضبة بامير (الخفاف والمومني، 1995: 36).

وبالنسبة لدوائر العرض فتظهر من الخرائط أنها تمتد على (16) دائرة عرض، حيث يبدأ امتدادها من أقصى طرف جنوبي لأفغانستان حيث التضاريس الجبلية والهضابية المعقّدة والتوع المناخي والنباتي، وبشكل عام تبدو منطقة آسيا الوسطى مناطق صحاري واسعة، تتشكل امتداداً متواصلاً لخط الصحاري، من الصحراء الأفريقية الكبرى وعبر صحراء هذه المنطقة الواسعة والمترامية، فهي بذلك تبدو من أقاليم الصعوبة الكبرى في العالم، فإذا ما تحدث الجغرافيون عن صعوبات البيئة القطبية القاسية حيث يعاني الأسكيمو منها كثيراً، وعن صعوبات البيئة الإستوائية، فإن سكان آسيا الوسطى يعانون كثيراً من طبيعة الجفاف ومن حفارات الجبال المتفرعة عن عقدة بامير وهي تتشكل مناطق الحدود بين أفغانستان وطاجكستان وباكستان والتبت (الصين) وتعرف هذه الجبال باسم سقف العالم وذلك لعلوها الشاهق ، تلك الحفارات الفاصلة، ومن قلة المياه والصحاري الرملية الواسعة التي تمتد فوق معظم الأراضي لحوض آسيا الوسطى (الخفاف والمومني، 1995: 36-37).

ومن تحليل الموقع الجغرافي نلاحظ أن أهم المشاكل الرئيسية لدول آسيا الوسطى أنها منطقة منعزلة، فهي محاطة من ناحية الشمال بدولة روسيا الاتحادية، وتحيطها مساحات هائلة من الأراضي اليابسة من الشرق والغرب، ومن الجنوب محاطة بسلسلة من العوائق الطبيعية الجبال والبحار وأيضاً عوائق سياسية مثل مناطق صراع سياسي أو دول فرضت عليها عقوبات، وهذا يعني أن المصادر الطبيعية لهذه المنطقة محاصرة، جغرافياً أو سياسياً، وكلّاً من دول القفقاز وآسيا الوسطى تواجه تحديات سياسية صعبة. وبعضها يواجه حروبًا لم يتم تسويتها بعد أو صراعات كامنة ومستترة. والبعض الآخر يطور أنظمته باستمرار، مما يؤدي إلى تزايد احتمالات تغيير القوانين والتوجهات السياسية، كما يمكن إنهاء الأعمال نتيجة وجود حقائق جيوسياسية جديدة بالإضافة لذلك، فإن العقبة الفنية الرئيسية التي تواجهها دول آسيا الوسطى في نقل البترول هي البنية التحتية لخطوط الأنابيب الموجودة في المنطقة، لأن خطوط الأنابيب الموجودة في المنطقة قديمة وتمر في دول لديها مصالح وتريد أن يكون لها دور مؤثر في المنطقة. وفي ما يلي خريطة توضح خطوط أنابيب النفط في منطقة آسيا الوسطى، ومن أهم خطوط الأنابيب خط أنابيب "باكو - جيهان"، الذي يتوقع أن يضخ خلاله نحو مليون برميل يومياً، أي قرابة 1.2% من الإنتاج العالمي، ولهذا أطلق عليه "مشروع القرن"، ويببدأ أنبوب النفط العملاق مسيرته بالقرب من العاصمة باكو على ساحل بحر قزوين، ماراً بمنتصف أذربيجان من الشرق إلى الغرب، ثم يقطع جورجيا في منتصفها تقريباً من الشرق إلى الغرب، قبل أن يتجه جنوباً ليشق جبال الأناضول التركية بشكل مائل من ناحية الشمال الشرقي نحو الجنوب إلى مدينة جيهان على ساحل البحر المتوسط (صالح، 2005). وتوضح الخريطة التالية اتجاهات خطوط الأنابيب في المنطقة.



IEA

المطلب الثاني : أهمية الموقع الجغرافي

يأخذ الموقع الجغرافي أهميته في الدولة من عدة نواحٍ قد ترتبط بشكل مباشر بالموارد الطبيعية ، أو أهمية الموقع الجغرافي في الإطار الإقليمي والدولي .

ووفق النظريات التي تعطي اعتباراً كبيراً للموقع الجغرافي فإن آسيا الوسطى جزء من قلب العالم حسب نظرية "هالفورد ماكندر" التي اعتمدتها الألمان كثيراً وحاولوا الاستفادة منها في الحرب العالمية الثانية. ويبدو أن مثل هذه التوجهات هي التي دفعت روسيا القيصرية أن تهتم بها وأن تبسط نفوذها السياسي عليها، كما ركز اهتمامها فيما بعد الاتحاد السوفيتي (السابق) والذي كان ينظر إليها جيوستراتيجياً بما تعود عليه من مساحة واسعة ومناطق معزولة لها دورها في المناورات العسكرية.

لقد تحولت المنطقة حالياً إلى منطقة يتقدّر فيها البترول وهي غنية بالموارد الطبيعية، وأصبحت جاذبة لأنظار الولايات المتحدة وروسيا والصين، وكلها تطمع في لعب دور سياسي واقتصادي يملا الفراغ بعد انهيار الاتحاد السوفيتي (السابق) وسارعت العديد من الشركات الأمريكية بفتح مكاتب لها بالمنطقة منذ عام 1992، من هنا يمكن تحليل أحد أهم الأسباب للصراع والتنافس الدولي على منطقة آسيا الوسطى إذ أسممت الجغرافيا السياسية للمنطقة سواء من حيث الموقع الجغرافي لها في منطقة سياسية حيوية في النظام الدولي وخصوصاً بالنسبة للدول الكبرى ، أو القوى الإقليمية المؤثرة في المنطقة ، أو من ناحية الموارد الطبيعية التي تمتلكها المنطقة .

أولاً: العوامل المؤثرة على الوضع الدولي لآسيا الوسطى.

1. العامل الجغرافي والجيسياسي.

يُستخدم تعبير آسيا الوسطى جغرافياً للدلالة على أقصى مناطق القارة الآسيوية بعداً عن الأقاليم البحرية المحيطة بالقارة. وتضم آسيا الوسطى المنطقة الممتدة باتجاه الشمال- الجنوب من سiberيا حتى الهمالايا، التي تفصلها عن أقاليم السهوب الهندية، وفي اتجاه الشرق- الغرب المساحة الممتدة من خط الأرال - فزوين حتى منغوليا والصين. وتعد هذه المنطقة واحدة من أكثر النطاقات الجغرافية بعداً عن المحيطات في العالم، ولذا فهي تتميز بخصائص برية، كما أصبحت إقليماً جيسياسياً ومركزاً للنطاقات التوسعية للإمبراطوريات الأوراسية

و تعد كل من إمبراطوري جنكيزنخان و تيمورلنك من الأمثلة التاريخية واضحة الدلالة على هذه الخاصية الجيوسياسية. (أوغلو، 2011: 492)

حملت الرؤية الأمريكية خلال فترة الحرب الباردة المقاربة الجو سياسية ذاتها تقريباً التي تستند إلى تعريف سباقكمان للحزام المحيط. وقد عكست المقاربتان رؤية قوة عالمية مهيمنة ذات تقل بحري في المحيطات المحيطة تجاه العمق البري لأورآسيا. وقد مثلت آسيا الوسطى ساحة تمركز لقوة البرية، وإقليم عبر يتكاشف فوقه تنافس القوى البرية والبحرية.

ووفقاً للتصور الجيوسياسي لدى قادة روسيا، اعتُبرت آسيا الوسطى جزءاً من الشرق الأوسط الواقع بين الشرق الأدنى الممتد من المغرب حتى الخليج العربي، وبين الشرق الأقصى المطل على سواحل المحيط الهادئ وتبعد حدود الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، بحسب هذا التعريف، في الغرب من القفقاز والخليج العربي وتمتد شرقاً إلى منغوليا وجنوباً حتى شبه القارة الهندية. ولم يستخدم هذا التقسيم باعتباره خطأً جيوسياسياً فاصلاً وحسب، بل استخدم أيضاً باعتباره خطأً جيوثقافياً، يفصل بين الدولة العثمانية وبين إيران والهند. استخدم الكسندر فون هومبولدت تعبيراً "آسيا المركزية" لأول مرة عام 1829. وبعد أن انتشر استخدام هذا التعبير في الأدبيات الألمانية والفرنسية، انتقل إلى اللغة الروسية. وقد استخدم التعبير للدلالة على كل الأرضي الآسيوية التي ليست لها سواحل بحرية، بينما استخدم تعبير آسيا الداخلية لتصنيف جيو-أثنية أكثر منه توصيفاً جيوسياسياً، ويُستخدم للدلالة على المنطقة الواقعة بين خطى عرض (40 و 50) ليشمل تركستان ومنغوليا.

تحكمت روسيا في محور أورآسيا، جغرافياً وجيوسياسياً في القرن التاسع عشر، في مواجهة بريطانيا، في سياق ما عرفت باللعبة الكبرى في النصف الثاني من القرن العشرين ضد الولايات المتحدة في سياق الحرب الباردة، بينما ظلت آسيا الوسطى، التي شكلت أهم مرتكز استراتيجي للاتحاد السوفييتي (السابق) في الجنوب والشرق، وكان أهم تغير طرأ على الوضع الجيوسياسي لآسيا الوسطى مع انتهاء الحرب الباردة هو ظهور فراغ جيوسياسي مهم مع تحليل التوازنات الجيوسياسية الساكنة في المناطق التي تقع على خط تشكيل هذه التوازنات، وفي مقدمتها منطقة آسيا الوسطى. سمح هذا الفراغ بتبلور ساحة مناورات هامة أمام اللاعبين الإقليميين في سياساتهم الأوراسوية، وكذلك أمام اللاعبين المنتسبين لآسيا الوسطى، كما نتج عنه ظهور معيار استراتيجي جديد أدى إلى تفعيل الديناميات ربما للمرة الأولى منذ مائتي عام. وتُعد عملية إعادة بناء آسيا الوسطى من الناحية الجيوسياسية الدينامية مثار نقاش واسع، حيث تدخل في هذه العملية التوازنات العالمية والقارية والإقليمية، ويجري تبادل التأثير فيما

بينهما وسيظل النفوذ الذي ستمتلكه الدول في هذه المنطقة مرهوناً بما تقوم به هذه الدول من دور في عملية إعادة البناء الجيوسياسي للمنطقة.

2. العامل التاريخي والجغرافي والثقافي.

تشكل آسيا الوسطى من الناحية الجغرافية أبعاد محورية ومركزية لكتلة البرية الأوروasiية عن البحر. وقد ارتبطت آسيا الوسطى بعلاقة دينامية وطيدة من الناحية السياسية والثقافية على حد سواء مع الحضارة المحلية الواقعة في المناطق المطلة على البحر في أضخم كتلة برية على وجه الأرض. وقد خضعت ثقافة آسيا الوسطى المنقلة لتأثير مباشر، متبادلة ومتعددة الجوانب، من الحضارات المستقرة الهندية والفارسية والصينية إضافة إلى الثقافة الروسية. توليفات جديدة من خلال امتراجها هذه الأقاليم الحضارية المستقرة، وفي بعض الأحيان عرضت التأثيرات الصادرة من هذه المناطق بنية آسيا الوسطى الثقافية والسياسية والاقتصادية لمتغيرات جذرية فمناطق الحكم السياسي والثقافي التي أوجدها السلالة في إيران، والغزنويون والبابريون في الهند، والمغول وكوبيلاني في الصين وتيمورلنك في السهوب الممتدة حتى موسكو تعد من منتجات التأثير المتبادل ذي المراكز الوسط آسيوي. (أوغلو، 2011: 494)

وعندما نستخدم التعريفات التقليدية للمحور التاريخي والجيوثقافي لهذا التأثير المتبادل، نجد أن ذلك المحور تشكل فوق ساحة التقاء الأقاليم الإيرانية والهندية والطورانية. وقد لعبت الساحة التي تضم جنوب آسيا الوسطى وأفغانستان دور ساحة انكسار لمناطق العبورية الواقعة بين إيران وطهران والهند ، وقد بسط اسكندر الأكبر في هذه الساحة هيمنته الأوروبياسيوية، التي انتطلقت من جنوب البحر الأسود وبحر الحزير، وأسس محمود الغزنوي في هذه الساحة خط التمرکز للجهات المتوجهة من طوران إلى الهند، كما فتحت جيوش جنكيزخان الطريق نحو إيران والهند، بعد أن فرض سيطرته على تلك الساحة أيضاً وبعد فتح دلهي في 1197 تحولت هذه الخطوط التاريخية والجيوثقافية الثلاثة إلى مركز للحضارة الإسلامية وهو ما أسفر عن اتخاذ العلاقات بين إيران وطهران والهند طابع على الزعامة داخل الحضارة الإسلامية. وثمة جانب مدهش لذلك التناقض الداخلي الذي امتد حتى الفترة الاستعمارية ، وهو أن كل العناصر تقريباً التي شاركت في هذا التناقض داخل الإقليم كانت تنتمي إلى العنصر البشري ذي الأصل الطوراني. وتُعد الهيمنة السياسية التي أقامها تيمورلنك إحدى نتائج كبرى الحملات التوسعية ذات المراكز الوسط آسيوي وصوب روسيا في شمالها.

وبعد أن جعل هذا التوسيع من سمرقند مركزاً لحضارة أورآسيا، شكل نطاق هيمنة علاقاً ذا مركز وسط آسيوي وطبيعة طورانية.

وعند النظر للمنطقة من زاوية الحضارة الإسلامية والهيمنة السياسية الطورانية، نجد أن التناقض بين بايزيد تيمور الذي يعتبره بعضهم تناقضاً داخلياً يشكل مثالاً واضحاً للتدافع بين المناطق الطورانية - الإيرانية - الهندية وبين أقاليم البحر المتوسط - البلقان - الأناضول. بعد الهيمنة السياسية التي حققتها تيمورلنك، توزعت آسيا الوسطى بين الآسر الحاكمة المختلفة ليبرز التناقض الداخلي داخل بنية الحضارة الإسلامية في صورة الهيمنة في البلقان والأناضول والصفوية في إيران والبابوية في الهند. وقد أدت التأثيرات المتبادلة بين المؤثرات الحضارية المستقرة لهذه الدول، وبين العنصر البشري الحاكم ذي الأصل الوسط آسيوي إلى ظهور مدن المحور الحضاري مثل اسطنبول وقونية وأصفهان، وسمرقند، وبخاري، ودلهي، ولاهور..

(أوغلو، 2011: 495)

وبالرغم من التوتر الذي شاب العلاقات العثمانية - الإيرانية ، والإيرانية الأوزبكية- الهندية بسبب الاختلافات المذهبية، فقد تواصلت عموماً وعلى نحو جيد العلاقات بين العثمانيين والأوزبك ضد القوى الإيرانية والروسية ، والعلاقات بين العثمانيين والهند ضد البرتغاليين والإنجليز ، ويمكن لنا أن نرى معالم العامل الروسي في العلاقات بين الدولة العثمانية - آسيا الوسطى في حملة استرا خان ومشروع قناة دون فولجا الذي يمكن أن يعتبر رد فعل استراتيجي على نزول صوقوللو محمد باشا إلى استرا خان كما يمكن رؤية معالم العامل الصوفي في العلاقات العثمانية التي استمرت من عهد السلطان سليم الثاني حتى عهد السلطان مراد الرابع .

ويخلص الباحث إلى أن أهم خصائص منطقة آسيا الوسطى مailyi :

1- شكل بروز العديد من الدول في منطقة آسيا الوسطى تحولاً سياسياً مهماً في النظام الدولي ، وكان له ابعاد سياسية واقتصادية لم تتحصر على المستوى المحلي لهذه الدول وإنما تجاوز ذلك للمستوى الدولي .

2- تقع هذه البلدان من الناحية الجغرافية في محور لالتقاء الحضارات إذ تتوسط ما بين الشرق والغرب إحدى طرق التبادل التاريخية بين آسيا وأوروبا، أنها تفصل بين روسيا شمالاً والشرق الأوسط وبشبه القارة الهندية جنوباً وهي بذلك تعتبر المنطقة الوسطوية للإمبراطوريات المتحكمة بقلب العالم كما حددها عالم الجيوبوليتيك ماكندر.

- 3- عرقياً تضم منطقة آسيا الوسطى قوميات مختلفة سواء على مستوى المنطقة ككل ، أو على مستوى الدول ، إلا أنها تتميز بتفوق العنصرين التركي والإيراني ويعزز ذلك في كون اللغات المتداولة في الغالب هي لغات تركية أو فارسية
- 4- على المستوى الأيديولوجي تعرف المنطقة منذ انهيار الاتحاد السوفيتي(السابق) تجاذباً قوياً بين تيارين رئيين التيار العلماني والتيار الأصولي الإسلامي . ومن أهم الأحزاب الحاكمة في جمهوريات آسيا الوسطى ما يلي : كازاخستان : حزب نور الوطن الذي يتزعمه الرئيس نور سلطان نزاربايف وأوزبكستان: الحزب الديمقراطي ويقوده الرئيس إسلام كريموف. وطاجيكستان: الحزب الشعبي الديمقراطي ويترعنه الرئيس إمام علي رحمان. تركمانستان : الحزب الديمقراطي التركماني (الشيوعي سابقاً) وهو الوحيد ويترعنه قربان قولي بيردي محمدوف. قرغيزستان : الحزب الاجتماعي الديمقراطي ويترعنه الرئيس الماظ بيك.
- 5- تثير حالة التشابه بين بعض الأنظمة السياسية في دول آسيا الوسطى وبعض الدول العربية التي تغيرت أنظمتها السياسية نتيجة الثورات الشعبية في 2011 ، تساؤلات نحو احتمالات قيام ثورات مشابهة، حيث أن بعض بلدان آسيا لا يقل إن لم يكن يزيد عما تعانيه المنطقة العربية من فساد واستبداد، وكبت للحريات المدنية، وانتهاك لحقوق الإنسان، فالمشهد السلطوي الحاكم متكرر في المنطقتين وفيما يلي تصنيف الحرية لدول آسيا الوسطى حسب موقع freedom house لعام 2011 .

الدولة	درجة الحرية	استخدام الإنترن트	الإعلام
كازاخستان	لا حرية	حرية جزئية	غير حر
قرغيزستان	حرية جزئية	-	غير حر
طاجيكستان	لا حرية	-	غير حر
تركمانستان	لا حرية	-	غير حر
أوزبكستان	لا حرية	-	غير حر

<http://www.freedomhouse.org>

المبحث الثاني

الأهمية الجيوстрاتيجية لمنطقة آسيا الوسطى

عُرفت منطقة آسيا الوسطى منذ القرن التاسع عشر بأنها منطقة صراع وتتنافس بين القوى العالمية ومنها روسيا الاتحادية بطبيعة الحال وبريطانيا العظمى التي كانت تسيطر على معظم مناطق العالم، ويعود الصراع على المنطقة ليس لوجود النفط والغاز في منطقة آسيا الوسطى المغلقة فحسب وإنما لعوامل إستراتيجية عديدة قد خلفتها عمليات التفكك والتحلل لدول الاتحاد السوفيتي (السابق) ومن ثم بروز مجموعة من الدول التي كانت تفتقر إلى كثير من مقومات بناء الدول وتعاني من مشاكل سياسية واقتصادية وفي نفس الوقت تتتوفر لديها موارد طبيعية كبيرة وخصوصاً موارد الطاقة، الأمر الذي ترتب عليه حدوث صراع وتتنافس بين بعض القوى الكبرى لإيجاد دور سياسي لها في المنطقة ومحاولة لعب دور في التحولات السياسية.

إنَّ تحليل أبعاد التناقض على منطقة آسيا الوسطى يتطلب الوقوف على الأهمية الجيوстрاتيجية لمنطقة آسيا الوسطى، كون ذلك يساعد على تحليل الأهداف التي تسعى الدول الكبرى لتحقيقها، ولتناول هذه الأهمية سوف يتم تقسيم المبحث إلى المطلوبين التاليين :

المطلب الأول: الأهمية الجيوстрاتيجية لمنطقة آسيا الوسطى:

المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى:

المطلب الأول: الأهمية الجيوстрاتيجية لمنطقة آسيا الوسطى:

قدم هالفورد ماكيندر نظرية تعد من أهم النظريات الجيوسياسية وذلك في كتابه (Democratic Ideals and Reality) ويرى ماكيندر من خلال نظريته التي أسمتها (The Geographical Pivot of History) أن ثلاثة أرباع الكرة الأرضية تغطيها مياه البحار وأن اليابسة لا تشغل سوى ربع مساحتها فقط، كما لاحظ أن وحدة البحار واتصالها ببعض ما يبرر أن نطق عليها أسم المحيط العالمي. كما لاحظ أن قارات أوروبا وآسيا وإفريقيا هي (الجزيرة العالمية) World Island تُشغل ثلثي اليابس كله، ثم أشار ماكيندر إلى نقطة الارتكاز لجزيرة العالمية والتي يطلق عليها اسم "قلب الأرض" ويقصد به تلك المنطقة التي تمتد من حوض نهر الفولجا حتى شرق سيبيريا وذلك إلى جانب القسم الأكبر من هضبة إيران والتي تضم إيران وأفغانستان وبلوختان بالإضافة إلى جزءاً من مرتفعات منغوليا.

وهناك نظرية جيوسياسية أخرى قدمها أحد أساتذة العلاقات الدولية الأمريكية وهو سبايكمان وقد لفت الأنظار إلى الأهمية الجيوسياسية الكبيرة لأرض الهاشم والتي أسمتها (Rimlands) والتي تشمل: سيبيريا الشرقية والصين وكوريا والهند وأفغانستان وإيران والعراق وشبه الجزيرة العربية وكان يرى أن "من يسيطر على دول المحيط الأرضي (أرض الهاشم) يسيطر على أوراسيا ويملاً قلب الأرض، ومن يسيطر على أوراسيا يسيطر على العالم"، وتمثل منطقة آسيا الوسطى جزءاً هاماً بالنسبة لقارة آسيا والمجتمع الدولي. وباستعراض الخصائص الطبيعية لمنطقة آسيا الوسطى نستطيع أن نلمس أهميتها. ويمكن أن نشير إلى بعض من هذه الخصائص فيما يلي: (منصور، 2005: 51).

1. تعرف أقاليم آسيا الوسطى باسم بلاد ما وراء النهر نهر جيحون وتعرف أيضاً باسم تركستان الغربية تميزاً لها عن تركستان الشرقية التي صارت تحت السيطرة الصينية، وهذه الأقاليم تضم أحواض نهري سيحون وجيحون وبحر آرال.
2. تُشكل آسيا الوسطى شبه منحرف تحده من الجنوب جبال الهملايا ومن الجنوب الغربي هضبة البامير، ومن الشمال جبال الألتارى ويابلونى وستاوفوري، ومن الشرق جبال كنغان وكونور.
3. تكون آسيا الوسطى إلى جانب الأقاليم الستة جزءاً كبيراً من خراسان. وهي الواقعة في جمهورية تركمانستان، التي تحدها غرباً إيران وجنوباً أفغانستان، وشرقاً أوزبكستان، وشمالاً الجزء الشمالي الغربي من كازاخستان وبحر الخزر (قزوين).

4. تنتشر في منطقة آسيا الوسطى بعض الأودية وتحدها سلسلة جبلية، مثل: تيان شان، والتاي، ومن أهم الأنهر التي تسير فيها سيحون وجيحون وأترك والمير غاب .

5. يعتبر بحر آرال (بحر خوارزم) الموجود في منطقة آسيا الوسطى أكبر بحيرة في قارة آسيا تقع جنوبها وغربها أوزبكستان وشمالها كازاخستان. (متولي وفهمي،

(47:2000)

6. لا توجد موانئ في دول وسط آسيا الوسطى على البحار المفتوحة أو على المحيطات بل أن بعضها يطل على بحار مغلقة مثل بحر قزوين (بحر الخزر) الذي تطل عليه أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان، أو يطل على بعض البحيرات، مثل بحر آرال الذي تقع عليه أوزبكستان وكازاخستان، أو بحيرة بلشاش، وتقع في كازاخستان، وبحيرة إسيك التي تطل عليها قرغيزستان، وبهذا تعتبر جميع هذه الجمهوريات حبيسة، ويمكن القول أنها حبيسة حبساً مزدوجاً لأن جيرانها لا يطلون على بحار مفتوحة أو محيطات (متولي، وفهمي، 2000: 87) وللتغلب على هذا الوضع الجغرافي كدول حبيسة يمكنها الوصول إلى أعلى البحار بموافقة روسيا عبر قناة الفولجا الخاضعة للسيادة الروسية والتي تصل ببحر قزوين بالبحر الأسود وبحر البلطيق (شنا، 1996: 46).

7. تطل كل من كازاخستان، تركمانستان، أذربيجان وروسيا وإيران على بحر قزوين وتنتظر روسيا إلى بحر قزوين باعتباره منطقة سيادة مشتركة للدول الساحلية، وتضم منطقة بحر قزوين ثروات هائلة حيث يرى مدير مشروع منطقة بحر قزوين بمؤسسة كمبريدج لبحوث الطاقة بالولايات المتحدة الأمريكية الدكتور (لورينت روسكاس) أن هذا الموضوع قد شهد خلطاً ومباغة هائلاً في وسائل الإعلام، حيث قدرت احتياطيات النفط في منطقة بحر قزوين بـ (200) مليار برميل ، وما ثبت منها حتى الوقت الحالي ما بين (25-30) مليار برميل من النفط ومكثفاته ، إلا أنه يعتقد أن هناك احتمالات كبيرة لتحقيق اكتشافات هائلة في المستقبل ولا يستبعد كذلك التقديرات بشأن وجود قاعدة ل الاحتياطي في المنطقة بحد أقصى (50-75) مليار برميل (3)، وطبقاً لوكالة الطاقة العالمية يقدر احتياطي النفط في المنطقة ما بين (40-15) مليار برميل ، وهو يشكل نسبة (1.5-4%) من الاحتياطي العالمي، أما احتياطي الغاز فيقدر بما يتراوح بين (6.7) تريليون متر مكعب إلى (9.2) تريليون متر مكعب، هذا بالإضافة إلى (8) تريليونات متر مكعب احتياطي محتمل وهو يوازي ما بين (6-7) من الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي ، بينما تشير دراسة أخرى إلى أن الاحتياطيات النفطية المؤكدة من بحر قزوين تقدر بـ (176.5) مليار برميل،

و هذا يشكل (17.1%) من الاحتياطي العالمي المؤكد القابل للاستخراج ، وبين المصدر نفسه أن مجمل الاحتياطات الغازية في المنطقة تصل إلى (14.5) تريليون متر مكعب وهذا ما يعادل (9.7%) من أجمالي احتياط الغاز الطبيعي (مولاي ، 2006 : 61) وإضافة إلى النفط الخام تضم منطقة بحر قزوين ثروات ضخمة متعددة من الذهب ، النحاس البيرانيوم ، والفلزات الثقيلة الأخرى بيد أن التعقيدات الفنية والاقتصادية والجيوبوليتية والعرقية قد تعوق استخراج احتياطيات النفط والغاز ، إضافة لكون بحر قزوين منطقة بحيرة مغلقة (محاطة باليابسة من جميع الجهات) ، مما يعرقل إيصال النفط والغاز إلى أسواق الاستهلاك العالمية ، وهذا يعني ضرورة وجود استثمارات كبرى لإنشاء بنية تحتية جديدة للتصدير إذا ما أريد لنفط بحر قزوين الوصول إلى البحار المفتوحة ، وهكذا سوف تكون تكاليف النقل ضخمة بالمقاييس العالمية ، مما سيؤثر سلباً في التكلفة الاقتصادية لتنمية ثروات بحر قزوين ، ناهيك عن تباين الرؤى وصراع المصالح الذي يجعل من النقل مشكلة سياسية تماماً كما هو مشكلة اقتصادية . ومنذ استقلال الدول النفطية في وسط آسيا ، والقزوينية منها بالذات وافتتاح المعلومات عن الثروة النفطية فيها على العالم بدأ التناقض المحموم بين الشركات الغربية والقوى الدولية والإقليمية على تلك الثروات المكتشفة ، ويبدو واضحاً أن هناك مستويين من التنافسات أحدهما مواقف الشركات العالمية غير المعنية كثيراً في المدلولات السياسية لمد الخطوط في اتجاه أو آخر ، والآخر هو المواقف السياسية والاستراتيجية للقوى الدولية ، التي تؤثر بدورها على مواقف الشركات ، هذا إضافة إلى مواقف الدول الإقليمية التي تتخوف من ارتها نفطها لهذه القوة أو تلك بدرجة أو بأخرى (بحر قزوين : مساحة واحدة وخمس رؤى ، طهران ، 2002 : 55)

8. توجد أكبر قناة صناعية في العالم في جمهورية تركمانستان تمدها بالمياه العذبة من نهر جيحون (آمودريا) وهي قناة قرم التي تشق الصحراء من الشرق إلى الغرب على امتداد ألف كيلو متر (سليم ، 2001 ، 208).

9. منطقة آسيا الوسطى عبارة عن كثلة جغرافية واحدة ، ففي الشمال تقع روسيا المجاورة لكازاخستان وإلى الشرق تقع الصين المجاورة لطاجيكستان وتركمانستان ، كما تجاور إيران تركمانستان . ووفقاً لدائرة المعارف البريطانية فالمنطقة عبارة عن بحر داخلي عظيم أي أنها مساحة قارية واسعة لكنها حبيسة ، وهو الأمر الذي يجعل دولها أكثر تأثراً بظروف وأوضاع الدول المحيطة التي تتمثل بالنسبة لها معبراً للبحار المفتوحة .

10. الموقع الهام لمنطقة آسيا الوسطى الذي يربط بين آسيا وأوروبا ومنطقة الشرق الأوسط حيث توصف بأنها حلقة وصل بين الشرق والغرب وجسر يربط بين أوروبا وآسيا أو بين المسيحية والإسلام. (ياسين، 2003: 229).

ترتبط الأهمية الجيوстрاتيجية لدول آسيا الوسطى بموقعها الجغرافي وارتباط ذلك بدول آسيا الوسطى ودول الإقليم أو على المستوى الدولي، بينما تبرز الأهمية الاستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى من كونها تربط بين آسيا وأوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وكذلك تمتلك موارد كبيرة من الطاقة تؤهلها للعب دور في أمن الطاقة على المستوى الدولي، وتعد آسيا الوسطى من المناطق الرئيسية في الربط بين الغرب والشرق، يضاف إلى ذلك أن الدول الثلاث التي تقاسمأغلبية موارد الطاقة في المنطقة، هي دول مغلقة ولنست مفتوحة على العالم، مما يجعلها تعتمد على الدول المجاورة لها ك وسيط للوصول إلى الأسواق العالمية .

المطلب الثاني: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى:

تبرز الأهمية الاستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى للأسباب التالية :

1. الموقع الجغرافي الوسيط لمنطقة آسيا الوسطى الذي أهلها لتكون همزة وصل بين النظم الإقليمية للشرق الأوسط وجنوب وشرق آسيا علاوة على القطاع الأوروبي-آسيوي من روسيا (عرفات، 2001: 112).

2. أصبحت منطقة آسيا الوسطى أحد محاور الاهتمام الرئيسية للدول الصناعية وأهم ما يميز هذه المنطقة جغرافيتها السياسية التي تتمتع بها، فهذه الميزة لها دلالة كبرى لأمن الغرب أكثر من كونها مخزون للطاقة، حيث تقع منطقة قزوين في قلب أوروبا الآسيوية لذلك فمن مصلحة الغرب ألا تُسيطر دولة من الدول الإقليمية وتصبح لها الهيمنة في المنطقة. (عوض، 1999: 384).

3. تمتلك كازاخستان أسلحة إستراتيجية نووية، بينما تمتلك الجمهوريات الأخرى أسلحة نووية، إضافةً إلى وجود خام اليورانيوم في أراضيها وعدد كبير الخبراء في المجال النووي.

4. منذ تفكك الاتحاد السوفيتي السابق تحاول الولايات المتحدة الأمريكية التغلغل في منطقة آسيا الوسطى، وتعمل على إقامة قواعد لها في المنطقة لترافق عن كثب التطورات التي تحدث في روسيا والصين وإيران ودول المنطقة، وتكون قرية من

موارد الطاقة التي ستعيد تشكيل الخريطة الجيوبوليتيكية في آسيا الوسطى، والسيطرة على تنمية إحتياطيات البترول وكذلك السيطرة على طرق خطوط الأنابيب التي لها تأثير كبير في المستقبل السياسي والاقتصادي لروسيا وآسيا الوسطى، وسيكون له نتائج إستراتيجية من خلال تقليل الاعتماد على بترول الخليج، والسيطرة على خطوط الأنابيب سيكون انتصاراً للنفوذ الجيوبوليتيكي في آسيا الوسطى والصراع من أجل مستقبل طرق نقل النفط إلى الأسواق العالمية. (Frank, 1992: 125)

لقد بدأت لعبة التنافس على الدول الجديدة قبل انهيار الاتحاد السوفييتي (السابق) نتيجة لارتخاء السلطة السوفيتية المركزية وافتتاح هذه الدول على العالم الخارجي في نهاية الثمانينيات. وقد تعزز هذا الاتجاه بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، حيث سعت قوى إقليمية في مقدمتها تركيا وإيران إلى محاولة احتواء الدول الجديدة واستغلال ما يتتوفر لها من روابط وصلات تاريخية ولغوية وثقافية وجغرافية لتعزيز فرص وجودها، كما استخدمت وسائل دبلوماسية واقتصادية وثقافية، وسعت إلى إقامة مؤسسات إقليمية استخدمتها كأدلة لربط تلك الجمهوريات بها كمنظمة التعاون الاقتصادي التي تضم كل من (أذربيجان، أفغانستان، أوزبكستان، إيران، باكستان، تركيا، تركمانستان، طاجيكستان، قيرغيزستان وكازاخستان)، ورابطة الشعوب المتحدثة باللغة الفارسية وتجمع الدول الناطقة باللغة التركية (الخثان، 2000: 42).

وعلى الرغم من أن تلك الجهود المكثفة قد أثمرت عن وجود إيراني وتركي واضح في آسيا الوسطى، إلا أنها واجهت منذ عام 1993 صعوبات نتيجة وعي قيادات الجمهوريات المستقلة بأهداف طهران وأنقرة التي تتجاوز مجرد الحضور الدبلوماسي والاقتصادي التقليدي إلى الرغبة في النفوذ. كما تحفظت تلك القيادات على الأنشطة الدينية لإيران التي رأت فيها عنصراً قد يتسبب في خلق حالة عدم الاستقرار خاصة وأن فئات اجتماعية كبيرة في المنطقة تعاني من صعوبات معيشية قد تجعلها هدفاً للتعبئة السياسية المدفعية من الخارج. كما أن الحديث التركي حول انبعاث الأمة التركية التي تمتد من الصين إلى البلقان قد أثار ردود فعل سلبية من النخب السياسية في الجمهوريات التي خشيت من أن تسعى تركيا إلى لعب دور الشقيقة الكبرى وتحل مكان روسيا في الهيمنة والنفوذ (الخثان، 2000: 42-43).

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي (السابق) أضحي الإسلام العدو الأول لأمريكا والغرب، والمتنبع للدراسات المنشورة والمعبرة عن مفكري الغرب مثل فوكوياما يلحظ أن تلك المسألة

باتت تسيطر على عقلية الغرب، وهذا الموضوع ليس جديداً ولكنه منذ قرون طويلة وهو يتصاعد في العقلية الغربية حتى إن مصطلح الحروب الصليبية الذي أطلقه بوش مؤخراً واصفاً حملته على أفغانستان، وكذلك تصريحات رئيس وزراء إيطاليا السابق بريلسكوني تدخل في هذا السياق .

إن منطقة آسيا الوسطى لها أهمية عظمى وحيوية من الناحية الاقتصادية، تضم منطقة آسيا الوسطى دولاً غنية بمواردها الطبيعية وثرواتها ، ويحد آسيا الوسطى روسيا من الشمال وبحر قزوين من الغرب وإيران وباكستان من الجنوب، أما من الشرق فيحدتها الصين ومنغوليا. وهي بموقعها هذا تُعد منطقة إنتقال ما بين سيبيريا شملاً والتي تعد إقليماً (فيزيوغرافي) يتسم بانبساط السطح وهبوط درجات الحرارة ، وما بين آسيا العليا التي تمتد ما بين عقدتي أريمينيا وبامير، والطرق المهمة التي تربط هذا القسم من آسيا مع أقسامها الأخرى غرباً وشرقاً كانت الطريق الشمالية أو كما يُطلق عليها طريق أواسط آسيا، فهي طريق يسلكها التجار من الصين إلى أواسط آسيا وإلى بحر قزوين ومن ثم إلى البحر الأسود فالبحر المتوسط ، إذ أنها في معظمها طريق برية تعتمد على حركة القوافل، ويبدو أن لهذه الطريق عدة دروب أشهرها طريق الحرير هو طريق واسع يربط جميع أنحاء القارة الآسيوية يربط شرق وجنوب وغرب آسيا ، وكذلك شمال وشمال شرق أفريقيا وأوروبا ، وترجع تلك الأهمية الاقتصادية إلى العوامل التالية: (الخفاف والمومني، 1995 : 37).

أولاً: النفط إن دول آسيا الوسطى غنية بالثروات الطبيعية خاصة النفط، حيث تحتل إحدى المراتب الأولى في العالم من حيث كميات النفط الكامنة، فهي تحتوي على أكبر احتياطي في العالم بعد منطقة الخليج العربي، وتغدو المصادر الروسية وشركات النفط الأمريكية العاملة منذ 1993 في المنطقة بأن اجمالي ما يكمن من النفط في أراضي آسيا الوسطى وجاء من روسيا المتاخم لبحر قزوين يبلغ نحو 30 مليار طن، يضاف إليها 20 ملياراً تحويها المناطق الساحلية من هذه الأراضي، وتُقدر احتياطيات النفط في حقل تتجيز وحده بказاخستان بـ مليارات البراميل.

ورغم ضخامة الاحتياطيات النفطية في هذه الدول إلا أنها لا تزال تواجه مشكلة في ضعف حجم الاستثمارات في هذا القطاع كنتيجة لضعف البنى الاقتصادية فيها ، مما دفع بعض الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة والصين وروسيا لتوجيه استثماراتها في هذا القطاع وقد برزت الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال ، الأمر الذي أثار مخاوف روسيا وخشيتها من تنامي النفوذ الأمريكي في المنطقة ليس فقط سياسياً وإنما اقتصادياً أيضاً

خاصة في ظل اندفاع الشركات النفطية الأمريكية عقب انهيار الاتحاد السوفيتي (السابق) إلى منطقة آسيا الوسطى بغية استغلال الثروات النفطية بها وتعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول المنطقة خاصة كازاخستان، وكذلك في ظل تصاعد المطالب داخل الولايات المتحدة بالاهتمام بهذه المنطقة وتوطيد العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية معها. (ياسين، 2003: 229)

ويوجد في كازاخستان أكبر حقول النفط غير المستخرج وهو حقل تتجيز، كما تُعد شركة شيفرون الأمريكية أكبر مطور فيه، واكتُشف في تركمانستان حقل للبترول في نبت داج. (حرب، 1993: 20).

ثانياً: الغاز الطبيعي ويُعتبر من أهم مصادر الطاقة، وأشارت التقديرات الأولية إلى أن حجم الاحتياطي المؤكد منه يبلغ 170.4 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي كما صرح صبار مراد رئيس جمهورية تركمانستان عندما وقع على اتفاقية التعاون المشترك لإيصال الغاز الطبيعي من تركمانستان إلى أوروبا عن طريق تركيا في عام 1991 أن تركمانستان تمتلك مصدراً كبيراً للغاز الطبيعي وأنهم يرجون بمن يأتي من رجال أعمال ليستثمر هذا الغاز بشكل مشترك. (ياسين، 2003: 230) يلاحظ من بيانات الجدول رقم (2) أن منطقة آسيا الوسطى تشكل ما نسبته 2.37% من حجم الاحتياط العالمي من الغاز وتمتلك 4.28% من حجم الاحتياط العالمي من الغاز الطبيعي ويبلغ احتياطيها من مادة اليورانيوم 17.00% لكل ألف طن وذلك حسب إحصائيات عام 2008.

ويبين الجدول رقم 2 حجم الاحتياطيات من الغاز الطبيعي في دول آسيا الوسطى وتقديرات الإنتاج الاحتياطي لأكثر الدول المصدرة لهذه المواد

جدول رقم (2)

حصة احتياطيات آسيا الوسطى في العالم %	المجموع	أوزبكستان	تركمانستان	طاجيكستان	قرغيزستان	казاخستان	
2.37	31.246	0.594	0.600	0.012	0.040	30.000	الغاز ، مليار برميل
4.28	265	65	100	----	----	100	الغاز ال الطبيعي ، تريليون قدم مكعب
4.16	38.704	3.307	---	----	895	34.502	الفحم الجري ، مليون طن
17.00	928	111	---	----	----	817	اليورانيوم لكل ألف طن
-----	460	2	15	27	99	317	طاقة الكهربائية لكل مليار كيلو واط سنة /

Sources: EIA, 2008, Wino and EDB industry Report No2.

شكل انهيار الاتحاد السوفيتي (السابق) مرحلة جديدة لدول منطقة آسيا الوسطى التي أصبحت تمثل مجموعة من الدول حديثة الاستقلال التي تسعى إلى بناء دولها في مختلف المجالات ، واستغلال ما تمتلكه من موارد وإمكانيات تجعلها قادرة على مواجهة مشاكلها المالية والاقتصادية ، تزامن ذلك مع تزايد الاهتمام الدولي بتوفير موارد جديدة للطاقة تقلل من الاعتماد على الموارد التقليدية للطاقة ، وهذا أوجد حالة من التنافس والصراع بين كثير من الدول في المنطقة .

المبحث الثالث

الواقع السياسي والاقتصادي لدول آسيا الوسطى

مع انهيار الاتحاد السوفيتي في أوائل التسعينيات أعلنت دول آسيا الوسطى استقلالها أصبحت ذات سيادة سياسية ولكنها لم تتمكن من الخروج كاملاً من الآثار التي أعقبت الحكم الشيوعي و تبعاته في مجالات الحياة المختلفة مثل نوعية أنظمة الحكم، والإدارة، والاقتصاد، خاصة طريقة تعامل السلطات الحكومية التي اتسمت في أكثر هذه الدول تقريراً بالسير على نهج الاتحاد السوفيتي.

إنَّ تحليل ودراسة واقع وتطور الأنظمة السياسية لدول آسيا الوسطى يُشكّل أرضية ومنطلقاً لفهم حقيقة وأبعاد التناقض الدولي في المنطقة ، من هنا سيتناول هذا المبحث دراسة الواقع السياسي والاقتصادي لدول المنطقة لمحاولة فهم قدرة الدول الكبرى على التأثير في هذه الأنظمة ، وسيتم تناولها من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: جمهورية كازاخستان

المطلب الثاني: جمهورية تركمانستان

المطلب الثالث: جمهورية أوزبكستان

المطلب الرابع: جمهورية قرغيزستان

المطلب الخامس: جمهورية طاجيكستان

المطلب السادس : المُعوّقات المؤثرة على تطور واستقرار دول آسيا الوسطى

المطلب الأول: جمهورية كازاخستان

تمتد هذه الجمهورية فوق أراضي الهضاب التي تُشكل قلب كتلة الأرض الصلبة الأوراسية، تحدّها من الشرق جمهورية الصين الشعبية ومن الجنوب جمهوريّة قرغيزستان وأوزبكستان، ومن الغرب بحر قزوين وجزء من تركمنستان، أمّا في الشمال فتحدها روسيا الاتحادية بحدود طويلة تبلغ (6467) كيلو متر.

تبلغ مساحة كازاخستان **2.717.300 كم²** ، وكانت هذه المساحة من الأرض مركزاً لتطور السكان الأصليين من الكازاخ الذين يمارسون مهناً تتلاءم مع البيئة العامة للبلاد حيث يسود المناخ القاري ومراعي الإستبس شمال كازاخستان المحاذٍ للحدود الروسيّة ، فهذه المنطقة القليلة السكان والغنية بالمياه والأراضي الزراعية والثورات الطبيعية كانت تُغرس الروس وهكذا تحولت إلى أراضٍ للإسيطان الروسي في العهد السوفياتي، كما تم تحويل هذا البلد في عهد ستالين إلى مستودع للشعوب والقوميات الأخرى، فتم نقل التتار إليها، وكذلك مئات الآلاف من سكان منطقة الفولجا.

تنتشر في كازاخستان اللغة الروسيّة التي تستخدم كلغة رسمية ثانية في المؤسسات الحكومية. كما تعتبر كازاخستان دولة علمانية لا يتضمن دستورها اتّباع دين معين وينص على عدم التفرقة بين المجموعات العرقية المختلفة فكلها سواء أمام القانون. ويبلغ عدد سكان كازاخستان 16.2 مليون نسمة . وفيما يلي جدول يوضح نسبة الجماعات العرقية في كازاخستان ولللغات المستخدمة و كذلك البيانات فيها حسب إحصائيات 2010.

الجماعات العرقية	اللغات المستخدمة	البيانات
الكازاخ 63.1%	اللغة الرسمية الكازاخية لنحو 64% من السكان	مسلمين 47%
الروس 23.7%	اللغة الروسيّة	روس أرتدوكس 44%
أوزبك 2.8%		روس بروتستان 2%
أوكرانيون 2.1%		ديانات أخرى 7%
أوجاريون 1.4%		
تتاريون 1.3%		
ألمان 1.1%		
عرقيات أخرى 4.9%		

يبلغ انتاج الغاز الطبيعي 39.900 مليون قدم مكعب، والفحم 5,5 مليون طن، وصناعة الورق المقوى 55.700 طن، صناعة حامض الكبريتيك 2.6 مليون طن، وصناعة الأسمدة 2 مليون طن، يعتمد الاقتصاد بكازاخستان أساساً على صادرات النفط، الذي يمثل 56% من قيمة الصادرات و 55% من ميزانية الدولة. حسب بعض التقديرات، يملك البلد احتياطات نفطية تعادل احتياطات العراق ولكنها توجد في طبقات عميقة، ما يفسر التأخر في استغلالها. وتقوم كازاخستان بتصدير المعادن الحديدية وغير الحديدية، اللحم، الكيماويات، الفحم، الصوف، الحبوب، البترول. وتعتبر كازاخستان إحدى أهم الدول المنتجة للغاز في آسيا. ويمثل الإنتاج الزراعي نحو خمسين قيمة الإنتاج الاقتصادي الكازاخي، بالإضافة للمنتجات الحيوانية الرئيسية والتي تتمثل في منتجات الألبان واللحوم والجلود، والأصواف، ومن المحاصيل الزراعية المهمة الشعير، والقطن، والأرز، والقمح، ولقد زادت في فترة الخمسينيات من القرن العشرين منتجات المحاصيل زيادة كبيرة بفضل زيادة المساحات المزروعة وري الأرضي الجافة. تعادل المنتجات الكازاخية الصناعية حوالي ثلث قيمة المنتجات الاقتصادية للبلاد وأهمها : الصناعات الغذائية، والكيماوية، والنسيجية، والأجهزة الصناعية الثقيلة. (موقع السفاره الكازخستانية، 2011 نقل عن الرابط الالكتروني : www.tas.gov.eg)

وقد أسمم إلتزام كازاخستان التام بمبدأ تعددية التوجهات وبناء علاقات قوية مع مختلف القوى الإقليمية والدولية في تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية ودعم مسيرة التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار السياسي الذي يشكل مرتكزاً في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية والتهديدات الداخلية .

وفي مجال السياسة الداخلية فقد أصدرت كازاخستان دستوراً جديداً في يناير 1993 أفسح المجال أمام التعددية الحزبية، وقد شهدت البلاد بالفعل تأسيس عدد من الأحزاب مثل الحزب الوطني الديمقراطي(جيльтوكسان) وحركة أزاد القومية (حركة الحرية) بالإضافة إلى حركة (الاش) والأخيرة تطالب باتخاذ سياسية متشددة تجاه الروس وتطالب بإخراجهم من البلاد، بل وترى إنشاء اتحاد تركستان الكبرى الذي تضم تركيا والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقفقاز.

وعلى الصعيد الاقتصادي فقد اختارت كازاخستان منهج اقتصاد السوق وسياسية الإنفتاح الاقتصادي وهو الأمر الذي أدى حتى الآن إلى توقيع سلسلة من القيود الخارجية مع شركات النفط العالمية لاستثمار النفط الكازاخي المتوفّر بكميات تجارية فيها، كما يسود اعتقاد بأن هذه العقود الاستثمارية سوف تفتح الطريق أمام استغلال الثورات الأخرى المتوفّرة بها

كالغاز والفحm والذهب والحديد والمنغنيز والفضة، وتواجه كازاخستان حالياً مشاكل القطاع الزراعي والتضخم. (الهواري، 1995:34) والملحق رقم (1) يبين حجم الصادرات والواردات الرئيسية لعام 2010.

المطلب الثاني: جمهورية تركمانستان

تقع في آسيا الوسطى يحدها من الغرب بحر قزوين ومن الشرق [أفغانستان](#) ومن الشمال كل من [أوزبكستان](#) و**كازاخستان** ومن الجنوب [إيران](#).. كانت تركمانستان إحدى الجمهوريات التابعة [لاتحاد السوفيتي](#) السابق، وكانت تعرف باسم [الجمهورية التركمانية السوفيتية الاشتراكية](#)، وقد استقلت في عام 1991. تبلغ مساحتها 488,100 كم². (ويكيبيديا ، 2011)

ويبلغ عدد السكان حوالي 5 ملايين نسمة ويعمل معظم السكان بالزراعة التي تقوم على الريّ، وأهم الغلات الزراعية الذرة والقطن، وتزرع الفاكهة والخضروات ، وتشتهر بالخيول التركمانية، (عبد الحكيم، 2006:12).

وفي مايلي جدول يبين الجماعات العرقية واللغات والديانات لدولة تركمانستان حسب إحصائيات 2010:

الجماعات العرقية	اللغات المستخدمة	الديانات
قرغيز 64.9%	اللغة الرسمية التركمانية 72%	مسلمون 89%
أوزبك 13.8%	اللغة الروسية 12%	أرثودوكس 9%
روس 12.5%	اللغة الأوزبكية 9%	ديانات أخرى 2%
دونجان 1.1%	لغات أخرى 7%	
انجور 1%		
عرقيات أخرى 5.7%		

المصدر : www.cia.gov

بعد الاستقلال، تغير النظام السياسي في تركمانستان إلى نظام جمهوري مستقل، ورئيس الجمهورية هو رئيس الحكومة والسلطة التنفيذية ومدة الرئاسة خمس سنوات، وت تكون السلطة التشريعية من مجلسين تشريعيين، هما مجلس مصلحة الشعب، والبرلمان، وهناك مجلس آخر غير رسمي اسمه مجمع أصحاب ال Luigi البيضاء وهو يعقد جلسة واحدة سنوياً، ومن المعروف أن مدينة مرو وغيرها كانت مشاعل الحضارة في العصر العباسي(عبد الحكيم، 2006:13)

بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 6.1% في تركمانستان في عام 2009، ليحل هذا المعدل في المرتبة السادسة عشرة في العالم، وهي غنية في الموارد الطبيعية في بعض المناطق، وتُعطي صحراء قره قوم معظم أنحاء البلاد ، وتمثل صناعة النفط والغاز الطبيعي والحديد والنسيج أهم الصناعات في البلاد. الناتج المحلي الإجمالي (تقديرات 2006) بلغ 45.11 مليار دولار، وبلغت نسبة نموه السنوي 13%. أما التضخم (تقديرات 2006) بلغ 11%， ومعظم العلاقات الاقتصادية الخارجية بين تركمانستان والعالم الخارجي متعلقة بالنفط والغاز الطبيعي والقطن والمنسوجات. وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أهم شريك في هذا المجال، تليها روسيا والصين واليابان (الحقان، 2011) .

وتُعتبر تركمانستان مكتفية ذاتياً من النفط والغاز رغم البنية التحتية القديمة وقلة الصيانة. بلغ إجمالي إنتاج الكهرباء عام 2004 نحو 11.41 مليار كيلو واط / ساعة صدر منها 1.136 مليار كيلوواط ساعي إلى الخارج. 99.9% من توليد الطاقة الكهربائية يأتي من محطات تستخدم الوقود الأحفوري (النفط والغاز) في حين 0.1% من إجمالي الإنتاج الكهربائي يأتي من الطاقة الهيدروليكية. وتمتلك تركمانستان رابع أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي في العالم يقدر حجمه بـ 101 تريليون قدم مكعب ، هذا وتتوقع وكالة الطاقة الدولية إلى أن إنتاج الغاز في كل من أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان وأوزبكستان سيصل إلى 201 مليار متر مكعب سنوياً وعلى أقل تقدير فإنه لن يقل عن 164 مليار متر مكعب سنوياً، كما يوجد لدى تركمانستان احتياطي مؤكد من النفط يصل إلى 60 مليون برميل. (ويكيبيديا الموسوعة الحرة، 2011) والملحق رقم (2) يبين حجم الصادرات والواردات الرئيسية لعام 2010.

المطلب الثالث : جمهورية أوزبكستان

أوزبكستان هي أكبر دولة من حيث السكان في آسيا الوسطى وهي إحدى الدول ذات الطبيعة الفيدرالية في المنطقة، كما تضم أقاليم لها حكم ذاتي يبلغ عددها تسعة أقاليم منها أقاليم لها شهرة عريقة في تاريخ الإسلام فمنها بخارى وسمرقند وطشقند وخوارزم . فقد قدمت هذه المناطق علماء أثروا على التراث الإسلامي بجهدهم، كان منهم الإمام البخاري والخوارزمي والبيروني والنسائي وابن سينا والزمخشري والترمذى وغيرهم العديد من أعلام التراث الإسلامي. وفي مايلي جدول يبين الجماعات العرقية واللغات والديانات في جمهورية أوزبكستان حسب إحصائيات 2010.

الجماعات العرقية	اللغات المستخدمة	البيانات
------------------	------------------	----------

مسلمون %88	اللغة الأوزبكية %74.3	أوزبك %80
أرثودوكس %69	اللغة الروسية %14.2	روس %5.5
ديانات أخرى %3	اللغة الطاجيكية %4.4	طاجيك %3
	لغات أخرى %7.1	كراخ %3
		كاراكالباك %2.5
		تنار %1.5
		عرقيات أخرى %2.5

المصدر : www.cia.gov

و تُمثل أوزبكستان قلب آسيا الوسطى أكبر هذه الدول من حيث عدد السكان حوالي 28 مليون نسمة ، و تبلغ مساحتها 447.400 ألف كيلو متر مربع، و تتمتع أوزبكستان بثروات طبيعية هائلة من الذهب والفضة واليورانيوم والنحاس والزنك، فضلاً عن الغاز الطبيعي والنفط والفحm وغيرها، و تعتبر سادسة دول العالم في انتاج الذهب 70 طناً سنوياً، و رابعتها من حيث احتياطات خام الفضة 4 ملايين طن، ولديها القدرة على تخصيب اليورانيوم (الشيخ: . 30-36: 2006).

تحدها казاخستان من الشمال والغرب وتركمانستان من الجنوب وقيرغيزيا وطاجكستان من الشرق. وتوجد في القسم الشمالي من سهول طوران وتحيط هذه السهول بحر آرال في الجنوب والجنوب الغربي لتدخل إقليم قراقلباك وسط أوزبكستان سهول قيزيل أي الرمال الحمراء. وهي سهول فسيحة تغطيها الكثبان الرملية تظهر بها بعض التلال الصخرية. والقسم الجنوبي من أوزبكستان جبلي، يتكون من سفوح جبال تیان شان وبامیر وتنساب إلى القسم السهلي روافد نهرية تتجه إلى نهر سيحون أو نهر جيرون وعلى هذه الروافد توجد المدن الهمامة مثل طشقند وبخاري وسمرقند(الهواري: 1995: 37).

رئيس الجمهورية في أوزبكستان هو رئيس البلاد ورئيس السلطة التنفيذية ورئيس الوزراء في نفس الوقت. و تتمثل السلطة التشريعية في المجلس الأعلى (البرلمان)

أوزبكستان بلد زراعي تنتج القمح والأرز والذرة و تنتج خمسة ملايين طن من القطن الخام كما تنتج الجوت وإلى جانب هذا ثروة رعوية تقدر بعشرة ملايين من الأغنام والماشية، وهكذا تنتج الحرير وفرو الاسترakan.

تنشط الزراعة المروية في أوزبكستان ويعد القطن المحصول الأساسي فيها وكانت تقدم أكثر من 65% من القطن المنتج في الاتحاد السوفييتي (السابق) وتتركز زراعة القطن في غالبيتها في مناطق الواحات وقد بلغ المتوسط السنوي لمنتج القطن عام 1988 ما يزيد على 6245000 طن، ويزرع الأرز بأصناف متعددة، وكذلك الشوندر السكري والعنب والرمان وكثير من أشجار الفواكه، إلى جانب الخضروات، وخاصة في مناطق الأودية وسفوح الجبال، وحول المدن. ويزرع التبغ، والذرة الصفراء، والتين، والاجاص وتزرع الحبوب مثل القمح والشعير في مناطق الرطوبة المرتفعة. وقد استدعي التوسع في زراعة القطن تنفيذ مشروعات ضخمة للري. فقد شقت قناة أمودارية، التي يبلغ طولها 1100 كم، والتي توصل المياه إلى الصحراء. ومُدّت أيضاً قنوات للري بلغ طولها أكثر من 500 كم في المناطق الصحراوية التي يطلق عليها اسم سهب الجوع . يصل طول القنوات في أوزبكستان كلها إلى ما يزيد على 150 ألف كم. وقد كان هناك مخطط لمشروع مائي تُنقل به المياه من سيبيريا. في قنوات طولها عدة آلاف من الكيلومترات، تصل مابين نهر أوب Ob في الشمال السiberiyi، ونهر سيردارية، وأمودارية، بطاقة قدرها 25 مليار م3. (الشيخ، 2006، 39-45)

تقوم في أوزبكستان صناعة الأسمدة الكيميائية ولاسيما في منطقة ألمالىك، وصناعة الورق في بخارى. وهناك ما يزيد على 15 فرعاً للصناعات المعدنية ومنها صناعة الآلات الزراعية كالجرارات والمحاصدات، إلى جانب صناعات إلكترونية، وصناعات جوية، وصناعة الحديد، وصناعة الزجاج. وتحتل أوزبكستان مكانة مرموقة في صناعة استخراج الغاز الطبيعي من مناطق: بخارى وكاشكادارين وأورتابولاك وغازلي ويقدر احتياطيها منه بنحو 70.6 مليار م3 وتصل كميات كبيرة من هذا الغاز المستخرج إلى روسيا، وأوكראانيا ، ودول البلطيق، وإلى دول آسيا الوسطى وغيرها. ويبلغ طول أنابيب الغاز نحو 8000 كم (الشيخ، 2006، 23:).

ويُستعمل الغاز في محطات توليد الطاقة الكهربائية، وفي الحياة اليومية، ومادة أولية في الصناعات الكيميائية وفي مقدمتها صناعة الخيوط النسيجية. ويقدر إنتاج أوزبكستان من الطاقة الكهربائية من المحطات الحرارية والمائية بنحو 45 مليار كيلو واط ساعي سنوياً. ويستخدم ثلاثة أربع الكميات المنتجة من الكهرباء في الصناعة، ويستخدم الباقي في مجالات الإنتاج الزراعي. وصناعة الوقود متقدمة بفضل الاحتياطيات الكبيرة من الغاز والفحمر الحجري، والنفط المصنوع والمستورد من تركمنستان ويستخرج الفحم الحجري القريب من سطح الأرض بكميات كبيرة من مناجم أنغرين، وتقوم في أنغرين أيضاً محطة تحت الأرض

لتحويل الفحم إلى غاز ، كما يستخرج الفحم في منطقة سُرخاندارين . والرصاص والزنك في منطقة ألمالياك ، حيث أقيمت بالقرب من مناطق الاستخراج مجمعات التصفيح في معمل «بـك آباد» وهناك معامل للجرارات في طشقند ، ومجمعات لصناعة الورق في منطقتي: أندجان ونوكوس ، وبلغ وسطي إنتاج (أوزبكستان) من الزيوت النباتية كمية تراوح ما بين 485 و 480 طن. كما تنشط في أوزبكستان صناعة آلات التريكو بأنواعها (www.eia.doe.gov, 2011) والمحلق رقم (3) يبين حجم الصادرات والواردات الرئيسية لعام 2010.

المطلب الرابع : جمهورية قرغيزستان

تعتبر قرغيزستان دولة جبلية تقع بين ثلاثة دول هي "الصين وكازاخستان وأوزبكستان" وتبلغ مساحتها 198,500 كيلو متر مربع وعدد سكانها حوالي 5 مليون نسمة. وفي مايلي جدول يبين الجماعات العرقية واللغات والديانات في جمهورية قرغيزستان حسب إحصائيات 2010.

الديانات	اللغات المستخدمة	الجماعات العرقية
%80 مسلمون	اللغة القرغيزية	قرغيز 64.9%
المسيحيون روس %16 أرثوذوكس	اللغة الروسية	أوزبك 13.8%
%4 ديانات أخرى		روس 12.5%
		دونغان 1.1%
		أوغور 1%
		أوكرانيون 1%
		عرقيات أخرى 5.7%

استقلت قرغيزستان عن الاتحاد السوفيتي (السابق) 31 أغسطس/آب 1991. وينص دستورها الذي أقر في مايو/أيار 1993 على أنها دولة علمانية، وعلى الفصل بين سلطات الدولة الثلاث. وحتى عام 1990 كان النشاط الحزبي مقصوراً على الحزب الشيوعي، وبعد الإستقلال نص الدستور القرغيزي على حرية إنشاء الأحزاب السياسية والنقابات الحرفية والاتحادية والجمعيات الاجتماعية على أساس حرية التعبير والمصالح الاجتماعية، بشرط الفصل بين الدين والسياسي.

ويوجد في قرغيزستان ثلاثة أحزاب رئيسية وعدد من الأحزاب الأخرى، وهي:

1. الحزب الاشتراكي الديمقراطي.

2. حزب الشعب.

3. الحزب الشيوعي القرغيزي.

وطبقاً للدستور فإن الحكم في قرغيزستان رئاسي جمهوري، ويتم انتخاب الرئيس مباشرة من قبل الشعب لمدة خمس سنوات، وهو المنسق للسلطات الثلاث: التنفيذية، التشريعية والقضائية، وهو الذي يحدد السياسة العامة للدولة (سليم، 2001، 338).

يترأس كل ولاية حاكم يعينه الرئيس، في حين تعين الحكومة المركزية مديرى المحافظات، أما التجمعات القروية فيحكمها عمداء ومجالس يتم انتخابهم مباشرة.

يتم في قرغيزستان زراعة وانتاج القمح والذرة والقطن والفواكه والفستق واللوز، وتشتهر بالمراعي الطبيعية ولديها ثروة حيوانية كبيرة، وتمثل 34.5% الزراعة من إجمالي الناتج المحلي وفي مجال الثروة المعدنية تعد قرغيزستان، من أكبر مناطق انتاج الزئبق والأنتيمو في العالم كما تنتج كميات وفيرة من الفحم والذهب والقصدير والرصاص والزنك، وتُعد قرغيزستان من مصادر النفط الخام والغاز الطبيعي، وفيها اليورانيوم والرخام. كما اشتهرت بانتاج الحرير والعسل ، وتوجد بعض الصناعات الالكترونية والمعدنية الخفيفة. وكان لاستغلال الثروات الطبيعية في قيرغيزيا من قبل القياصرة أكبر الأثر على تدني مستوى دخل سكانها، فمستوى الدخل الفردي فيها أدنى من أية دولة أخرى في المنطقة رغم شهادة ثرواتها الطبيعية. (الشيخ، 2006:78).

ويمثل قطاع الخدمات 46.1% من إجمالي الناتج المحلي، وينمو قطاع الخدمات بصورة مطردة وذلك لظهور المؤسسات الخاصة الصغيرة. وقد أصبحت قرغيزستان عام 1998 أول دولة في كومونولث الدول المستقلة تتأل عضوية منظمة التجارة العالمية و معظم تجارتها الخارجية تمثل في بعض المشغولات الذهبية والأحجار الكريمة والمنسوجات والقطن والملابس واللحوم . (الجزيرة نت ،2007) والملحق رقم (4) يبين حجم الصادرات والواردات الرئيسية لعام 2010.

المطلب الخامس : جمهورية طاجيكستان

تقع على الحافة الجنوبية لمجموعة دول آسيا الوسطى، وتحدها من الشمال قرغيزستان، ومن الجنوب أفغانستان، ومن الشرق الصين، ومن الغرب أوزبكستان وتُعد طاجيكستان من أصغر دول آسيا الوسطى ويبلغ عدد سكانها حوالي 7 ملايين نسمة حسب احصائيات 2007 .(شبكة الجزيرة نت ، 2010)

وفي مايلي جدول يبين الجماعات العرقية واللغات والديانات في جمهورية طاجيكستان حسب إحصائيات 2010 .

الديانات	اللغات المستخدمة	الجماعات العرقية
مسلمون %90	الطاچيکيّة هي اللغة الرسمية للدولة	طاچيک 79.9%
مسيحيون روس %3	الأوزبكيّة اللغة الرئيسية لنحو 25% من السكان	أوزبك 15.3%
ديانات أخرى %7		روس 1.1%
		قرغيز 1.1%
		عرقيات أخرى 2.6%

ويعتمد اقتصادها على الرعي والزراعة، لذا فهي من الدول الفقيرة في مواردها الاقتصادية، وتعتمد اعتماداً أساسياً على الدعم الروسي.(الهواري : 1995:38).

وتبلغ مساحة طاجيكستان 143.100 كيلو متر مربع وتمثل مناجم كبيرة من اليورانيوم تم اكتشافها في الثلثينيات، وفي مدينة تابوشة الطاجيكية تم تشييد أول معمل سوفيتي لاستخراج اليورانيوم، الذي استخدم كمادة أولية لتصنيع البلوتونيوم المستخدم في صنع القنبلة الذرية، وفي 29 أغسطس 1949 تم تفجير أول قنبلة بلوتونيومية مصنوعة من اليورانيوم الطاجيكي الذي يتواجد في مناجم أورسان وتابو شار، وهناك مصنع للصواريخ في منجم ناوجران- تشيفريك، ومنجم كيزل جهر الذي يحتوي- إلى جانب اليورانيوم- على ثروات من الذهب.(سليم، 2001، 294)

يسود في طاجيكستان نظام المزارع الجماعية إلى جانب المزارع التابعة للدول، وتبلغ مساحة الأرض الزراعية ما يقرب من مليون هكتار، وتعتمد على الري من شبكة مائية منتظمة، الأمر الذي ساعد على تكثيف زراعة بعض المحاصولات الشبه مدارية، وتمثل الزراعة 22.7% من إجمالي الدخل المحلي، والقطن هو المحصول الرئيسي ،(سليم، 2001، ..294)

ت تكون السلطة التنفيذية من رئيس للدولة ومجلس وزراء، ولرئيس الدولة صلاحيات تعيين رئيس الوزراء وأعضاء مجلس الوزراء، وتم تعديل الدستور في عهد الرئيس إمام علي رحمانوف الذي تولى زمام الحكم عام 1994، ليتاح للرئيس فرصة ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية أكثر من فترتين، ويعين رئيس الجمهورية رؤساء الولايات، ولكل ولاية مجلس يتم انتخابه انتخاباً مباشراً.(الجزيره نت، 2011)

تسمى السلطة التشريعية المجلس الأعلى وتكون من مجلسين هما المجلس الوطني يختارون بالانتخاب غير المباشر .ومجلس النواب يختارون بالانتخاب الشعبي المباشر، وينص الدستور على استقلال القضاء، وينص في الوقت نفسه على أن من حق رئيس الدولة تعيين القضاة وإقالتهم بموافقة مجلس النواب. وتنقسم طاجيكستان إلى ثلاثة ولايات رئيسية هي سغد وخاتلون وغورنو-باداخشان، وإدارة العاصمة دوشنبه مستقلة. والملحق رقم (5) يبين حجم الصادرات والواردات الرئيسية لعام 2010.

المطلب السادس : المعوقات المؤثرة على تطور واستقرار دول آسيا الوسطى

يكتسب التاريخ السياسي الحديث لآسيا الوسطى دلالة خاصة في الإطار العام لتاريخ أورآسيا فمنع تقدم الروس في القرن التاسع عشر نحو الجنوب عبر السهوب الشمالية وتقدم الإنجليز نحو الشمال عبر الهند وقعت آسيا الوسطى بين فكي الاستعمار وأصبحت ضحية اللعبة الكبرى التي عكست التناقض بين الجيوسياسية البحرية القائمة على تطويق الإنجليز وتوسيعهم نحو المراكز عبر السواحل البحرية لتسود حقبة من الانهيار والتشتت الثقافي والسياسي والاقتصادي والديموغرافي ولعلها المرة الأولى في تاريخ آسيا الوسطى التي تحول فيها إلى منطقة هامشية خاضعة لضغط الإقليم الحضاري المحيطة، ومن أبرز الأزمات التي تولدت عن هذا السقوط والانهيار ما حدث من تفكك لوحدة هذا الإقليم بعد أن بات مكشوفاً أمام التأثيرات الخارجية. وتمثل أسوأ مراحل هذا الانهيار في وقوع منطقة آسيا الوسطى تحت سيطرة الإستعمار الشرقي والغربي بالمعنى الكامل بعد أن آلت روسيا والصين إلى أيدي الشيوعيين.

وتواجه دول آسيا الوسطى مجموعة من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على دول المنطقة وتُشكّل عائقاً رئيسياً أمام تطورها التي سيتم استعراضها بشكل موجز بمايلي :

اولاً : التحديات الثقافية التي تواجه دول آسيا الوسطى بعد الاستقلال:

تتميز دول آسيا الوسطى بتطابق كبير بين القومية والدين، فالهوية القومية المحلية (казاخستاني أو أذربيجاني) تعني الانتفاء إلى الدين الإسلامي، ويسود لدى أبناء القوميات المحلية المذهب السنّي ويتكلّم أبناء تلك الدول لغات ذات أصول تركية، عدا طاجيكستان حيث تغلب عليها اللغة والثقافة الفارسية، ومنذ أوائل السبعينيات، بدأت تجتاح آسيا الوسطى حركة مطردة من نمو الشعور بالهوية الإسلامية، وتأخذ هذه الصحوة أشكالاً تتمثل في العودة إلى ممارسة الشعائر، وتأخذ بالأساس شكل "الإحياء الثقافي الإسلامي" والتأكيد المتزايد للشخصية الإسلامية متمثلاً في مقاومة الترويس والتمسك باللغة القومية المحلية، ومع ذلك تعاني جمهوريات آسيا الوسطى من بعض المشكلات الثقافية المتمثلة في ما يلي:

١- التعدد القومي والإثنى التي تعاني منه جمهوريات آسيا الوسطى:

فمثلاً في أوزبكستان أقلية عرقية عديدة (ما يقرب من 130 قومية)، ويحرص متخدو القرارات على طمأنة الأقليات واستمالتهم حتى لا تشعر هذه الأقليات بخطر التفوق العرقي الطاغي للأوزبك . (سليم، 123، 2001).

وفي قرغيزستان توجد مشكلة أمن الجماعات العرقية والقومية، حيث يوجد (80) قومية، وفي تركمانستان توجد مشكلة الانتماء القبلي بوجود عدة قبائل، ومشكلة هذه القبائل أنها لا يمكن أن تخضع في إدارتها المحلية أو السياسية لحاكم من خارج القبيلة.

٢- نمو الحركات الأصولية والتطرف العرقي في الجمهوريات الإسلامية:

يمكن أن يؤدي صراع الحضارات إلى تصدع في هذه الجمهوريات المتقدمة إلى عرقيات مختلفة، فعلى سبيل المثال، فإن الأقلية الروسية المتفقة في كازاخستان، تلعب دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية لهذه المنطقة، لذا يحتمل أن تعاني من هيمنة التيار الإسلامي ، وفي ضوء وجود تيارات إسلامية وتزايد الاهتمام من قبل شعوب آسيا الوسطى وقربها من أفغانستان وإيران فقد ظهرت بها بعض الحركات الأصولية التي يمكن أن تشكل تهديداً لأمن واستقرار هذه الدول وتهدد المصالح الأجنبية بها، ومن ناحية أخرى فإن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول أن تفرض على دول المنطقة التحول نحو النظام الديمقراطي ، مع العلم أن العوامل الخارجية بمفردها لا يمكن أن تدفع بدولة ما نحو الديمقراطية دون توافر مجموعة من العوامل الداخلية الموضوعية التي تهيئ البيئة لهذا التحول (سليم، 1999: 134).

ثانياً : التحديات الاقتصادية والسياسية

لقد كان التوجه العام لدول آسيا الوسطى إبان الاستقلال هو استغلال ضعف موسكو وبناء علاقات قريبة مع الغرب والابتعاد عن السيطرة الروسية، غير أن هذا لم يتحقق نظراً لعدم ثقة الغرب بالزعamas الجديدة التي كانت امتداداً للحقبة السوفياتية مما جعلت هذه الدول تقترب من موسكو من جديد خصوصاً في حقبة الرئيس فلاديمير بوتين ، ومن الملاحظ في هذه الأطر هو تقوّع تركمانستان على نفسها بزعامة رئيسها الراحل صابر مراد نيازوف الذي حكم البلد خلال 15 عاماً بفلسفته الخاصة وطريقته الفريدة في الاستبداد. وهناك عوامل أخرى لعدم نجاح الأطر الرسمية منها تطلع الرئيس الأوزبكي إسلام كريموف للعب دور الشرطي

في آسيا الوسطى نظراً لموقع أوزبكستان الجيوستراتيجي التي تناхض الدول الأربع التي تضم أكبر تجمع بشري في المنطقة.

ويبقى ملف الحدود مفتوحاً للنقاش بين بعض دول آسيا الوسطى حيث تم رسمها أثناء الحكم الشيوعي في عشرينيات القرن الماضي وتم توزيع القوميات والعرقيات بشكل يخدم مصالح موسكو آنذاك، غير أن هذه الحدود خلقت مشاكل عديدة بين هذه الدول بعد الاستقلال. لقد وجدت الكثير من القوميات نفسها كأقليات عرقية وقومية مهمشة في معظم الأحيان، مثل الأوزبك في قرغيزستان وكازاخستان وتركمانستان وطاجيكستان، والطاجيك في أوزبكستان والقرغيز في أوزبكستان وطاجيكستان خصوصاً في مثلث وادي فرغانة حيث تتلاقى حدود الدول الثلاث معاً، مع أن الخلافات الحدودية واتهامات التدخل في الشؤون الداخلية لم تصل إلى حد الحروب والمعارك بين هذه الدول غير أن العلاقات الطاجيكية الأوزبكية ما زالت تشهد توترةً مستمراً تصل لحد غلق الحدود وتبادل الاتهامات بدعم المعارضة المسلحة لكل دولة.

لقد شكلت الأصولية الإسلامية أهم عنصر قلق لدى دول آسيا الوسطى التي تحكمها أنظمة علمانية، وربما الاستثناء الوحيد في المنطقة هو طاجيكستان التي ينص فيها الدستور على علمانية الدولة بجانب إعطاء حق تأسيس أحزاب على أساس ديني كخطوة توفيقية بين الإسلاميين والحكومة الطاجيكية التي خاضت حرباً أهلية لمدة خمس سنوات بين 1992-1997. (تانب، 13:2007).

ورغم القوانين المتشددة ضد مظاهر الدين بشكل عام في كل الجمهوريات وسن قوانين متعددة لوقف العمل الإسلامي العام ووضع الأنشطة الإسلامية ضمن إطار رسمي ضيق تشرف عليها الحكومة بشكل مباشر فإن الشارع العام خصوصاً بين العرقيات المسلمة يعبر عن إسلاميته بأشكال مختلفة.

لكن لم تقتصر المشكلة على الصراعات الإثنية والعرقية في المنطقة، وإنما هناك العديد من المشاكل التي تقف أمام مسيرة التقدم في دول المنطقة، وأهم هذه العوائق هي الفقر والفساد وعدم المساواة الاقتصادية.

على الرغم من أن الطبيعة صنعت فرصاً عظيمة لدول المنطقة يمكن استغلالها في دعم التقدم الاقتصادي، وذلك يتمثل في غناها بالثروات الطبيعية من ذهب وبترول وغاز طبيعي، وتُعد هذه الثروات أكثر المجالات جذباً للاستثمارات الأجنبية على مستوى العالم، ولكن مع وجود أنماط غير عادلة للتنمية تؤدي إلى وجود مستويات متدنية من المعيشة وانتشار الفساد. وبالتالي لابد من تواجد أسباب لدخول الفقر والفساد في حياة مجتمعات دول المنطقة:- (فاروق: 2008)

1. سوء إدارة موارد الدولة:

زيادة موارد الثروات الطبيعية في الدولة يثير هجرة موجهة اقتصادياً، وتستقطب مجموعات إثنية، وبالتالي زيادة البطالة، ويعود ذلك إلى أن الدولة هي التي تحصل على معظم الناتج من استغلال الموارد الطبيعية، وتستخدم في معظم الأحيان هذه الموارد في زيادة الإنفاق العسكري، من أجل فض النزاعات، وليس من أجل إنشاء بنية تحتية جيدة لجذب مزيد من الاستثمارات، وبالتالي هنا يحدث سوء لإدارة الموارد الاقتصادية.

2. ضعف المؤسسات في الدولة:

بعد استقلال دول آسيا الوسطى بدأت هذه الدول تحول توجهها من النظام الشيوعي إلى نظام اقتصاد السوق الحر، لكن لم يتبع هذا التحول تحسين في مؤسسات الدولة، فظلت الدول المستقلة محتفظة ببعض المؤسسات التي كانت على العهد السوفيتي، وبالتالي أصبحت المؤسسات الراهنة غير متكافئة مع متطلبات الاقتصاد بنظامه الحالي، مما أدى إلى انتشار الفساد في هذه المؤسسات من خلال تقديم الرشاوى والتسهيلات، بواسطة الأشخاص العاملين بالمؤسسات الاقتصادية (فاروق، 2008).

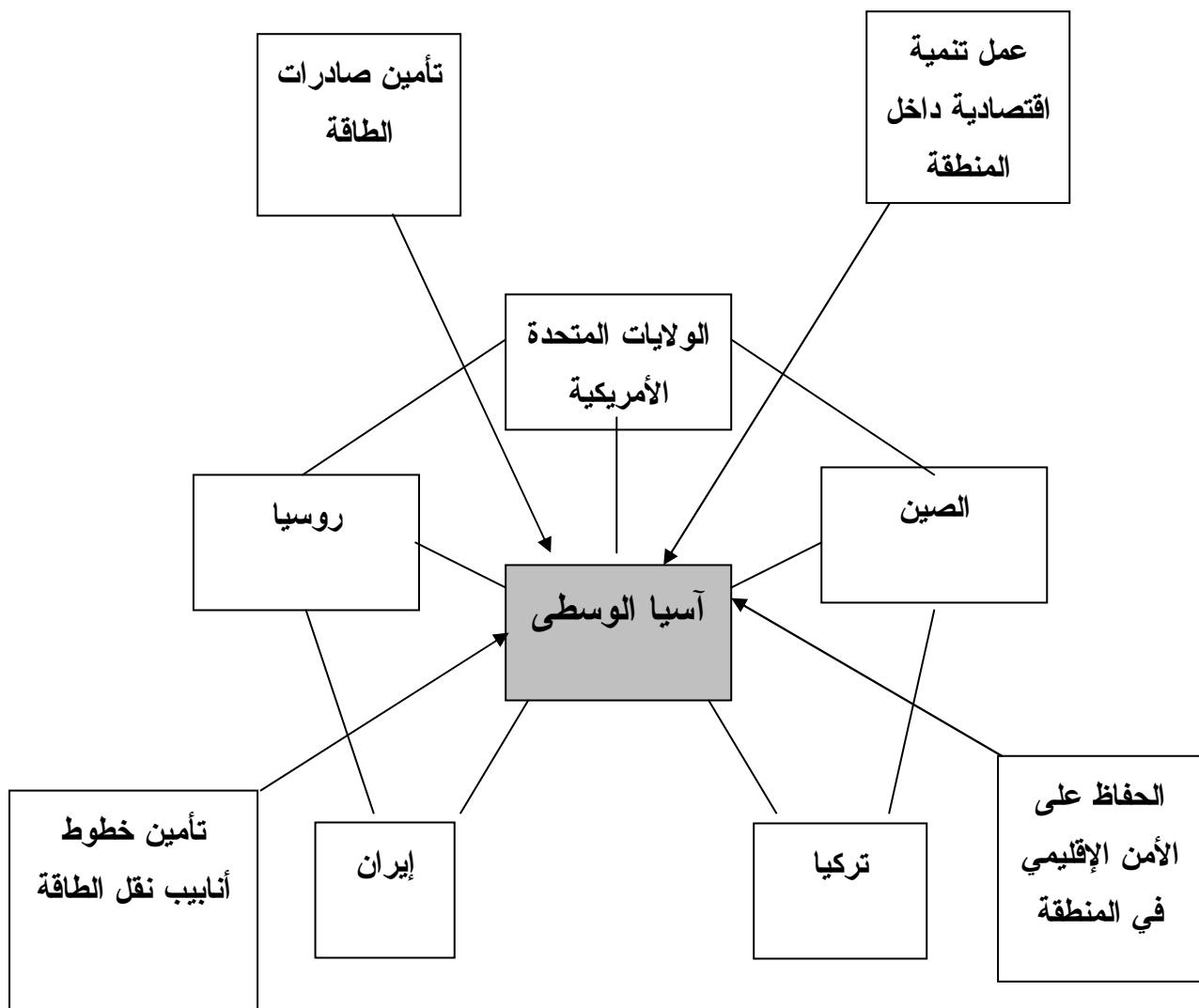
من جهتها شكلت أفغانستان أحد أهم مصادر القلق لدول آسيا الوسطى، وقد دفع الخطر الأصولي القادم من الجنوب خصوصاً في فترة حكم طالبان لأفغانستان هذه الدول لمزيد من الإجراءات المتشددة ضد الإسلاميين بل دفعت كلاً من طشقند ودوشنبه للتقارب رغم خلافاتهما التي تمثلت في دعم الفرقاء الأفغان من الطاجيك والأوزبك.

لقد شكلت أحداث 11 سبتمبر/أيلول وما أعقبها من حرب أميركية على أفغانستان فرصة ذهبية لزعماء دول آسيا الوسطى -خصوصاً أوزبكستان- لمد يد التعاون مع الولايات المتحدة وفتح البلاد للقواعد العسكرية الأمريكية، ولقد ظهر التعاون جلياً في اتخاذ

موقف متشدد من الثورات الملونة التي بدأت من أوكرانيا ومرت بجورجيا وأخيراً في قرغيزستان عام 2005، رغم الإمكانيات الضخمة التي تملكتها هذه الدول خصوصاً في مجال الطاقة، فإن القرارات السياسية للنخبة الحاكمة حرمت شعوب هذه المنطقة من الاستفادة من هذه الموارد إن على مستوى الدول نفسها أو على مستوى المنطقة ككل (تانب، 2007).

ولقد أدت السياسات الاقتصادية الخاصة بكل دولة إلى فتح ملفات أخرى ساخنة بين هذه الدول أهمها ملف المياه التي تبدو كل من طاجيكستان وقرغيزستان تقايضان فيه الدول ذات المخزون النفطي والغازي الضخم. وقد حذرت تقارير دولية مهتمة في مجال المياه من نشوب نزاعات في آسيا الوسطى حول المياه إذا لم تتفق هذه الدول على إعادة توزيع النسب حيث تشكل قرغيزستان وطاجيكستان 90% من مصادر مياه المنطقة في حين تشكل أوزبكستان وكازاخستان أكبر جهتين مستخدمتين للمصادر المائية.

ومع حصول جمهوريات آسيا الوسطى على استقلالها على نحو مفاجئ وغير متوقع اندفعت نحو عملية تحول متناقض ومُضطرب ، بدأت هذه الدول تشهد تغيرات سياسية مهمة على المستوى المحلي والخارجي ظهر ذلك من خلال محاولات هذه الدول بناء الدولة على أسس مختلفة للوصول إلى تحقيق التنمية والاستقرار ، تزامن ذلك مع تزايد التناقض بين كثير من القوى للعب دور مؤثر في واقع ومستقبل المنطقة ، مما ساهم في جعلها من أكثر مناطق العالم سخونة وتعرضاً للتنافس بين هذه القوى والتي تعمل على حماية مصالحها السياسية والاقتصادية والأمنية في المنطقة ومن أبرز هذه القوى على المستوى الدولي (الولايات المتحدة الأمريكية ، روسيا ، الصين) والمستوى الإقليمي (تركيا ، إيران ، إسرائيل) ، والتي يعبر عنها الشكل التالي :



الفصل الثالث

المصالح والأهداف الروسية في منطقة آسيا الوسطى

استمرت روسيا في سياستها المتمثلة بالحفاظ على موقع نفوذها في منطقة آسيا الوسطى إدراكاً منها لخطر وجود أي قوى دولية واقليمية تنافسها على إرثها السابق الذي ورثته عن الاتحاد السوفياتي وكذلك تأمين مصالحها الحيوية في المنطقة، لذا تسعى لعقد اتفاقيات وتحالفات مع بعض الدول لتعزيز نفوذها.

وأن روسيا تجد نفسها مسؤولة عن حفظ السلام والاستقرار وأمن منطقة دول الكومونولث، ونشطت الدبلوماسية الروسية لإضفاء الشرعية على عمليات حفظ السلام في المنطقة والحصول على مساعدات مالية للقيام بذلك التغيير وأن روسيا ترتبط بمصالح إستراتيجية أمنية واقتصادية مع دول آسيا الوسطى، ونظراً لهذه المصالح فإنها تتمسك بالحفاظ على نفوذها في هذه المنطقة الحيوية، وقد شهدت الإستراتيجية الروسية تحولاً كبيراً منذ تفكك الاتحاد السوفياتي واستقلال جمهوريات آسيا الوسطى نظراً للمصالح الروسية الإستراتيجية في هذه المنطقة، وقد أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في أكثر من مناسبة حرصه على استعادة روسيا لهيمنتها كقوة عظمى ولمكانتها على الصعيدين الإقليمي والدولي ، وضرورة تأؤ روسيا مكاناً مناسباً في صفوف الدول الكبرى في القرن الحادي والعشرين (سليم وأخرون، 2001: 144) .

عمدت روسيا إلى الدخول في مختلف الأحلاف في المنطقة لتنفيذ أهدافها، فنجحت في بعضها وأخفقت في البعض الآخر، ومثال على ذلك، عندما استعانت أرمينيا بالقوات الروسية طواعية للمرابطة في أراضيها عام 1993، وهذه القوات كانت مسلحة بدببات من طراز T.72 ومدرعات حاملة للجنود، ومدفعية، ونظام دفاع جوي، وكانت في نظر أرمينيا ورقة ضغط بيدها تجاه تركيا وأذربيجان اللتين تمثلان تهديداً خارجياً لأمن أرمينيا (درويش، 2001: 67).

ومنذ أواخر عام 2003 قامت روسيا بتوقيع اتفاقية مع قرغيزستان تسمح بموجهها الأخيرة للطائرات الحربية الروسية بالهبوط في قاعدة (كانت) الجوية، وأوجدت حاميات عسكرية في حدود ما بين (1500-800) جندي في قواعد بأرمينيا وجورجيا وكازاخستان وطاجيكستان فضلاً عن احتفاظ روسيا بفرقة مدرعة من المشاة تضم 10 ألف جندي في وسط طاجيكستان. تعاظم الوجود العسكري الروسي في قرغيزستان بعد إنشاء قاعدة "كانت"

الجوية و مهمتها تعقب الحركات الإسلامية المسلحة في البلاد، و قاعدتين عسكريتين لتجيئه الغواصات النووية، و محطة استقبال المعلومات من الأقمار الصناعية العسكرية لتجيئه الصواريخ الباليستية (عاطف، 2006: 78).

تعتبر روسيا أن منطقة آسيا الوسطى جزء من أنها القومي و تناول باستخدام مختلف الوسائل العمل على توسيع قاعدة نفوذها الإقليمي بما يتلاءم و طبيعة المصالح المُتبادلة بين الجانب الروسي و دول المنطقة ، و لتناول موضوع الأهمية والأهداف الروسية في منطقة آسيا الوسطى سيتم تقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى بالنسبة لروسيا

المبحث الثاني: الأبعاد السياسية والأمنية والعسكرية في علاقة روسيا مع دول آسيا الوسطى

المبحث الأول

الأهمية الإستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى بالنسبة لروسيا

تعمل روسيا ومنذ عام 1991 على تعزيز نفوذها وهيمنتها في جمهوريات الاتحاد السوفياتي (السابق) بصفة عامة وآسيا الوسطى بصفة خاصة، وقد قدم المسؤولون الروس عدة مبررات في مقدمتها الحفاظ على الأمن القومي الروسي والسيطرة على الصراعات الإثنية في دول الجوار، وسعت من أجل أن تظل المنطقة واقعة تحت المظلة الأمنية الروسية، حيث بدأت روسيا في إعادة إدماج أنها وأمن آسيا الوسطى والفقavar في منظومة موحدة في إطار اتفاقية الأمن الجماعي وهي تحالف عسكري سياسي شكله عدد من الجمهوريات السوفيتية السابقة على أساس معاهدة الأمن الجماعي الموقعة بتاريخ 17 مايو/أيار عام 1992. ويضم كلاً من كازاخستان وأوزبكستان وقيرغيزستان وطاجكستان، وأرمينيا. وركّزت روسيا على مصير الروس الذين يعيشون في منطقة آسيا الوسطى وحثّهم على البقاء وسعت إلى تقوية التكامل الاقتصادي مع هذه الدول، وأن تظل بمثابة رجل الشرطي الإقليمي "الذي يحمي دول آسيا الوسطى". (سويلم، 2006 : 83).

تكتسب منطقة آسيا الوسطى أهمية جيو استراتيجية لروسيا بحكم القرب الجغرافي والموروث التقافي لتلك الدول وكذلك الارتباط الاقتصادي وتشابك المصالح بين تلك الدول مما دفع بروسيا إلى استخدام مختلف الوسائل للدفاع عن مصالحها في المنطقة. من هنا يتناول هذا المبحث تحليلاً للأهمية الإستراتيجية والمصالح الروسية في المنطقة من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول : العوامل المؤثرة في اهتمام روسيا بمنطقة آسيا الوسطى

المطلب الثاني : المصالح الروسية في منطقة آسيا الوسطى

المطلب الأول : العوامل المؤثرة في اهتمام روسيا بمنطقة آسيا الوسطى

تعتبر آسيا الوسطى المجال الحيوي لروسيا ومنطقة تُشكل محوراً أساسياً لنفوذها، وتعتبر روسيا أن تدعيم الأمن الجماعي مع هذه الدول في إطار رابطة كومنولث* الدول المستقلة والذي كان يمثل الخيار الأمثل بالنسبة للأمن العسكري الروسي، ثم كان التغول العسكري الروسي لحفظ الاستقرار في عدد من دول الكومنولث، وذلك انطلاقاً من أنَّ روسيا مسؤولة خاصة في حفظ السلام والاستقرار في منطقة الاندماج السوفياتي (السابق)، وأنَّه إذا لم تقم روسيا بهذا الدور فإن الفراغ الناجم عن ذلك يمكن أن تقوم به دولة أخرى ليست بالضرورة صديقة لروسيا، بل قد تكون منافسة لها أو مصدرًا لتهديداتها (سليم، 2001: 134).

وأكَّدت روسيا أن دورها الخاص في الحفاظ على الاستقرار في منطقة الكومنولث ليس دور الشرطي، ولكن حفظ السلام، كما أنه لا يعني تدخل روسيا في الشؤون الداخلية لغير أنها (Alvin, 1994: 575).

يضاف إلى ذلك وجود عدد كبير من الروس المنتشرين في دول آسيا الوسطى وبافي دول الكومنولث ويمثلون نسبة يعتد بها من سكان هذه الدول، مثل كازاخستان يمثلون 23.7% من عدد سكانها وقيرغيزستان 12.5%， وتركمانستان 12.5% وأوزبكستان 5.5% وطاجستان 1.1%， وتعكس الهجرة الكبيرة للروس من دول الكومنولث إلى روسيا خاصة من آسيا الوسطى مدى تردي أوضاع الروس في هذه الدول، ومن مصلحة روسيا الدفاع عن مصالح هؤلاء الروس في مناطق وجودهم وذلك لإيقاف الهجرة، حيث ترتفع تكلفة استيعابهم خاصة في ظل تردى الأوضاع الاقتصادية في روسيا. (www.cia.gov، 2010).

ونتيجةً لتزايد التدخلات الإقليمية فقد بدأت روسيا تشعر بقلق شديد من إمكانية فقدان نفوذها في المنطقة مقابل القوى الإقليمية، وهذا القلق الروسي أدى إلى حدوث توافق جديد بين الساسة الروس فيما يتعلق بالتعامل مع قضايا المنطقة لمنع نفوذ القوى الإقليمية والدولية ، في هذا الاتجاه عادت روسيا إلى استخدام روبيتها التقليدية والتي تقوم على استعادة سيطرتها وقوتها على حدودها السابقة. وفي هذه الرؤية تم طرح مسألة إعادة إحياء الإمبراطورية

* رابطة الدول المستقلة هي منظمة إقليمية تضم بعض دول الاتحاد السوفيتي السابق وهذه الدول هي روسيا، بيلاروسيا، أوكرانيا، مولدافيا، جورجيا، أرمينيا، أذربيجان، تركمانستان، أوزبكستان، كازخستان، طاجستان وقرغيزيا. والرابطة ليست مجرد تنظيم رمزي بحت، وإنما منظمة تتحدد بتعاون متعدد وتشمل مجالات التجارة والتمويل والقوانين، والأمن. كما أنها تعزز التعاون في مجال الديمقراطية ومكافحة التهريب والارهاب. وتشترك منظمة رابطة الدول المستقلة، في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. نقلًا عن لوسوسة الحرية ويكيبيديا.

باستخدام كافة الإمكانيات السياسية والاقتصادية، بل وحتى العسكرية، ويرى السياسيون المؤمنون بهذه الرؤية أنَّ روسيا ما زالت لديها مصالحها الخاصة في آسيا الوسطى، ويجب أن تتوارد في هذه المنطقة بشكل فعَّال وتحذرها من تأثيرات العوامل الخارجية (الشيرازي، 2000: 44).

كما تسعى روسيا إلى الاستفادة من المصادر الطبيعية والمخزون الإستراتيجي من النفط والغاز في آسيا الوسطى، وتضغط دول آسيا الوسطى ذاتها على روسيا كي يستمر وجودها كضامن للأمن وهو ما عبر عنه عكر أكابيف رئيس جمهورية قرغيزستان بقوله: "يعتمد الكيان الأوروبي على مدى استمرار روسيا كقوة عالمية، فإذا ما انهارت روسيا فإن ذلك ستكون له آثار سلبية على قرغيزستان، ولهذا يجب أن نسهم في دعم روسي".

اعتبرت دول آسيا الوسطى أن الدور الروسي لا غنى عنه باعتبار أنَّ روسيا هي الضامن للأمن الداخلي والإقليمي، وبالذات في مواجهة القوى الإقليمية الجديدة، وفي مواجهة الحركات الإسلامية التي بدأت في النمو في هذه الدول، وبالتالي فإن هذه الدول تعتبر روسيا "رجل الشرطة الإقليمي" الذي يحميهم، ويحافظ على أمنهم ووضعهم ومكانتهم وقوتهم، وفيما يتعلق بهذا الشأن قام زعماء هذه البلدان بالتنويه مرات عديدة إلى تجديد وإحياء توحيد التوجهات السياسية- الإستراتيجية في منطقة آسيا الوسطى.

المطلب الثاني : المصالح الروسية في منطقة آسيا الوسطى

تطلاق روسيا في علاقتها مع دول آسيا الوسطى من مجموعة من الأهداف والمصالح التي تسعى لتحقيقها في المنطقة والتي تمثل بما يلي :

اولاً : احتواء العنف وعدم الاستقرار وحصر التطرف الإسلامي:

تحرص روسيا على عدم وصول عمليات العنف التي قد تحدث في منطقة آسيا الوسطى إلى حدودها، وقد دفع الفراغ السياسي الإستراتيجي الذي نتج عن فشل الأيديولوجية الشيوعية والدعائية الغربية الشديدة ضد الراديكالية الإسلامية، روسيا لأن تنظر للأصولية الإسلامية كخطر رئيسي يهدد مصالحها القومية، وتعمل السياسة الخارجية الروسية للتأكد من تحقيق هدف رئيسي وهو أن لا يصل الإسلام السياسي إلى درجة من القوة والانتشار مما قد يُعرض مصالحها لخطر شديد ويوجه ضربة فعَّالة لنفوذ الروسي في منطقة آسيا الوسطى. (الشيرازي، 2000: 45)

ثانياً : منع النفوذ الأمريكي والأوروبي من التغلل داخل منطقة آسيا الوسطى والقفقاز:

صدرت وثيقة موقعة من قبل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في 24 يناير 2000، تتضمن مفهوم الأمن القومي الروسي من خلال منظومة متكاملة لضمان الأمن للمجتمع والدولة ضد المخاطر الداخلية والخارجية، في ظل التأكيد على أن روسيا واحدة من الدول الكبرى وأنّها ذات موقع أوروبي آسيوي مهم، وذات قدرات علمية وتقنية وقدرات عسكرية كبيرة، ومن ثم فهي ستواصل دورها في السياسة الدولية رغم مشكلتها الداخلية، وعبرت الوثيقة عن رفضها للإستراتيجية الأمريكية للسيطرة العالمية وتوسيع حلف الأطلسي شرقاً، وعزم موسكو للدفاع عن مكانتها الدولية، ومقاومة المحاولات الأمريكية لإضعافها وعزلها. وتحاول روسيا وبباقي دول الكومونولث استعادة وضع التوازن السياسي والاقتصادي في منطقة آسيا الوسطى، وتحاول الحد من سعي الولايات المتحدة الدؤوب للانفراد بالمنطقة، ومحاولة جذب بلدان هذه المنطقة للسير في فلكها، وتشجيعها للتعاون مع الحلف الأطلسي بهدف تطويق روسيا جغرافياً وعسكرياً لإضعافها دولياً بوصفها مركزاً دولياً مؤثراً وإضعاف دورها في المنطقة (هاليداي، 2002:26).

المبحث الثاني

الأبعاد السياسية والأمنية والعسكرية في علاقة روسيا مع دول آسيا الوسطى

تسعى روسيا إلى إعادة نفوذها في دول جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق وبدول آسيا الوسطى بشكل خاص ، وتنتهج روسيا استراتيجيات عدّة ترمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف في المنطقة، وقد استخدمت الأساليب الدبلوماسية والسياسية المتزنة بعيداً عن المواجهات المباشرة مع القوى الأخرى واستطاعت أن تحقق بعض النجاحات في علاقاتها مع دول المنطقة، وتعمل روسيا على تعزيز التعاون الأمني مع دول المنطقة فقامت بتوقيع اتفاقيات أمنية والإبقاء على الاتفاقيات العسكرية والاقتصادية من أجل الحد من نفوذ التحالفات الخارجية.

ولتحقيق الأهداف الروسية في منطقة آسيا الوسطى لجأت روسيا إلى اعتماد إستراتيجية واضحة تجاه دول المنطقة واعتماد مجموعة من الأبعاد في تحقيق أهداف سياستها الخارجية التي سيتم تناولها في المطالب التالية :

المطلب الأول : البعد السياسي في العلاقات الروسية مع آسيا الوسطى

المطلب الثاني : البعد الأمني في العلاقات الروسية مع آسيا الوسطى

المطلب الثالث : البعد الاقتصادي في العلاقات الروسية مع آسيا الوسطى

المطلب الأول : البعد السياسي في العلاقات الروسية مع آسيا الوسطى

يُعدّ بعد السياسي أحد الأبعاد الرئيسية والمهمة في السياسة الخارجية الروسية تجاه هذه الدول، وذلك لحماية المصالح الروسية في المنطقة ، تعتبر روسيا أن حماية الروس المتواجدون في المنطقة موضع اهتمام السياسة الروسية، وكثيراً ما يتخذ هذا الموقف مبرراً لإرسال قوات روسية للتدخل والحد من الهيمنة الروسية على هذه المناطق، وتعكس الهجرة الكبيرة للروس من دول الكومونولث إلى روسيا خاصة من دول آسيا الوسطى مدى تردي أوضاع الروس في هذه الدول، ومن مصلحة روسيا الدفاع عن مصالح هؤلاء الروس في مناطق وجودهم، وذلك لإنقاذ هجرتهم إليها، حيث ترتفع تكلفة استيعابهم خاصة في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية في روسيا.(الشيخ،2001)

ومن جهة أخرى فإن الهجرة الواسعة للأقليات الروسية من دول آسيا الوسطى إلى روسيا يمكن أن تزيد المشاكل المتفاقمة في روسيا، فتقوم السياسة الخارجية الروسية على حماية الأقليات الروسية في هذه الدول ، وقد أعطت روسيا لنفسها الحق في التدخل العسكري في المنطقة إذا ما تعرضت حياة هؤلاء الملايين وممتلكاتهم لأي تهديد وبينما روسيا الإحساس بالقلق من توسيع الحرب الداخلية الأهلية في طاجكستان واحتمال انتقال عدواها إلى باقي دول آسيا الوسطى، حيث يوجد ما يقرب من 350 ألف نسمة من الأقلية الروسية في طاجكستان، وهاجر ما يقرب من 200 ألف من هذه الأقلية، حيث واجهوا في روسيا مشكلة الإسكان والعمل والتوظيف، وقد أدت هذه المشكلة إلى أن تزيد موسكو اهتماماً خاصاً بنظام الأمن الجماعي وأن تستخدم هذا النظام لحفظ على حياة الأقلية الروسية في المنطقة، حيث أقدمت على ذلك بالفعل فيما يتعلق بحالة طاجكستان، هذا بالإضافة إلى أن روسيا استطاعت أن تستفيد من القوات العسكرية في باقي الجمهوريات الأخرى لتحقيق هذا الهدف وحتى تساعد على تحقيق الاستقرار ودعم جهود التنمية في المنطقة .

تدرك روسيا أن اهتمام واشنطن بإنشاء قواعد عسكرية في آسيا الوسطى لا يرتبط أساساً بعملياتها العسكرية في أفغانستان، بقدر ارتباطه بمحاولات التغلغل في الإقليم وتدعم نفوذها وحضورها الإستراتيجي، خاصة وأن الوجود الأمريكي في أفغانستان يسمح لها بإقامة ما تريده من قواعد في أنحاء البلاد، دون حاجة لقواعد خارجية، قد يكون بعضها بعيداً وفائدة محدودة، مثل قاعدة "خان أباد" التي تقع على بعد 120 ميلاً شمال الحدود الأفغانية، وهي مناسبة تماماً للأعمال العسكرية في شمال أفغانستان، ولكن معظم العمليات الأمريكية في أفغانستان تجري جنوب وجنوب شرق البلاد .(الزواوي،2010)

لذا بدأت روسيا في السعي إلى مد نفوذها خارج إطار حدودها الجغرافية، ولذلك وضعت لها استراتيجية أولية للسيطرة على أربع دول رأت أنها حاسمة لخطتها في أن تصبح قوة عالمية من جديد، وتلك الدول الأربع هي أوكرانيا وبيلاروسيا وكازاخستان وجورجيا، وقد تمكنت من السيطرة على الدول الثلاث الأولى وإدخالها تحت السيطرة الروسية، أمّا الأخيرة وهي جورجيا، فلا تزال في جوهر التركيز الروسي حتى تعدها مرة أخرى إلى فلکها، ويأتي ذلك ليس في إطار سياسة توسيعية روسية بل في إطار سياسة دفاعية؛ حيث أنّ روسيا تُعد دولة ممتدة بدون حواجز طبيعية تحمي حدودها، لذلك فإن العقيدة العسكرية الروسية تعتمد في أساس دفاعها على التمدد لخلق مناطق عازلة لحدودها الجغرافية، وكذلك لدرء الخطر الغربي متمثلًا في الولايات المتحدة وحلف الأطلسي، لذا تهدف روسيا دائمًا إلى خلق تلك المناطق العازلة بينها وبين أوروبا وأسيا والعالم الإسلامي. (الفطيري، 2010)

المطلب الثاني : البعد الأمني في العلاقات الروسية مع آسيا الوسطى

تعمل روسيا على حماية حدودها وتحاول العمل على محاربة كافة التنظيمات التي يمكن ان تهدد أمنها الداخلي من خلال التعاون مع دول آسيا الوسطى لمحاربة الإرهاب وكذلك منع الصراعات الداخلية في المنطقة والتحكم في الأضرار الناجمة عنها من أهم المصالح الروسية في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز.

إن الحدود المصطنعة بين جمهوريات آسيا الوسطى والتي قام ستالين بترسيمها وأخرج كثيًراً من القوميات والعرقيات لتسquer في مناطق خارج حدود جمهورياتها، ويعودي ذلك إلى عدم الاستقرار في آسيا الوسطى، وبشكل خاص يتركز هذا في كازاخستان، حيث كانت طوال الحرب العالمية الثانية بمثابة مُعقل لمختلف القوميات إلى درجة أن كازاخستان تضم الآن داخل حدودها أكثر من مائة قومية. وتظهر أهم الصراعات، والصراعات القومية الإقليمية واضحة في الأقلية الطاجيكية في أوزبكستان، وفي الأقلية الكبيرة من الأوزبك في طاجيكستان، وكذلك في كازاخستان وقرغيزستان، والأقلية الأويغورية في كازاخستان، والقزاق في أوزبكستان وغيرها، بالإضافة إلى القوميات الأخرى التي تقطن في القوقاز مثل الأذربيين والأرمن والشيشان والكوربيين والألمان وأقليات أخرى تلعب دوراً مهمًا في اقتصاد المنطقة، وهذه الحالة من عدم الاستقرار والثبات تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وتحول دون تطور عمليات الاستثمار والتجارة الخارجية. (الشيرازي، 2000 :

ويتضح من خلال ذلك أنّ روسيا ستظل لاعباً مهماً في المنطقة لأسباب جغرافية. وترى دول المنطقة أن روسيا عنصر مهم لحفظ السلام، وأحد أسباب توازن القوى وعانياً من عوامل استقرار المنطقة.

إن دول آسيا الوسطى ترفض تقوية دور كومونولث الدول المستقلة كإطار لتعاملها مع روسيا، وتفضل أن يتم هذا التعامل، إما في إطار ثنائي أو في إطار مؤسسي أو ذي طابع أوراسي شامل يضم روسيا والصين وتركيا ودول آسيا الوسطى، وهذا المشروع الذي اقترحه كازاخستان وأوزبكستان سنة 1994.(سليم، 1999:134)

تعتبر روسيا أن مجموعة دول آسيا الوسطى تشكل عمقاً استراتيجياً لها، إلى جانب ما تمثله من نطاق أمني جنوبى لها، لذلك وفي إطار اتفاقية الأمن الجماعي، والاتفاقيات الثنائية التي وقعتها روسيا مع دول آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين، تحفظ روسيا بقواعد عسكرية لها داخل هذه الدول زادت أهميتها مع اقتراب حلف الأطلسي من الحدود الروسية في شرق أوروبا ودول البلطيق وفي أفغانستان. ومع ضعف اتفاقية الأمن الجماعي نتيجة الضعف الذي أصاب كومونولث الدول المستقلة- انسحبت أوزبكستان عام 1999 منها، وأخذت الترتيبات الأمنية الثنائية محل ترتيبات الأمن الجماعي وبموجب هذه الترتيبات، أصبح لروسيا نحو 10آلاف جندي من الفرقة (201) المدرعة في طاجيكستان، إلى جانب 15 ألف جندي آخرين يعملون في تأمين الحدود الطاجيكية الأفغانية، إلا أن هذه الترتيبات الأمنية لم تكن لترقى لمستوى مواجهة التهديدات الأمنية التي تتعرض لها المنطقة، ذلك أن قوات الانتشار السريع التي تم تشكيلها في مايو 2001 لتصبح آلية الكومونولث في الحرب ضد الإرهاب لا تزيد على 1500 جندي تشكلهم أربع دول هي روسيا وكازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان، كما تركز نطاق حركتها فقط في مواجهة الإرهاب الناتج عن الأصولية الإسلامية القادمة من أفغانستان وإيران. وينطبق الحال ذاته من الضعف على مركز مكافحة الإرهاب الذي بدأ العمل في يونيو 2001 حيث لم توفر الدول المشاركة فيه قرغيزستان وأوزبكستان وطاجيكستان المستحقات المالية اللازمة لعملة.

ومن أبرز الترتيبات الأمنية، التي اتخذتها دول آسيا الوسطى مع روسيا، الدخول في منظمة (شنغهاي) للتعاون، ومجموعة جوام، وبرنامج (الناتو) الشراكة من أجل السلام، ومبادرة التفاعل وإجراءات بناء الثقة في آسيا الوسطى .

وبغض النظر عن ضعف النفوذ الروسي في المنطقة، إلا أن التطورات، التي أعقبت أحداث 11 سبتمبر والغزو الأمريكي لأفغانستان ثم العراق، أدت إلى تقسيم منطقة آسيا الوسطى والقفقاز من وجهة النظر الروسية إلى قسمين، الأول: يمثله محور جمهوريات أذربيجان وأرمينيا وجورجيا، ويقع هذا المحور في القفقاز الجنوبية. أما القسم الثاني: فيقع في القفقاز الشمالي ويشمل تركمنستان وأوزبكستان وقرغيزستان. وتحظى هذه المنطقة بأهمية إستراتيجية خاصة، حيث أصبحت بعد الاحتلال الأمريكي لأفغانستان، منطقة تناقض وصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، لاسيما بعد سيطرة الأولى على قواعد عسكرية مهمة في معظم دول هذه المنطقة.

ولقد استطاعت روسيا في أواخر عام 2003 أن تخطو خطوة كبيرة لدعم نفوذها في آسيا الوسطى، عندما وقعت مع قرغيزستان اتفاقية تسمح بموجتها للطائرات الحربية الروسية بالهبوط في قاعدة (كانت) الجوية في منطقة (بشكك) عاصمة قرغيزستان. وتعتبر(كانت) أول قاعدة جوية خاصة في المنطقة، حيث تحتوى على وجود عسكري بري وجوي روسي مكتف، هذا إلى جانب حاميات عسكرية روسية في حدود من 800 إلى 1500 جندي في قواعد عسكرية في أرمينيا وأذربيجان وجورجيا وكازاخستان وطاجيكستان. (سوilm، 63:2006).

ومن أهم القواعد الروسية في آسيا الوسطى : (نقلً عن موقع www.cia.gov)

1- قاعدة دوشنبة: وقد حصلت عليها روسيا بعد اتفاقية أمنية مع طاجيكستان عام 2004م ويتمركز في هذه القاعدة ما يقرب من (5000) جندي روسي

2- قاعدة كيولياب: وتتركز فيها وحدة عسكرية روسية وهى مجهزة لتسع أكثر من 50 طائرة عسكرية مما في ذلك المروحيات

3- قاعدة كانت الروسية افتتحت روسيا هذه القاعدة في أكتوبر 2003م، ويوجد بها حوالي 500 جندي روسي و 200 مدني ونحو 200 مقاتلة وطائرة نقل مروحية.

المطلب الثالث : البعد الاقتصادي في العلاقات الروسية مع آسيا الوسطى

تنظر روسيا إلى دول آسيا الوسطى على أنها جزء من الأمن الإقليمي الروسي، لذا سعت بكل الوسائل من أجل أن تعتبر روسيا نفسها الوريث الشرعي للاتحاد السوفيتي (السابق)، بالرغم من استقلال جمهوريات آسيا الوسطى والقفاز فإن روسيا تعتبر نفسها صاحبة الحق الوحيد في كل ما يخص هذه المنطقة، وما زال اقتصاد هذه الجمهوريات مرتبطة بدرجة كبيرة مع روسيا.

وتحاول روسيا إقامة منظمة عالمية للبترول مع جمهورية أذربيجان وكازاخستان، كما تسعى إلى توقيع بروتوكولات لتحديد النظم التجارية مع تلك الجمهوريات وتكوين بنوك مشتركة فيما بينها. إلى جانب الرغبة الروسية في التحكم والسيطرة على ثروات الجمهوريات المستقلة، وعدم ترك هذا المجال لشركات البترول الغربية والأمريكية لفرض قوتها وسيطرتها على هذه المنطقة. (متولي، 2000: 90-95)

وتحاول روسيا تحقيق مكاسب اقتصادية باستغلال حاجة هذه المناطق لمرور نفطها عبر روسيا، حيث تسعى لإقامة خطوط أنابيب شمال بحر قزوين تمر بالأراضي الروسية، وتعمل على حماية السكان الروس في الدول المستقلة من سوء المعاملة أو الطرد، كما تقوم روسيا بتنظيم علاقات داخل الكومونولث لتعزيز نفوذها وهيمنتها الجيوستراتيجية في المنطقة، ومنع النفوذ الأجنبي من اقتحام أطرافها، كما تزيد الحفاظ على هذه المنطقة كأسواق لتسويق منتجاتها. وتلخص المصالح الاقتصادية الروسية في الآتي:

1- استفادة الشركات الروسية من رأس المال المضاف بواسطة المستثمرين الأجانب:

حيث تستفيد الشركات الروسية من أحدث التكنولوجيا الحديثة والخبرات التجارية للشركات الأجنبية، وهذا ما حدث من خلال تعاون شركتي لوک أوبل وجازبروم الروسيتين مع الشركات الأجنبية، حيث أدركت كلتا الشركات أن دولة المنطقة لن تقبل أن يشتركا في عمليات التنقيب عن النفط إن لم تقبل أن تتعاون مع شركات أجنبية.

2- الحد من تغلغل شركات البترول الغربية والأمريكية في منطقة آسيا الوسطى:

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي نشأت 15 دولة جديدة مستقلة بما فيها روسيا التي تسعى لاستعادة السيطرة عليها بحجة أهميتها الاستراتيجية لها. وكانت مؤسسات إقليمية عدّة لهذا

الغرض أهمها: رابطة الدول المستقلة، منظمة الأمن والتعاون المشترك وقوات الرد السريع الملحة بها، ومنظمة شنغهاي، والاتحاد الجمركي الذي يضم إلى روسيا بيلاروسيا وكازاخستان. وأهداف المؤسسات هذه تتلخص بالتعاون الاقتصادي والإنساني والتطويري، والدفاع عن أمن المنطقة السوفيتية السابقة واستقرارها. ومن بين الدول المستقلة خمس دول قائمة في آسيا الوسطى، (أوزبكستان، كازاخستان، قرغيزستان، طاجيكستان وتركمانستان)، وثلاث دول في القوقاز الجنوبي (أرمينيا، جورجيا وأذربيجان) ومنطقة آسيا الوسطى غنية بمصادر الطاقة والمواد الأولية الأخرى، وتتميز بموقع استراتيجي مهم يجعلها عرضة للمنافسة والنزاعات بين الدول العظمى والصاعدة. وهي تُشكل تقاطع خطوط مهمة عدة للتوتر الدولي. وتقع على ملتقى الجزئين الشرقي والجنوبي لاوروبا - آسيا اللذين ترتبط بهما مشاكل أساسية (الإرهاب، الأصولية الإسلامية، النزعات القومية لدول عظمى). (ماجد، 2011)

لن نقف روسيا مكتوفة الأيدي تجاه محاولات تغفل القوى الغربية في المنطقة، لذا عملت على الحيلولة دون تمكن شركات البترول الغربية من الاقتراب إلى القطاعات العامة والرئيسية في شبكة خطوط أنابيبها الواسعة، كما عملت على إقامة تدفق الصادرات من كازاخستان وأذربيجان وتركمانستان، كما حاولت أن تسيطر على بترول بحر قزوين معتمدة على هيمنتها على معظم طرق خطوط الأنابيب، وطالبت بأن يكون لشركات البترول الروسية نصيب الأسد في الامتيازات التي تُمنح لباقي الشركات العربية، والاتحادات المالية الكبرى التي تشرف على تمويل مشروعات وعمليات التفقيب على البترول، فمثلاً شركة "لوك أوبل" الروسية المملوكة للدولة تمتلك 10% من أسهم كونسورسيوم و 5% من حقل "تجيز" في كازاخستان. (متولي، 2000: 89)

وكان الاتحاد السوفيتي (السابق) قد ساعد بشكل كبير في إنشاء مشروعات نفطية في منطقة آسيا الوسطى، ومن هذا المنطلق يرى خبراء النفط أن لروسيا الحق في السيطرة على هذه الثروة والتعويض عن تلك الاستثمارات، وهم يتوقعون أن تؤدي العقبات التي تجعل من عملية نقل البترول خارج المنطقة مسألة صعبة، وهذا سيُساعد في حصول الشركات الروسية على حصص أكبر في عمليات التفقيب، وهو ما سيضطر الدول المستقلة أن تتعاون مع روسيا في هذا الشأن، و تعمل روسيا على الحيلولة دون قيام أية دولة أخرى، خاصة الولايات المتحدة لبسط هيمنتها على المنطقة وذلك في ظل الضعف الروسي النسبي، ورغبة هذه الدول في الخروج عن دائرة الهيمنة الروسية.

3- السعي لإقامة خطوط أنابيب في شمال بحر قزوين تمر بالأراضي الروسية:

تعمل روسيا جاهدة للحيلولة دون إقامة خطوط النفط الممتدة من شرق إلى غرب ببحر قزوين التي ستؤدي إلى نقل النفط من تركمانستان وكازاخستان بهدف أن تحظى بدعم لإقامة خطوط أنابيب في شمال بحر قزوين تمر بالأراضي الروسية. وأعلنت روسيا زيادة سعة خطوط أنابيبها القادمة من باكو إلى نوفوروسيسك من خلال بناء ممر حول منطقة الشيشان. ومن خطوط أنابيب النفط والغاز في آسيا الوسطى مختلف الاتجاهات ، إلا أن التنافس ما زال على أشدّ حول أربعة اتجاهات: (مولاي: 2006: 65).

1- خطوط شمالية : تربط نفط دول بحر قزوين بشبكة الخطوط الروسية القديمة وتجه إما براً إلى أوروبا أو نحو ميناء نوفوروسيسك على البحر الأسود وهي الخطوط التي تزيدتها روسيا (بحر قزوين : مساحة واحدة وخمسة روئي ، طهران ، 2002 : 55).

2- خطوط غربية : تنقل نفط أذربيجان ، ونفط كازاخستان بعد مد أنابيب تحت البحر إلى باكو ثم البحر الأسود عبر ميناء سويسا الجورجي وهي خطوط تؤيدتها أذربيجان وجورجيا ولكن المشكلة في هذه الخطوط تمثل في الموقف التركي الرافض لمراور النفط عبر البوسفور والداعي إلى مد خطوط من ميناء باكو الأذربيجاني إلى ميناء سيحان (الاسكندرية) التركي على الشاطيء الشرقي للبحر المتوسط عبر الأرضي التركية اليابسة في الشمال الشرقي. وينبع الاعتراض التركي على مرور النفط عبر البوسفور من ادعائهما بان البوسفور لم يعد يتحمل ما يتعرض له من ثلث بيئي بسبب مرور النفط فيه، غير أن سببا آخر يكمن وراء المعارضة التركية ويتمثل في حقيقة أن البوسفور يعتبر ممراً مائياً دولياً وفقاً لمعاهدة (مونتري) الموقعة في عام 1936 ، ولا يتيح ذلك لتركيا التحكم فيه أو جباية رسوم مرور أو أية رسوم أخرى وذلك على العكس من مرور الأنابيب عبر اليابسة التركية . مقابل ذلك ، ثمة اعترافات كبيرة على مثل هذه الخطوط من قبل أرمينيا التي تعتبر المناطق الشمالية الشرقية من تركيا أراضي أرمينية مغتصبة ، وترى أن مرور الأنابيب منها يعني اعترافاً دولياً بالاغتصاب التركي ، إلى جانب ذلك فمن شأن هذه الأنابيب أن تمر من أراضي أخرى يعتبرها الأكراد أراضيهم وثمة خشية من أن يهدد الأكراد هذه الخطوط (الخلان، 2000 : 28).

3- خطوط شرقية : وتنطلع كازاخستان إلى تصدير نفطها بأي اتجاه طالما أن ذلك سيدر عليها أموالاً طائلة . وتكافح الصين بقوة من أجل مد خط باتجاه الشرق ، حيث وقعت مؤخراً

اتفاقاً أولياً مع كازاخستان على بناء خط تقدر تكلفته بنحو (3.5) مليار دولار وتعرض كذلك شرائطها عدداً من الحقوق الكازاخية.

-4- **الخطوط الجنوبية** : يكثر الحديث حالياً عن أفضلية الخطوط الجنوبية ، أي نحو إيران وعبر أراضيها إلى الخليج العربي وهناك عملية دعائية واسعة لهذا الخيار ، الذي يذكر أنصاره بأنه أقصر للخطوط وأرخصها تكلفة وبخاصة بالنسبة لغاز تركمانستان المحاذية لإيران . غير أن الاعتراضات على هذا الاتجاه وفي مقدمتها اعتراضات أمريكية ، تقسم إلى شقين: (عثمان ، 2002 : 49).

أولهما: اعتراض أمريكي تكتيكي ، يسعى إلى الضغط باتجاه إجراء تحولات جذرية في السياسة الإيرانية.

وثانيهما: اعتراض أمريكي استراتيجي ، ينبع من التردد الكبير في حصر كل ثروة المستطيل النفطي في الخليج العربي ، حيث أن هذا الخيار يفترض عودة إيران إلى النفوذ الأمريكي وإلى استعادة دورها كشرطى الخليج أو أن يلزم الولايات المتحدة بالتوارد العسكري الدائم في الخليج العربي وبمعنى آخر احتلاله . وأمام هذه الاحتمالات الكثيرة يبدو أن إيران نجحت في كسر حاجز العزلة التي تفرضها الولايات المتحدة عليها عن طريق ما تم أخيراً من الاتفاق مع أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان على نقل نحو (370) ألف برميل يومياً عبر بناء شبكة أنابيب تحت الماء أو توجيه حاويات بترول إلى مدينة ((نيكا)) الإيرانية ، ثم تقوم طهران بتشييد خط أنابيب آخر من هذه المدينة إلى مدينة (أرى) الإيرانية يتولى نقل بترول بحر قزوين عن طريق كونسوتيوم صيني - سويسري تمكن من تدبير التمويل من بنوك فرنسية وبموجب الاتفاق تستورد إيران (370) ألف برميل نفط يومياً من الدول الثلاث سالفة الذكر من خلال شبكة الأنابيب ((نيكا - أرى)) لاستعمالها للاستهلاك المحلي على أن تقوم طهران بتصدير كمية مماثلة من حقول بترولها في الخليج العربي لحساب الدول الثلاث.

ونقترح روسيا عدداً من خطوط النقل التي تمر بأراضيها أهمها خط OPC والذي يبدأ من كازاخستان وحتى ميناء نوفوروسيسك الواقع على البحر الأسود، ومن المتوقع أن يوفر هذا الخط 4 آلاف فرصة عمل من شأنها إعالة 102 ألف فرد، إلا أن إقامة هذا المشروع قد تتأجل نتيجة اعتزام السلطات المحلية الروسية فرض رسوم باهظة على استخدام هذه الخطوط، كما تخطط روسيا لبناء خط أنابيب رئيسي يمر بالأراضي الروسية إلى إقليم نوفوروسيسك

MEP، إلا أن تففيف هذا الخط لا يحظى بتأييد دول المنطقة، حيث يمر بمناطق ذات طقس غير مستقر، بالإضافة إلى ازدحام ميناء نوفوروسيسك.

وما زال الكثيرون من الساسة الروس يعتقدون أن روسيا ما زالت في حاجة ماسة إلى المصادر الطبيعية والمخزون الإستراتيجي في آسيا الوسطى والقوقاز، وأنها يجب أن تخص نفسها بأكبر نصيب من هذه المصادر والمصالح. وأن روسيا ما زالت مرتبطة بتصدير النفط والمواد الخام، وأن سعرها في مناطق آسيا الوسطى والقوقاز ما زال أقل من سعرها في الأسواق العالمية.

ومن جهة أخرى فإن المنتجات والسلع الروسية تواجه مشكلة المنافسة الشديدة في الأسواق العالمية نظراً لقلة جودتها، وموسكو يمكنها تصنيع المواد الخام في هذه المناطق وتحويلها إلى سلع ومنتجات وتجعل هذه المناطق مستهلكة للمنتجات الروسية وتربطها بالاقتصادي الروسي، ويمكن لهذه السياسة أن تكون في شكل تعاون اقتصادي متبادل بين البلدين يستفيد منه كلا الطرفين (الشيرازي: 2000: 53)

هدفت روسيا إلى توحيد دول الكومونولث على المستوى الاقتصادي ولذلك لتحقيق مصالحها في المنطقة وعلى أن يتم ذلك بشكل اختياري للاستفادة من تجربة الاتحاد الأوروبي في هذا المجال ليشكل المحور الاقتصادي أساساً في التحالف السياسي والعسكري.

في هذا الإطار سعت روسيا إلى تفعيل الهياكل القائمة بين دول الكومونولث وتنفيذ الإتفاقيات الموقعة بينهم منذ إنشاء الكومونولث. ومن الجدير بالذكر أنه تم توقيع معاهدة الاتحاد الاقتصادي بين دول الكومونولث في سبتمبر 1993 والتي تقضي بإنشاء منطقة اقتصادية مشتركة تقوم على علاقات السوق. وفي إبريل 1994 اتفقت دول الكومونولث على إقامة منطقة تجارة حرة كخطوة لإنشاء اتحاد جمركي. (الشيخ، 2001)

ومن ناحية أخرى أدرك الزعماء الروس أنهم لكي يواجهوا نفوذ الغرب المتزايد يومياً، يلزم عليهم أن يشاركونا بفاعلية في المشروعات الاقتصادية في المنطقة. إلا أن روسيا من الناحية الاقتصادية ليس لديها القوة الكافية للتنافس مع الآخرين الأقوياء في المنطقة. لذلك فهي تستخدم نفوذها من خلال السيطرة على طرق انتقال مصادر الطاقة في هذه الدول والتحكم فيها. وأخذت عناصر جديدة مثل المجموعات المالية والاقتصادية وأصحاب الصناعات الكبرى وشركات البترول والغاز في روسيا يدخلون تدريجياً في المنطقة.

معيقات الإستراتيجية الروسية:

فشلت موسكو وبكين عبر منظمة (شنغهاي) في مواجهة الأطماع الخارجية، وكذلك فشلت اتفاقية الأمن الجماعي بين دول الاتحاد السوفياتي (السابق) في إيقاف التغلغل الأمريكي للمنطقة، وحينما اتضح أن الولايات المتحدة تخطط لإبقاء قواتها في المنطقة لفترة طويلة، طالبت بكين وموسكو في يونيو عام 2005 واشنطن بسحب قواتها من كل من قرغيزستان وأوزبكستان. وقد جاءت كلمة وزير الدفاع الأمريكي آنذاك دونالد رمسفيلد، حيث قال: "ليس هناك نية لسحب قواتنا من قرغيزستان وأوزبكستان"، واتهمت وسائل الإعلام الأمريكية روسيا بابتزاز حكومات المنطقة وإرهابها من أجل تفكير القواعد الأمريكية (عاطف: 2006: 79).

تعاظم التهديد المسلح نتيجة الصدام بين الحركات الإسلامية وحكومات دول آسيا الوسطى، وأهم هذه الحركات حزب النهضة، والحركة الإسلامية الأوزبكية، وحزب التحرير الإسلامي (وفي هذا الشأن حدث التنسيق الأمني بين موسكو وواشنطن).

ويخلص الباحث إلى أن منطقة آسيا الوسطى تُعتبر ميدانًا مهمًا في السياسة الخارجية الروسية وينطلق هذا الاهتمام نتيجةً للعوامل ذات الأبعاد المختلفة، وفي مقدمتها أنها تُعد منطقة النفوذ الوحيدة المتبقية لروسيا خاصة بعد أن خسرت المواجهة في العديد من المناطق (الشرق الأوسط وشرق أوروبا) وهذا ما يدفع روسيا للدفاع بشتى الوسائل عن وجودها وتغلغلها في آسيا الوسطى وبحر قزوين ومواجهة الولايات المتحدة التي تمضي قدماً في خططها لتجحيم الدور الروسي. وقد حكمت روسيا منذ الحكم القيصري وحتى انهيار الاتحاد السوفياتي العديد من دول آسيا الوسطى مما ترك إرثاً ثقافياً وحضارياً لدى شعوب هذه الدول وكذلك وجود أقليات روسية فيها مما شكل عاملاً مؤثراً في العلاقات الروسية مع دول المنطقة سواء بشكل إيجابي أو سلبي.

ويبدو واضحًا سعي روسيا لاستعادة دورها الإقليمي والذي من خلاله سيعزّز مكانتها الدولية، فقد دعا رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين بشهر تشرين الأول 2011، إلى إقامة اتحاد أطلق عليه "الاتحاد الأوروبي-آسيوي" على غرار الاتحاد الأوروبي على نحو استعادة توحيد الجزء الأكبر من الاتحاد السوفياتي السابق، ولكن بتكميل مبني على قيم جديدة وعلى أسس سياسية واقتصادية تعتبر من متطلبات العالم المعاصر بهدف خلق ظروف تساعد في تغيير الوضع الجيوسياسي والجيوا اقتصادي للفارة بأكملها.

الفصل الرابع

السياسة الأمريكية في آسيا الوسطى

أصبحت السياسة الخارجية الأمريكية المُتبعة تجاه منطقة آسيا الوسطى ذات طابع ودائع جديد لها ، وبناء على ذلك كانت توجهات السياسة الأمريكية تجاه المنطقة وكذلك تجاه الدول المطلة على بحر قزوين، حيث سعت باستمرار إلى تشجيع التنوع في مصادر إمدادات الطاقة وطرق نقلها إلى الأسواق العالمية، فالتقديرات الدولية تشير لحجم الموارد الطبيعية وخاصة النفط والغاز وقد حفظت الولايات المتحدة الأمريكية لاستخدام مختلف أدوات سياستها الخارجية لبث نفوذها في المنطقة .

وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإرسال العديد من البعثات الخاصة من أجل دراسة أوضاع منطقة آسيا الوسطى وجمع المعلومات اللازمة عنها ومن أهم تلك البعثات بعثة مؤسسة راند وبعثة معهد الولايات المتحدة الأمريكية للسلام وقد أفادت هذه التقارير أن الولايات المتحدة مصالح حيوية في هذه المنطقة وينبغي العمل على تطويرها (سليم، 1998: 103)، ووفقاً لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية فإن منطقة آسيا الوسطى تتمتع بخاصية إستراتيجية يجب استغلالها لكي تحافظ على هيمنتها على العالم وعدم إتاحة الفرصة لروسيا بالعودة لتكون قطبًا جديداً في النظام الدولي العالمي. والولايات المتحدة الأمريكية تسعى كذلك إلى حرمان إيران من الاستفادة من الفراغ السياسي ومن الثروات الطبيعية التي تتمتع بها المنطقة وسعت كذلك إلى تعزيز التواجد التركي الذي يمثل امتداداً لمصالحها (الخثان، 2000: 46) .

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية أن تثبت وجودها السياسي في المنطقة باستخدام مختلف الوسائل لإدراكها الأهمية الإستراتيجية للمنطقة والموارد التي تمتلكها المنطقة، والموقع الجيوستراتيجي المهم، ولتناول الدور الأمريكي في المنطقة سيتم تقسيم الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول: الأهمية والمصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة آسيا الوسطى

المبحث الثاني: الأبعاد الاقتصادية والعسكرية والأمنية للإستراتيجية الأمريكية

المبحث الثالث: سياسة حلف شمال الأطلسي تجاه دول آسيا الوسطى

المبحث الأول

الأهمية والمصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة آسيا الوسطى

تتمثل أهداف الإستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى بعد الحرب على أفغانستان في محاربة التنظيمات المتطرفة وتأمين الاستقرار السياسي والأمني في آسيا الوسطى واحتواء النفوذ الروسي والصيني والإيراني وتأمين مصادر النفط والغاز الطبيعي وتأمين نقلها إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، لذا سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى وضع قواعد عسكرية ودعم التعاون العسكري والاقتصادي والثقافي مع دول المنطقة.

تطور السياسة الخارجية الأمريكية وبدأت بالفعل تعيد رسم استراتيجيتها في هذه المنطقة على ضوء ذلك، فأعادت ترتيب مواقفها السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية، وقامت بوضع خطط مستقبلية، وإعادة انتشار نفوذها وتمرير قواها وغزو شركاتها العملاقة بهدف الحفاظ على مصالحها.

ويمكن تحديد الملامح والأبعاد الرئيسية للإستراتيجية الأمريكية في هذه المنطقة، وهي تعكس مجموعة من الأهداف والمصالح، ويعتمد في تحقيقها على مجموعة من الأدوات والوسائل، وهي متراقبة مع بعضها البعض بحيث يصعب أن تقوم الإستراتيجية الشاملة دون أي منها. (ريفيو، 2005)

تنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى منطقة آسيا الوسطى كإحدى المناطق التي تقع في دائرة اهتمامها لتحقيق مجموعة من الأهداف في المنطقة انتلاقاً من الأهمية الإستراتيجية وهذا ما سوف يتم تناوله في المطلبين التاليين :

المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الثاني: المصالح الأمريكية في منطقة آسيا الوسطى

المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر دول العالم استهلاكاً للنفط وذلك نتيجة الطلب المتزايد للحاجات الصناعية والنقل والمواصلات والتدفعه وغيرها، وقد أدركت أمريكا أن الاعتماد على استيراد النفط من مصدر واحد يهدد الأمن القومي الأمريكي. مما أدى إلى تنويع مصادر التوريد وعدم الاعتماد على دول الخليج العربي في تلبية هذه الاحتياجات، من هنا بدأت الولايات المتحدة تبحث عن موطن قدم لها في منطقة آسيا الوسطى، وتأسيس قاعدة أطلسية يطل منها على الإسلام الآسيوي (أفغانستان وإيران ومنطقة الشرق الأوسط)، وتكون في الوقت نفسه قرية من ثروات المنطقة ، فالولايات المتحدة تتظر إلى آسيا الوسطى كموقع حيوي لمصالحها الإستراتيجية باعتبار أنها تجاور قوى كبرى منافسة، هي روسيا، والصين ، وإيران وتتظر أيضاً باهتمام إلى كازاخستان بصفة خاصة كوريث لرابع أكبر مخزون للأسلحة النووية في العالم، فضلاً عن الثروة النفطية التي تمتلكها ، وتسعى إلى تنويع العرض من النفط لتجنب الاعتماد على مورد واحد، أو فريق من الموردين إلى منتجي النفط الموجودين بالفعل مما يعطي حرية أكبر في استيراد النفط، بالإضافة إلى المساعدة على انخفاض أسعار النفط، وهذه الاحتياطيات البترولية تشكل مصادر جديدة للعرض من خارج دول الأوبك، وهي لهذا السبب شديدة الأهمية على المستوى السياسي، كما هي في المستوى الاقتصادي بدول آسيا الوسطى .

لقد جذب بتروول آسيا الوسطى مصالح الولايات المتحدة لعدة أسباب، منها:(ماريكسا،
 (8:2002

1. يُعتبر بتروول هذه المنطقة من النوع الجيد.
2. معظم إنتاج النفط في هذه الدول يكون للتصدير الخارجي وليس للاستهلاك المحلي حيث أنها لا تحتاج لكميات كبيرة من النفط.
3. إن دول المنطقة تقضي إلى رؤوس الأموال والتكنولوجيا للوصول بشكل مستقل إلى الحقول النفطية والبحرية منها مما يعطي فرصة أكبر أمام الشركات الأمريكية.

إن الولايات المتحدة الأمريكية لها أهداف جيوبروليتيكية واقتصادية وسياسية في منطقة آسيا الوسطى، فعلى المستوى الجيوبروليتيكي، فإن الولايات المتحدة ترغب في أن تساعد دول آسيا الوسطى في تنمية صناعات النفط والغاز الطبيعي، ووفقاً للتقديرات الأمريكية، فإنَّ هذه التنمية سوف تؤدي إلى نمو اقتصادي وستساعد هذه الدول على التحرك خارج إطار النفوذ الروسي، أمّا على المستوى الاقتصادي، فإنَّ تنمية صناعة البترول لهذه الدول تعني فرص استثمار أكبر للشركات الأمريكية والغربية سواء كانت شركات البناء أو شركات النفط، ومن الناحية السياسية، فإن الولايات المتحدة ستكون في موضع للسيطرة على هذه المصادر الجديدة.

ومن الأهداف الأخرى للسياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة تمثل في احتواء إيران وتفعيل الدور التركي لذا تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية سياسة القوة الناعمة من خلال إعتماد الأساليب الدبلوماسية والمساعدات ودعم التوجهات الإصلاحية في تعاملها مع هذه الدول دون اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية أو الضغوطات الاقتصادية، وفي هذا الإطار فإن الولايات المتحدة لم تقم فقط برفض أي طريق لأنابيب يمر بإيران ولكن قامت أيضاً بإلغاء مشاركة إيران في الكونسورتيوم الدولي الذي تولى عملية إنتاج النفط في أذربيجان و منذ استقلال دول آسيا الوسطى في بداية التسعينيات وخروجهما من الفلك السوفييتي نظرت الولايات المتحدة لهذا المنطقة بعدة اعتبارات:(الرشيد، 2001: 130-120)

1. أنها منطقة خارج النفوذ الأمريكي ويجب ادخالها في نطاق الهيمنة الأمريكية .
2. وجود النفط والغاز فيها باحتياطات كبيرة، في وقت أن صناع السياسة الخارجية الأمريكية حريصون في مجال النفط على الآتي:(الرشيد، 2011:135-140)

أولاً: تنويع مصادر النفط والطاقة عموماً، وعدم الاعتماد بصفة أساسية على بترول الخليج الذي يُشكل حوالي ثلثي الاحتياطي العالمي من النفط، وهذا فإن نفط منطقة آسيا الوسطى هو الداعم الأساسي لأمن الطاقة على المستوى الدولي.

ثانياً: تعدد طرق النقل وخطوط الإمداد، إذ إنه لا يكفي تعدد المصادر فقط بل يجب تعدد المسارات لتقليل احتمال تعريضها للمخاطر، ومن هنا كان رفض واشنطن القاطع لمرور خط بترول قزوين بإيران رغم قلة تكاليفه، لأنه في النهاية سيصب في الخليج العربي ليمر بناقلاته مع بترول الخليج عبر مضيق هرمز فتزداد مخاطر تأثير أي صراعات أو تغيرات في الخليج على إمدادات المصدرين معاً وللسبب ذاته رفضت واشنطن مروره بروسيا، فالبحر الأسود، فمضيق البوسفور، وهذا يجعل جزءاً مهماً من إمدادات الطاقة تحت سيطرة إيران وروسيا .

ثالثاً: الحصول على النفط بأسعار مناسبة رخيصة وهو ما يوفره تعدد المصادر وتعدد الطرق الأمنية.

رابعاً: حرمان أعداء واشنطن من تكنولوجيا النفط.

خامساً: استخدام النفط كورقة مساومة لفرض الهيمنة الأمريكية على بقية الدول الكبرى.

من هنا يمكن تلخيص الأهداف الأمريكية في منطقة آسيا الوسطى بالرغبة بتوسيع نفوذها السياسي والاقتصادي والعسكري لأهداف تتعلق بالحصول على موارد جديدة للطاقة في ضوء الاحتياطيات الكبيرة من النفط والغاز في المنطقة ، ومحاربة التطرف والإرهاب ، خصوصاً لقربها من أفغانستان وإيران ، والحد من النفوذ الروسي والصيني في المنطقة ، و توفير الحماية لإمدادات الطاقة التي تمر من خلال المنطقة أو منها إلى العالم .

المطلب الثاني : المصالح الأمريكية في منطقة آسيا الوسطى

قامت الإدارة الأمريكية منذ عام 1991 بإجراء العديد من الاتصالات المكثفة مع دول منطقة آسيا الوسطى بهدف تعزيز العلاقات مع هذه الدول ، وفي نفس الوقت كانت دول المنطقة تهدف إلى حصولها على الدعم من الولايات المتحدة الأمريكية من خلال توقيع العديد من اتفاقيات التعاون ، ولقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم التمويل اللازم للعديد من برامج الدراسات العليا وكذلك للمراكز العلمية المهمة بالبحث في قضايا آسيا الوسطى التي تقوم بعقد الندوات والدورات وورش العمل وإصدار التقارير عن جميع ما يحدث في تلك الدول وكذلك تسعى إلى تعزيز تواجدها العسكري في منطقة آسيا الوسطى من خلال قيامها بعقد العديد من الاتفاقيات الثنائية مع دول المنطقة أو من خلال تواجدها تحت مظلة حلف شمال الأطلسي (الخلان ، 2000 ، 46 ، 47).

وبرز اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية باستغلال الثروات التي تتمتع بها منطقة آسيا الوسطى حيث يمثل لها مصدرًا مهمًا للطاقة منخفضة السعر وكذلك يؤدي إلى توفير عنصر آمن للتقدم والازدهار وكذلك يمثل عنصر ضغط في يدها تجاه المنظمات المؤثرة في إنتاج وسعر البترول مثل منظمة أوبك ، وموارد الطاقة المتوفرة في دول آسيا الوسطى تؤدي إلى تقليل اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية بشكل تدريجي على نفط منطقة الشرق الأوسط وتقوم بتحقيق هدفها في نقل المصالح الإستراتيجية والاقتصادية من منطقة الخليج العربي إلى منطقة آسيا الوسطى وتؤدي كذلك إلى خلق بيئة تنافس بين هاتين المنطقتين .

استغلت الولايات المتحدة الأمريكية أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م لتحقيق أهدافها في منطقة آسيا الوسطى وهي تصر على تواجدها العسكري للقضاء على الإرهاب والحركات المتطرفة وتقوم كذلك بتوسيع حلف الأطلسي ليشمل دول المنطقة وإيجاد أجواء أمنية وسياسية وعسكرية توفر بيئة مناسبة للسيطرة، ولقد قامت بدعم وجودها في منطقة آسيا الوسطى من خلال تواجدها العسكري بدعوى حماية أمن الطاقة والحفاظ على استثماراتها .

أولاً : أهداف السياسة الأمريكية تجاه منطقة آسيا الوسطى:

تهدف السياسة الأمريكية تجاه منطقة آسيا الوسطى إلى تحقيق ما يلي:(كولين،2008)

- .1 تعزيز سيادة دول المنطقة حديثة الاستقلال وازدهارها .
- .2 تعزيز الفرص التجارية للشركات الأمريكية .
- .3 تدعيم أمن الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها وضمان تدفق إمدادات الطاقة إلى الأسواق العالمية .
- .4 تخفيف الصراعات الإقليمية وبناء روابط اقتصادية بين الدول المستقلة حديثاً في المنطقة.
- .5 عدم هيمنة روسيا على نفط منطقة آسيا الوسطى و بحر قزوين الذي سيدر عليها أموالاً طائلة .
- .6 الحصولة دون أن تصبح روسيا هي المزود الرئيسي للنفط إلى أوروبا، لكي يتم تدفقه من خلال يد أمريكا .
- .7 تخفيض أسعار البترول إلى الحد الذي لا يضر بمصالح الشركات الأمريكية.
- .8 تحجيم النفوذ الصيني من الشرق الذي بدأ يمتد غرباً .
- .9 تحجيم الدور الإيراني الذي بدأ يمتد من الجنوب .
10. إنشاء شبكات نقل النفط والغاز الطبيعي في كل من أذربيجان وكازاخستان على وجه الخصوص .

ثانياً : أبعاد الاستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى:

- حسب تحليل تالبوت فإن للاستراتيجية الأمريكية في المنطقة ثلاثة أبعاد. (فاروق ،
(2009)

1 - تطوير الديمقراطية:

في إطار الالتزام الأمريكي بنشر مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وإدراكتها لأهمة الديمقراطية في ترسیخ الاستقرار في المنطقة فقد قامت الولايات المتحدة في سبيل تطوير الديمقراطية وحقوق الإنسان بالتوجه نحو مؤسسات المجتمع المدني والسياسي من منظمات حقوق الإنسان، وكذلك الأحزاب لإبرام عقود شراكة وتعاون، بهدف تقديم الخبرة والمشورة، وأعلنت أنها تعتبر الديمقراطية والسوق الحرة شرطين أساسيين للتطور الاقتصادي، أي أن إقامة حكم القانون هو الذي من شأنه جذب الاستثمار الأجنبي.

2 - خلق اقتصادات السوق الحر:

أنفقت الولايات المتحدة بين 1992 و 1997 حوالي 2.2 مليار دولار من المساعدات لدول القفقاز وآسيا الوسطى خصصت معظمها لسد الحاجات الإنسانية وقد قدمت مساعدات تقنية ومالية لتمكين دول آسيا الوسطى من تجاوز الآثار الكارثية الناجمة عن مشاكل بحر آزال البيئية ، وتستهدف السياسة الأمريكية إزاء المنطقة محاربة انتشار الأسلحة النووية، وتهريب المخدرات والجريمة المنظمة، وهو ما يقودنا إلى البعد الثالث للسياسة الأمريكية.

3 - احتضان السلم والتعاون داخل وبين دول المنطقة:

تحرص الولايات المتحدة الأمريكية في مجال التعاون الإقليمي على دعم الاستثمارات الاقتصادية في كل من أذربيجان وتركمانستان، وفي ربط صلات شاملة ثقافية وسياسية وثيقة تحت لواء النموذج العلماني ضد النموذج العقدي الذي تحمله إيران، وتناضل من أجلهحركات الإسلامية الموجودة في جميع دول المنطقة، غير أن الملاحظ يستنتج أن هذا التحالف التركي - الأمريكي أنتج تحالفاً مماثلاً هو التحالف الروسي - الإيراني بسبب حذر روسيا من تغلغل تركيا في المنطقة، وهو ما توافقها عليه إيران.

المبحث الثاني

الأبعاد الاقتصادية والعسكرية والأمنية للإستراتيجية الأمريكية

تحاول الولايات المتحدة صبغ المنطقة بالنموذج الامريكي سياسياً واقتصادياً وأمنياً، ودمجها بالكامل ضمن الأطر السياسية والاقتصادية الأمريكية حتى يسهل انقيادها تحت التبعية الأمريكية. ولم تتحرك الولايات المتحدة في المنطقة بمفردها، فدعمت التطلعات التركية في المنطقة لمد جسور تقافية وإقامة علاقات اقتصادية وسياسية مع دول المنطقة، وقدمت معونات اقتصادية للإسراع في برنامج التحول الرأسمالي وتوفير الحماية القانونية للمستثمرين الأمريكيين، وسعت الولايات المتحدة إلى تشجيع عملية التحول الليبرالي والاقتصادي والسياسي في دول آسيا الوسطى، وإقامة نوع من التعددية السياسية، وكذلك تعاونت مع حلف الأطلسي وإسرائيل للهيمنة والسيطرة على المنطقة ، وقد عملت ضمن مجموعة من التحالفات الاقتصادية والعسكرية والأمنية لتفعيل دورها في آسيا الوسطى ، وهذا ما سوف يتم تناوله في المطالب التالية:

المطلب الأول : البعد الاقتصادي

المطلب الثاني: الأبعاد العسكرية والأمنية

المطلب الثالث : الرؤية الأمريكية للتوزان الإستراتيجي في آسيا الوسطى

المطلب الأول : البعد الاقتصادي

للحالات المتحدة الأمريكية مجموعة من الاهتمامات في منطقة آسيا الوسطى ، وهي تسعى لضمان عدم عودة دول المنطقة إلى الدائرة الروسية، وفي نفس الوقت لم تسع الولايات المتحدة إلى إخراج روسيا من آسيا الوسطى إدراكاً منها لأهمية تلك المنطقة لروسيا، وحتى لا تدفع روسيا إلى تحدي دور الأمريكي (سليم، 1998: 315-319).

ودخلت الولايات المتحدة إلى هذه الدول من الباب الاقتصادي من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) ، وفي الفترة بين (1992-2002) بلغت حملة المساعدات الأمريكية لدول آسيا الوسطى 1.7 بليون دولار، منها 650 مليون دولار من خلال الوكالة السابقة الذكر من أجل تحقيق أهداف أربعة: هي التنمية الاقتصادية وإحلال الديمقراطية والرعاية الصحية وإدارة سليمة للموارد. (جابر، 2011) والجدول التالي يبيّن حجم المساعدات الأمريكية لدول آسيا الوسطى من عام 1992-2010

جدول رقم (8)

مجموع المساعدات الأمريكية لدول آسيا الوسطى من عام 1992 - 2010

(بالملايين)

دول آسيا الوسطى من عام 2010 - 1992	حجم المساعدات الأمريكية لمنطقة آسيا الوسطى
казاخستان	2,050.4
قرغيزستان	1,221.71
طاجيكستان	988.5
تركمانستان	351.55
أوزبكستان	971.36
مساعدات للإقليم	130.44
المجموع	5,714.03

Sources: State Department, Office of the Coordinator of U.S. Assistance to Europe and Eurasia, Congressional

ووُضعت واسنطن أربعة خيارات استراتيجية لتطورات الصراع في المستقبل المنظور حول الموارد النفطية في آسيا الوسطى ، وهي : (صافيناز ، 2005: 181)

الخيار الأول: أيدته شركات النفط الأمريكية العملاقة بهدف السيطرة على موارد آسيا الوسطى من خلال ضخها إلى الأسواق العالمية عبر الأرضي الإيرانية إلى المحيط الهندي، مروراً بخليج عمان، أو البحر المتوسط عبر تركيا، إلا أن هذا الخيار بات مرفوضاً وفقاً للقانون الأمريكي الذي يفرض حظراً يتضمن عدم زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية في قطاع الطاقة الإيرانية عن 40 مليون دولار سنوياً.

الخيار الثاني: يستهدف ربط تركمنستان وكازاخستان بالمحيط الهندي عبر باكستان وأفغانستان، إلا أن هناك جملة من الأسباب التي تعيق إنشاء هذا الخط، بات في مقدمتها أوضاع أفغانستان التي أنهكتها الحرب وانهيار بنيتها التحتية، أما باكستان فهي ذات مصالح متعددة مع قوى إقليمية أخرى، و يؤثر عليها عدد من المصالح السياسية المختلفة.

الخيار الثالث: يؤيد استخدام الأرضي الروسية لنقل أنابيب عبر كازاخستان وآسيا الوسطى إلى الأسواق العالمية، ولكن هذا الخيار قد يوفر لروسيا ورقة ضغط وابتزاز جيواستراتيجية.

الخيار الرابع: إنشاء خط أنابيب في قاع بحر قزوين انطلاقاً من كازاخستان وتركمستان ليرتبط بأذربيجان وينتهي على شواطئ البحر الأسود في جورجيا، وإنشاء فرع منه عبر أرمينيا وأذربيجان حتى تركيا على البحر المتوسط. وبهدف هذا الخيار إلى منع اشتراك إيران في أي مشروع نفطي، بالإضافة إلى تقويض الدور الروسي المتزايد اقتصادياً وسياسياً في المنطقة، وهو ما يعكس ازدياد معدلات اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية بمنطقة قزوين والفقاقاز في الآونة الأخيرة.

وتسعى واسنطن إلى تطبيق استراتيجية للطاقة والبترول والغاز تقوم على عدة أبعاد هي : (سرور، 2007: 18)

1. عدم الاعتماد على بترول الخليج العربي بصفة دائمة.
2. العمل على ضمان تعدد مصادر الطاقة (فاحتياط نفط بحر قزوين يقدر 200 مليار برميل).
3. تعدد طرق النقل وخطوط الإمداد.
4. تعدد المسارات لتقليل المخاطر التي قد تتعرض لها أنابيب البترول.

تم توقيع اتفاقية شراكة بين الولايات المتحدة وكازاخستان عام 2005_مبادرة هيوستن) التي تشمل الدعم التقني وإعطاء قروض للمشاريع الصغيرة، والاستثمارات الموجهة، وإزالة العقبات أمام الاستثمار، بالإضافة إلى زيادة فرص العمل للكازخين، والعمل على بناء الطبقة الوسطى في كازاخستان.

ونقدم لتركمانستان برامج تنمية اقتصادية، ومنح ومساعدات لتدريب رجال الأعمال والسفر إلى الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى اهتمامها بالقطاع الزراعي، وبسبب صعوبات البيئة الاقتصادية التي تعاني منها تركمانستان، أوقفت الولايات المتحدة بعض نشاطاتها المتعلقة بالقروض الصغيرة .

وسرت كذلك واشتغلت إلى تشجيع التحول الليبرالي والاقتصادي، حيث قدمت معونات فنية لتشجيع عمليات الخصخصة، وتوفير موارد مالية وخبرات بشرية.

ووقدت الولايات المتحدة عقوداً ضخمة مع دول المنطقة لها مصادر نفطية من (50-60) سنة، والتحكم بمعدل تطوير حقول النفط وأسعار النفط على المستوى العالمي.

المطلب الثاني: الأبعاد العسكرية والأمنية

تتمثل الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في آسيا الوسطى بعد إزالة حكم طالبان من أفغانستان، وتدمير نسبة كبيرة من البنية الأساسية لتنظيم القاعدة في عدة أهداف، وهي(سويلم، 2006: 83):

1. استمرار مواجهة الإرهاب الناجم عن التنظيمات المتطرفة في آسيا الوسطى.
2. تأمين الاستقرار السياسي والأمني والوجود العسكري الأمريكي الدائم في أفغانستان.
3. احتواء النفوذ الروسي - الإيراني في آسيا الوسطى واستبداله بنفوذ أمريكي.
4. إزالة الأسلحة والمواد النووية من دول آسيا الوسطى، ومحاصرة إيران من الشمال والشرق، وإيقاف تجارة المخدرات وانتقال الأسلحة عبر الحدود، وخاصة عندما تردد عن إمكانية حصول جماعات مسلحة على رؤوس نووية أو مواد نووية من جمهوريات الاتحاد السوفييتي (السابق) في ظل حالة الفوضى التي أصابت الترسانة النووية عقب التفكك (محمود، 2002: 47).
5. إحكام السيطرة على قواعد اللعبة الدائرة بين الشركات المتعددة الجنسيات في مجال النفط والغاز والخدمات البترولية التي تتنمي إلى عدة دول ومنها الصين وروسيا .

6. مواجهة تحديات نمو النفوذ الصيني في المنطقة وتمدد علاقاته النفطية مع دول آسيا الوسطى.

7. تشكيل أحالف عسكرية مع دول الجوار الروسي لمحاصرة موسكو، فضلاً عن تقديم الدعم العلني للقوى السياسية الداخلية المناوئة للرئيس بوتين.

سعت الولايات المتحدة إلى إقامة قواعد عسكرية وتعزيز وجودها العسكري في المنطقة التي تعتبر بمثابة تلاقي ثلات مناطق كبيرة هي: الشرق الأوسط ووسط آسيا وجنوب آسيا، حيث يمكن استخدام القواعد الأمريكية في أفغانستان وآسيا الوسطى كنقطة انطلاق لمواجهة قوى إقليمية عظمى منافسة للولايات المتحدة. كما أن دخول الولايات المتحدة عسكرياً وسياسياً إلى آسيا الوسطى يربط مسافة واسعة من الأراضي الآسيوية ذات أهمية في الإستراتيجية الأمريكية لتأمين السيطرة على جنوب آسيا وفتح محور نحو المحيط الهندي. فإذا ما تمكنت الولايات المتحدة من ربط آسيا الوسطى بأفغانستان وباكستان والهند، فعندئذ يمكن لها أن تفتح مراتج جوية وبرية للقوات الأمريكية نحو المحيط الهندي، وبإدخال شبكة الصواريخ الأمريكية المضادة للصواريخ، وبالتالي تكون قد نجحت في أن تحد بدرجة كبيرة الهجمات القادمة ضدها من روسيا (سرور، 2009: 62).

وقد أقامت الولايات المتحدة محطة استطلاع الكتروني C-130 في الجبال المحيطة بالمطار لجمع المعلومات من أفغانستان وباكستان وبقى دول المنطقة. وقد وافق برلمان قرغيزستان على استخدام غير مقيد بواسطة القوات الأمريكية، في قاعدة (ماناس)، يوجد أيضاً في المقابل قاعدة (كانت) شرق العاصمة (بشكيك) في قرغيزستان قاعدة روسية، على مسافة تحليق من قاعدة (ماناس) لا تزيد على دقيقتين وتستخدم قاعدة (ماناس) أيضاً كمقر إداري ومركز إمداد لوجستي رئيسي، حيث تم تخصيص 6 ملايين دولار لبناء تسهيلات إيواء ومستشفى ومستودعات. ويُعتبر المطار ملائماً لإلقاء المقاتلات والقاذفات الحديثة وطائرات النقل العملاقة، ومن شأن هذه القاعدة أن تجعل من قرغيزستان محور عمليات إعادة البناء في أفغانستان لوقوعها على مدى دقائق من (کابول)، هذا إلى جانب توفير الاستقرار في آسيا الوسطى، وقد تم إغفاء الأمريكيين في هذه القاعدة من قيود الدخول والخروج إلى قرغيزستان، حيث يرتدون الزي الأمريكي ويحملون السلاح، ويتمتعون بحصانة ضد الاستجواب من قبل السلطات المحلية. (سرور، 2009: 63).

إلا أن أوزبكستان ونتيجة للضغط الروسي والصينية أعلن رئيسها إسلام كريموف في اجتماع قمة شنغهاي(SCO) في 5 يوليو 2005 أن واشنطن تسعى إلى بقاء دائم

لقواتها في قواعدها بآسيا الوسطى لخدمة أهدافها الجيوстрاتيجية في بسط الهيمنة على المنطقة وطالبها بعد أن انتهت الحرب في أفغانستان بإيصالها وجودها في أوزبكستان، وهو ما استكنته وشنطه وردت عليه باتهام حكومته بالفساد وانتهاك حقوق الإنسان، وقطع المساعدات الاقتصادية عن بلاده، وأن القوات الأمريكية ستبقى مادامت لها حاجة لمكافحة الإرهاب وتوفيق الاستقرار في أفغانستان.

وإذا ما وضع في الاعتبار قيام وشنطن بدعم روابطها العسكرية والأمنية مع كل من اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان وبلدان جنوب شرق آسيا واستراليا، لأمكن تصور أهداف وأبعاد الاستراتيجية الكونية للولايات المتحدة في آسيا، حيث زاد حجم القوات الأمريكية في منطقة آسيا الوسطى وجنوب آسيا من 25 ألف جندي قبل الحرب ضد الإرهاب إلى 80 ألف جندي، كما تشكل هذه القواعد قوس حصار أمريكا حول الشرق الأوسط، يمتد من تركيا للسعودية والكويت والبحرين وقطر والعراق، ومن باكستان إلى أفغانستان إلى بلدان آسيا الوسطى، وحوض بحر قزوين. (سويلم، 2006: 48)

وتكشف التصريحات غير الرسمية الصادرة عن مسئولي البناجون بشأن معايير نشر القوات التي تستند إلى محددات واضحة، أهمها: (خليل، 2004: 244).

1. مستوى المشاعر المعادية للولايات المتحدة في الدول المستضيفة لقواعد الأمريكية.
2. مدى سماح الدولة المستضيفة بحرية حركة القوات البرية والجوية في استخدامها لأراضيها.
3. حجم الاستثمارات المالية والعسكرية التي يمكن إفاقها في كل موقع.
4. الأهمية الاستراتيجية للدولة المضيفة.

إنماً، نجحت الولايات المتحدة في إقامة 12 قاعدة عسكرية في تسع دول في آسيا الوسطى والوقاز بما فيها أفغانستان. ومن الواضح أن الوجود العسكري الأمريكي في آسيا الوسطى سبق أحداث سبتمبر 2001، سواء من خلال توقيع مذكرات تفاهم مع كل من أوزبكستان وكازاخستان بشأن أنظمة التدريب أم من خلال برنامج الشراكة من أجل السلام وفيق آسيا الوسطى (سنترال آسيا) المكون منذ عام 1995 من أجل إجراء تدريبات عسكرية مشتركة في المنطقة (سويلم، 2006: 84)

وتم في عهد الرئيس كلينتون -وتحديداً في النصف الثاني من التسعينيات- تقديم مساعدات عسكرية واقتصادية إلى كازاخستان وتركمانستان، كما نجحت الولايات المتحدة في

إقناع كازاخستان بالتخلي عن الأسلحة والمواد النووية التي كانت تملكها، وقامت واشنطن بنقل حوالي 600 كيلوجرام من اليورانيوم عالي التخصيب إلى أراضيها، مقابل تقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية، أبرزها تقديم عدد من الزوارق المسلحة ل القيام بدوريات بحرية نشطة في بحر قزوين. ثم جاءت الحرب على أفغانستان في نوفمبر 2001 لتدعم الوجود العسكري الأمريكي في آسيا الوسطى، حيث سمح أوزبكستان للولايات المتحدة بأن تقوم قواتها وطائراتها باستخدام القواعد الجوية والمطارات والمجال الجوي ومنشآت البنية العسكرية في قاعدة (خان آباد) بأوزبكستان. كما شرعت إدارة بوش الابن بإنشاء قواعد دائمة في أفغانستان منذ عام 2004 في العديد من الولايات الأفغانية، كابل، هرات، بلخ، بكتيكا، خوست، قندهار، كونر، بكتينا، زابل، وذلك لحماية خط أنابيب لنقل الطاقة في منطقة آسيا الوسطى من قبل تجمع لشركات النفط الكبيرة التي تقوده شركة يونيوكال الأمريكية، وهذا التواجد العسكري الدائم في أفغانستان سيؤمن مصالح واشنطن الramia إلى ضمان تدفق النفط والغاز من منطقة آسيا الوسطى (سرور، 2009: 59).

ودفعت الولايات المتحدة مبلغ 120 مليون دولار لقرغيزستان مقابل تأجير قاعدة (ماناس) واستخدامها في العمليات العسكرية الأمريكية الموجهة نحو أفغانستان، وفي عام 2004 قدّمت الولايات المتحدة 650 مليون دولار لبلدان آسيا الوسطى، كما وقّعت واشنطن أيضاً اتفاقيات تعاون عسكري مع طاجيكستان لاستخدام قواعدها في توزغان، تيبيني، كولياب وتقوم الولايات المتحدة أيضاً بتدريب القوات الطاجيكية على تقنيات محاربة الإرهاب (كولين، 2008).

أرادت الولايات المتحدة أن تعيق عملية بناء قوة روسيا كلاعب استراتيجي في منطقة أوراسيا، وعملت بكل قوة على حرمان روسيا من ثلاثة ركائز هي: أوكرانيا، أوزبكستان، وأذربيجان. فأوكرانيا تطل على البحر الأسود الذي يؤدي إلى مضائق تركيا. ويفي هذا النفوذ الأمريكي في أوكرانيا حائلاً أمام النفوذ الروسي ومساعيه لنشر الأساطيل. وفي هذا الشأن تسعى الولايات المتحدة الأمريكية - عبر الأبواب الخلفية - لإقناع تركمنستان بقبول بناء خط ترانز - خزر المتوجه للشواطئ الأذربيجانية لكي تنقل من الفوائد الروسية وتفلّص فرص نجاح موسكو في السيطرة على مصدر حيوى مثل الغاز. (سرور، 2009: 55).

ويقول بريجنسي: "إن هدف الولايات المتحدة ينبغي أن يكون دائماً الحفاظ على التعديات الجيوستراتيجية في منطقة أوراسيا بكل ما تعنيه من خصوصيات ثقافية وخطوط تماس عقائدي". فالحفاظ على التعديات الجيوسياسية يمنع نشوء تحالف كيانات معادية

اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية بتحسين البنية التحتية العسكرية في دول آسيا الوسطى، ومنها طاجيكستان وقرغيزستان، وذلك بغية تشكيل نوع من الحاجز أمام أي تمدد قد تقدم عليه حركة "طالبان" لاحقاً وأنها ستبني مركزاً حديثاً لتدريب القوات المسلحة في غرب طاجيكستان، بموجب الاتفاق مع سلطاتها، ليبدأ تشييده في قرية جبل كاراتاج (على بعد 45 كيلومتراً من دوشنبه) بتكلفة إجمالية تبلغ 10 ملايين دولار.. (عبد العظيم، 2005: 269)

وقد دعا الرئيس القيرغيزي في نهاية عام 2011 ألماظ بك أتامبايف إلى إغلاق القاعدة الجوية الأمريكية في بلاده، وأعرب عن التزام قرغيزستان بكل الاتفاقيات الدولية، وفي نفس الوقت فإنه عندما تنتهي مدة الاتفاقية بشأن قاعدة ماناس في العام 2014 فإنه ينبغي إزالتها، وأنها ستقوم بتكوين محور للنقل لأفغانستان "حركة مرور المدنيين، ربما بالمشاركة مع روسيا". (الإسلام اليوم، 2011)

المطلب الثالث : الرؤية الأمريكية للتوازن الإستراتيجي في آسيا الوسطى

إن استقلال دول آسيا الوسطى عن الاتحاد السوفيتي (السابق) بلوغت لدى الولايات المتحدة رؤية استراتيجية للتوازنات في هذه المنطقة، استندت على معطيات الواقع المشحونة بالتدخل الإثني والصراع الجغرافي وتأثيرات الأهمية الجيوستراتيجية التي تمثلها المنطقة بالنسبة لسياسات الدولية المتنافسة والسياسة الأمريكية وخاصة والهادفة إلى بناء نظام دولي جديد. وكانت الرؤية الأمريكية باتجاه ضرورة الحملة الدبلوماسية في محاولة لإقناع دول المنطقة بأهمية الدور المستقبلي للولايات المتحدة في رسم معالم التحالفات الازمة لإقامة شراكات استراتيجية في مرحلة مهمة من مراحل تكون النظام الدولي والتي تشهد بروز قوة دولية تمتلك إمكانيات التأثير في توجهات دول المنطقة وبعيداً عن الانجرار وراء السياسة الروسية وبقي القوى الفاعلة في المنطقة ، وكانت الرؤية الأولية تذهب اتجاه خلق بيئة ملائمة تمهد لفتح حقول المنطقة النفطية أمام استثمارات الشركات النفطية الغربية والأميركية منها خاصة ويمكن تفسير اهتمام واشنطن بإعادة هيكلة وتأهيل القطاع النفطي لآسيا الوسطى وبحر قزوين بأن هذه الاحتياطيات تأتي من خارج الإطار التقليدي لمنظمة الأوبك مما يوفر إمكانية الاستفادة من نفط هذه المنطقة لمواجهة التحديات المستقبلية للطاقة (حسين، 2010).

وتمتلك الولايات المتحدة تصوراً واقعياً متكاملاً للانتشار وإعادة توزيع القوات في العالم ومن ضمن المناطق الحيوية هي إعادة الانتشار في آسيا الوسطى كجزء من رؤية متكاملة لإعادة صياغة التوازنات العسكرية فيها ، حيث تحاكي الرؤية الأمريكية في إعادة الانتشار الاحتياجات الجيوإستراتيجية الأمريكية التي بدأت تأخذ شكل البحث عن قواعد صغيرة وعملية بدلاً من القواعد الكبيرة والدائمة كما كانت عليه إبان الحرب الباردة ففي عملية ملء الفراغ في المناطق التي كانت خاضعة للهيمنة الروسية، وجدت الولايات المتحدة أنها بحاجة إلى إسناد لوجستي جديد، وتسهيلات وقواعد أخف وأكثر ملائمة للتحديات الأمنية الجديدة، ومصممة للتناسب مع التكتيكات والتكنولوجيا العسكرية الحديثة التي روج لها العديد من المسؤولين الأميركيين وعلى رأسهم وزير الدفاع السابق دونالد رمسفورد الذي أوصى بضرورة بناء هذه القواعد في مناطق جغرافية إستراتيجية وحيث يكون لواشنطن أنظمة وأصدقاء، ونخب سياسية يمكن الاعتماد عليها عند الضرورة. وتسعى الولايات المتحدة في هذا الشأن إلى مايلي: (حسين، 2010)

- 1 ضمان الأمن والاستقرار في آسيا الوسطى.
- 2 مقاومة الإرهاب والانفصال والتطرف الديني.
- 3 توسيع التعاون الاقتصادي
- 4 العمل على تعزيز دور الأمم المتحدة باعتبارها الآلية الرئيسية لدعم السلام والأمن الدوليين.
- 5 بناء نظام اقتصادي وسياسي عالمي جديد عادل وعقلاني.

وكما أسلف سابقاً فإن الولايات المتحدة امتلكت رؤية متكاملة لإستراتيجيتها في الانتشار والهيمنة وإعادة صياغة التوازنات الإستراتيجية بكل أبعادها في منطقة آسيا الوسطى حيث اعتمدت في تحديد رؤيتها للتوازنات الإستراتيجية على تشخيص نقاط ارتكاز جيوإستراتيجية من الدول التي تعد مهمة بحكم موقعها الجغرافي أو بحكم مواردها الطبيعية والمقومات الجيوإستراتيجية.

ومفهوم الدولة الركيزة، هو في غاية الأهمية في الإستراتيجية العالمية ، إذ إن بناء القوة الإقليمية أو الدولية لا يتم عادة إلا من خلال قيام لاعب استراتيجي بالتأثير في عدة دول ركائز كما حدث بالنسبة لبناء الاتحاد الأوروبي، وكما حدث بشكل جلي بالنسبة للاتحاد السوفيتي (السابق). وبالتالي فإن الرؤية الجيوستراتيجية للتوازنات الجديدة في آسيا

الوسطى، أصبحت تقوم على إعاقة عملية بناء قوة روسيا كلاعب استراتيجي مؤثر في سياسات المنطقة لذا فإن الولايات المتحدة تعمل بكل قوة على حرمان روسيا من دول ركائز.

كأوزبكستان فهي دولة باللغة الأهمية في آسيا الوسطى، والأكبر من حيث التعداد السكاني، وهي بمثابة مركز الدائرة في آسيا الوسطى ودولة غنية بإمكاناتها الهيدروليكية والزراعية. أما أذربيجان ، فهي دولة تطل على بحر قزوين، وهي دولة جوار لروسيا التي تطل كذلك على البحر الأسود، ومن ثم فإن النفوذ السياسي الأمريكي في أذربيجان هو في حقيقته اقتراب وجود على البحر الأسود الذي يمثل منفذ روسيا إلى البحر المتوسط، وكذلك وجودها على بحر قزوين الذي هو مستودع البترول في آسيا الوسطى. إنَّ الهدف السياسي الأمريكي هو إيجاد توازن في علاقات هذه الدول مع روسيا، حيث تسعى السياسة الأمريكية جاهدة إلى الولوج وبسرعة إلى هذه المنطقة الحيوية بهدف التأثير في قرارات وتوجهات دولها بالصيغة التي تخدم مصالحها إلى جانب هدف استراتيجي يتمثل في تطويق البحرين الأسود وبحر قزوين والنفوذ إلى عمق آسيا الوسطى، وتحديداً في أوزبكستان وإدخالها في دائرة النفوذ السياسي الأمريكي ومنعها من العودة إلى الفلك الروسي. (حسين، 2010)

من هنا يمكن القول بأن الولايات المتحدة قد خسرت أهم مقومات فرضها لأحادية القطبيه ولسيطرتها على العالم. فروسيا التي هي قلب الأورآسيا أصبحت الآن دولة تملك معظم مقومات القوة الدولية القادرة على حماية مصالحها، والسعى لاستعادة نفوذها الدولي في أكثر من ملف ومنطقة. أما التناقض الروسي-الصيني فهو لا يهدد الأهداف العليا لسياسة كل منهما. وإيران الدولة التي أصبحت قوة إقليمية لا يُستهان بها، تدرك أهمية بناء علاقات مميزة مع دول الجوار، تقوم على الاحترام المتبادل للمصالح القومية. مع الأخذ بعين الاعتبار أنَّ العنصر الرئيسي الذي يجمع المثلث الروسي-الصيني-الإيراني، هو رفض هذه الدول لسياسة الأمريكية في المنطقة.

المبحث الثالث

سياسة حلف شمال الأطلسي تجاه دول آسيا الوسطى

قام حلف شمال الأطلسي بزعامة أمريكية بعمليات عسكرية في مناطق مجاورة لدول آسيا الوسطى، وهو ما أثار قلق روسيا وتخوفها من حركة النمو المتتسارعة للحلف في آسيا الوسطى ، وقد عمل على تدعيم وتوسيع مجاله الأمني في آسيا الوسطى والقوقاز من خلال تنفيذ المشاريع الأمنية والمشاركة في حل النزاعات الإقليمية، كما حرص الحلف على استمرارية ودؤام علاقاته السياسية والعسكرية والأمنية مع دول المنطقة.

ومن هنا يحاول الباحث تسلیط الضوء على سياسة حلف شمال الأطلسي تجاه دول آسيا الوسطى وذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول : حلف شمال الأطلسي والتواجد في منطقة آسيا الوسطى

المطلب الثاني: المشكلات التي تواجه حلف شمال الأطلسي وفي منطقة آسيا الوسطى

المطلب الأول : حلف الشمال الأطلسي والتواجد في منطقة آسيا الوسطى

قرر حلف شمال الأطلسي إقامة علاقة منظمة ودائمة بين دول الحلف والأعضاء السابقين لحلف (وارسو) وذلك في ديسمبر 1991، وفي عام 1992 تم قبول جميع دول الكومنولث المستقلة ومن بينها دول آسيا الوسطى كأعضاء في مجلس تعاون شمال الأطلسي، وبهذا استطاع الحلف توسيع نشاطاته إلى الدول الشرقية ومن بينها دول آسيا الوسطى حتى يكون قادر على مراقبة العمليات السياسية في المنطقة ، ويوضع المجريات السياسية لهذه الدول تحت سيطرته، وفي 11/6/1993 في قمة زعماء حلف الأطلسي، تم إقرار مشروع "المشاركة من أجل السلام" وهي منظمة تابعة للحلف تهدف إلى خلق الثقة بين الحلف ودول أخرى في أوروبا وجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، وانضمت جميع دول آسيا الوسطى إلى المشروع باستثناء طاجيكستان ، وفي عام 1994 بدأ مشروع المشاركة من أجل السلام، وكان يشارك فيه 19 دولة من الدول الأعضاء بالحلف و 27 دولة من غير الأعضاء ووضع هذا المشروع من أجل زيادة الرقابة الديمقراطية على القوات العسكرية، وتنفيذ العمليات المشتركة في مهام حفظ السلام والعمليات الإنسانية تحت إشراف حلف الأطلسي ، والبرامج العسكرية لدول المنطقة وتنمية التعاون العسكري بينهما ، وقد هدفت دول آسيا الوسطى من هذا التعاون إلى تدعيم وتحديث إمكاناتها ومعداتها العسكرية، وكذلك لتقليل اعتمادها العسكري على روسيا، وقد اعتبرت بعض دول آسيا الوسطى مشروع المشاركة من أجل السلام أولى الخطوات للإنضمام إلى الحلف، واعتبرت روسيا مشروع المشاركة من أجل السلام أداة لاختراق المعسكر الشرقي، واتهمت روسيا الحلف بالتجسس على قواتها.(أبو السعود، 2004:32)

ويهدف الحلف من خلال علاقته مع دول آسيا الوسطى إلى تسريع حركة التباعد بين هذه الدول وروسيا ، وضمان أمن خطوط نقل النفط والغاز ، وتعزيز التواجد الاقتصادي للحلف في المنطقة. ولقد استمرت نشاطات مشروع المشاركة من أجل السلام في آسيا الوسطى فيما بين عامي 1994، 1997م، ومع بداية عام 1997 كانت كل دولة من دول المنطقة قد اشتركت بشكل ما في عمليات عسكرية تحت إشراف الحلف عدا طاجكستان.

ساهم تفاقم الإرهاب الداخلي في عدد من دول آسيا الوسطى كأوزبكستان وطاجكستان وقرغيزستان والخوف من اقتراب مقاتلي طالبان من حدود هذه الدول إلى تطلع هذه الدول لتعاون أوثق مع روسيا بهدف إقرار الأمن.

إن التمدد الأطلسي هو البعد الأول للّعبة الأوراسية الكبرى. إذ لم يُبق الأميركيون فقط على حلف الناتو بعد انهيار حلف وارسو الشيوعي، ولكنهم منحوه القوة والحيوية ويوضح ذلك من خلال مailyi: (شلي، 2009)

أولاً: انتقال حلف شمال الأطلسي من الالتزام بالقانون الدولي التقليدي والكلاسيكي (التدخل فقط في حالات الاعتداء على دولة عضو في التحالف) إلى الحق في التدخل الشامل. وقد كانت الحرب ضد صربيا في عام 1999، إذنًا بالانتقال من الوضع القانوني التقليدي إلى وضع التدخل بالقوة بعيدًا عن الشرعية والقانون الدوليين.

ثانياً: إدراج حلف شمال الأطلسي بلدان أوروبا الشرقية مع بلدان أوروبا الوسطى وتقاسم معها القيم الغربية واللبيرالية.

ثالثاً: إدراج مسافات بحر البلطيق ويوغوسلافيا (كرواتيا والبوسنة وكوسوفو) في مجال نفوذه. وللمزيد من توسيع حلف شمال الأطلسي وتضييق الخناق حول روسيا، نفذت أمريكا بالتعاون مع حلفائها المحليين الثورات الملونة (جورجيا عام 2003، أوكرانيا في عام 2004، وقرغيزستان في عام 2005)، هذه التحولات السياسية غير العنيفة، الممولة والمدعومة من طرف المؤسسات والمنظمات غير الحكومية الأمريكية، كانت تهدف إلى إقامة حكومات مناوية لروسيا. ومثال على ذلك، وبعد وصوله إلى سدة الحكم، طلب الرئيس الأوكراني الموالي للغرب، برحيل أسطول البحر الأسود الروسي في القرم، وانضمام بلاده إلى حلف شمال الأطلسي. (شلي: 2009)

تُمثل التفاعلات الجيوسياسية المحدّد الرئيسي لأمن آسيا الوسطى، لأنّ الأطراف الخارجية تستخدم أراضيها كمسرح للصراع على النفوذ السياسي. ونظراً إلى الأهمية المتزايدة لمنطقة آسيا الوسطى في حقبة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر، حدث تغيير في حقائق هذه المنطقة، علمًا بأنّ هذا التغيير لم يطرأ على اللعبة الدولية الأساسية، وإنما طال أساليب ممارستها. ومع أن التأثير المباشر لهذا التحوّل الطفيف لم يتضح بعد، إلا أنّ بناء هيكلية اقتصادية هشة في آسيا الوسطى يعزّز الأخطار المباشرة التي تهدّد الاستقرار الإقليمي. (كارپوخين، 2009)

المطلب الثاني: المشكلات التي تواجه حلف شمال الأطلسي في منطقة آسيا الوسطى

بالرغم من التزايد المستمر لنفوذ الحلف في منطقة آسيا الوسطى، إلا أن هذه المنطقة تواجه مشكلات عديدة في الوصول إلى أهدافها السياسية والأمنية والاقتصادية وهي كماليلي:

1- الأولويات والمصالح المتعارضة بين أعضاء الحلف:

لكل دولة من الدول الأعضاء في الحلف أولويات في المنطقة تسعى لتحقيقها حتى إن اختفت عن بقية الشركاء في المنظمة، ومن الطبيعي أن تقلل المصالح المتباعدة من حجم الانسجام والتوحد داخل الحلف تجاه المنطقة.

2- مدى أهمية المنطقة:

تختلف أهمية منطقة آسيا الوسطى لدى كل من الدول الأعضاء في الحلف. فالولايات المتحدة وتركيا تواليان آسيا الوسطى أهمية خاصة. في حين أن كلاً من بريطانيا وفرنسا وألمانيا لها اهتمامات خاصة بمناطق أخرى في العالم.

3- النزاعات الإقليمية:

من الممكن أن تُهيء النزاعات والأزمات الإقليمية مجالات صدام غير مرغوب فيها بين قوات الحلف والجماعات العرقية المختلفة المؤيدة لروسيا والمدعومة من قبلها.

4- النزاعات الخارجية:

لكل من روسيا والصين وإيران والولايات المتحدة الأمريكية أهداف ومصالح خاصة في منطقة آسيا الوسطى، فروسيا قلقة من نشاطات الحلف في المنطقة تحت غطاء المشاركة من أجل السلام أو تنفيذ مناورات مشتركة في المنطقة، وقد وقعت روسيا في ديسمبر 1999 معايدة جديدة للتعاون الدفاعي مع أوزبكستان، وعقدت اتفاقية (شنغهاي) مع كل من الصين وقرغيزستان وأوزبكستان وطاجيكستان بهدف زيادة التعاون ضد الإرهاب والجرائم الداخلية، كذلك تسعى الصين وراء مصالحها وأهدافها السياسية والاقتصادية والتي من بينها الحصول على احتياجاتها المتزايدة من الطاقة وتدعم الاستقرار على حدودها الغربية وزيادة التبادل التجاري مع آسيا الوسطى. ومن الممكن أن تتعارض المناورات العسكرية للحلف في المنطقة تحت غطاء المشاركة من أجل السلام ضد المصالح الصينية في المنطقة. كما أن إيران تتظر

إلى إجراء المناورات العسكرية مع دول بحر قزوين يُشكل ذلك حساسية أمنية خاصة في منطقة حيوية بالنسبة لها. وبرغم مشاركة روسيا في تجميع الشراكة من أجل السلام، فإنها قد أوضحت أن أي توسيع للحلف يستثنى روسيا لن يكون مقبولاً، لأنه يؤدي إلى عزل روسيا وأن أي توسيع لحلف شمال الأطلسي غير مرغوب فيه ويلقي معارضة قوية من روسيا.

(زاد، 1997 : 113)

ويخلص الباحث إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أصبحت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق ، تمثل القوة الدولية الأولى التي تلعب دوراً مؤثراً في القضايا الدولية. من هنا ونتيجة لأهمية منطقة آسيا الوسطى في الإستراتيجية الأمريكية المتعلقة في قارة آسيا ، وتزايد الحاجة الأمريكية إلى موارد الطاقة من النفط والغاز ، والأهمية الإستراتيجية لموقع المنطقة بالقرب من أفغانستان وإيران ومحاولة الضغط على الصين وروسيا ، فقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بعد حصول هذه الدول على استقلالها باستخدام الإدارة الاقتصادية من خلال المساعدات والمنح والدعم لكافة الدول، وكذلك العمل على تقديم الدعم العسكري لهذه الدول .

ومن خلال تفسير الإستراتيجية الأمريكية والخطط المعدة للسيطرة على منطقة أوراسيا فإن الحرب على أفغانستان لم تكن مجرد رد فعل تلقائي على هجمات 11 سبتمبر 2001 لأن التجهيزات وخطط العمليات العسكرية كانت معدة وتنظر لحظة الانطلاق للحرب وتحت اي مبرر، من أجل الهدف الإستراتيجي وهو إرساء قواعد عسكرية أمريكية في منطقة أوراسيا بما تتمثله من أهمية بالنسبة للأمن القومي الأمريكي سواءً على صعيد أمن الطاقة أو حماية مصالحها لاعتبارات جيوستراتيجية تتعلق بأهمية المنطقة ودورها في النظام الدولي الجديد .

الفصل الخامس

مصالح الصين الإستراتيجية في آسيا الوسطى

شكل استقلال جمهوريات آسيا الوسطى في بداية التسعينيات أحد أهم المتغيرات الرئيسية التي شهدتها العالم، وكما ذكرنا سابقاً فإن تلك المتغيرات كان لها تأثير بارز على استراتيجيات الدول الكبرى، ومن ضمنها الصين ، حيث أصبحت آسيا الوسطى بعد انهيار الاتحاد السوفييتي السابق تحظى باهتمام كبير في السياسة الصينية ، وقد ظهرت ملامح سياسة صينية جديدة تجاه المنطقة إدراكاً منها بأن الخريطة الجيوسياسية لآسيا الوسطى قد تغيرت، ولهذا السبب فإن السياسة الصينية تجاه المنطقة تتطرق من اعتبارات ذات أبعاد اقتصادية وسياسية وأمنية وهو الأكثر أهمية بالنسبة للصين ، خاصة وأن موقع المنطقة وما يحتويه من تركيبة إثنية ذات امتدادات مع الحدود الصينية باتجاه إقليم زينغ يانغ (تركستان الشرقية) الغني بموارد الطاقة، وهذا ما يجعل الصين في وضع حساس في تعاملها مع المنطقة، خاصة في ظل تخوفها من تسامي الأصولية الإسلامية وانعكاساتها، وفي سبيل ذلك اختارت مواجهة تلك التهديدات الأمنية بإيجاد حلول ذات أبعاد سياسية واقتصادية تتضمن تعزيز علاقاتها مع دول الجوار في محاولة لتأمين استقرار المنطقة.

ولا شك في أن الصين قلقة من الوجود الأمريكي في وسط آسيا حيث النفط والغاز الطبيعي المهم للصين التي يتزايد اعتمادها على الطاقة المستوردة من الخارج، وهذا يفسر سياسة الصين وموقفها من العقوبات الاقتصادية على إيران وسياسية واشنطن تجاه إيران، حتى روسيا قلقة من نفوذ الولايات المتحدة في منطقة تُعرف في الإستراتيجية الروسية بمنطقة الجوار الجغرافي في التطبيق على الجمهوريات السوفيتية السابقة مبدأ "مونرو الروسي" كمنطقة للنفوذ الروسي، وترى أن الوجود الأمريكي يهدد الأمن القومي الروسي، كما ترى الصين أنه يهددها في وقت تداخلت وتشابكت المصالح الإستراتيجية وترابع دور الولايات المتحدة.(البرصان، 2011: 22).

سعت الصين إلى توسيع نفوذها في منطقة آسيا الوسطى من خلال التركيز على الأدوات السياسية والاقتصادية في علاقاتها مع دول المنطقة وكذلك العمل على تعزيز مجالات التعاون مع دول الإقليم ، ولتناول الدور الصيني في منطقة آسيا الوسطى سوف يتم تقسيم الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول: أسباب تزايد الاهتمام الصيني في منطقة آسيا الوسطى
المبحث الثاني: أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الصينية في منطقة آسيا الوسطى

المبحث الأول

أسباب تزايد الاهتمام الصيني في منطقة آسيا الوسطى

تعتبر الصين من أوائل الدول التي قامت بالاعتراف بدول آسيا الوسطى بعد استقلالها عن الاتحاد السوفييتي السابق في العام 1991م وقد أقامت معها علاقات دبلوماسية قوية وتبادلـت معها الزيارات الرسمية، وخلال الزيارات التي تمت بينها وبين هذه الدول تـم الإشارة إلى ضرورة التعايش السلمي وتحقيق الرخاء المشترك ودعم الاستقرار والأمن الإقليمي، وقام الرئيس التركماني ينزاوف بزيارة رسمية للصين في نوفمبر من العام 1992م وأنشاء تلك الزيارة تم الاتفاق بينهما على إنشاء خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من تركمانستان إلى الصين، وتم افتتاح خط للنقل الجوي بين البلدين وتم كذلك مناقشة بناء خط رئيسي للسكك الحديدية بينهما، حيث قامت بتوقيع الكثير من الاتفاقيات مع هذه الدول ومنها اتفاقية لضبط الحدود مع كازاخستان وكان ذلك في عام 1994م ، وكذلك قامت في العام 1999م بتوقيع اتفاقيات مع دول منطقة بحر قزوين لإعادة ترسيم الحدود المشتركة معها ، وكذلك قامت بتوقيع مذكرة تفاهم مع دول المنطقة فيما يتعلق بالشؤون الأمنية والعسكرية ، كما سـعـت الصين إلى التنسيق مع دول المنطقة وخاصة كازاخستان للتعاون فيما بينهما في مجال مشروعات التنمية المشتركة لتجريمحركات الانفصالية في زينغيانغ (سليم، 1998 : 332).

من هنا يحاـول الباحـث في هـذا المـبحث تسـليط الضـوء عـلـى العـوـامـل والمـعـيـّـرات المؤثـرة عـلـى تـطـور الـاـهـتمـام الصـينـي بـمنـطـقـة آـسـيا الوـسـطـى من خـلـال المـطـالـب التـالـية :

المطلب الأول : العوامل التي اسهمت في الاهتمام الصيني بـآسـيا الوـسـطـى

المطلب الثاني : المصالح الصينية في منـطـقـة آـسـيا الوـسـطـى

المطلب الأول : العوامل التي أسهمت في الاهتمام الصيني بـآسيا الوسطى

هناك مجموعة من العوامل التي أسهمت في تزايد الاهتمام الصيني بالمنطقة ، وأن هناك عوامل كثيرة ومتباينة لعل أبرزها ما يلي :

العامل الأول: مخاوف الصين من أن يؤثر صعود النزعة القومية و الدينية في دول آسيا الوسطى و ما يتصل بها من صراعات على استقرار إقليمها الغربي المتاخم لهذه الدول (إقليم سينغيانغ) و المعروف تاريخياً باسم تركستان الشرقية ، حيث تعيش غالبية مسلمة ترتبط بروابط إثنية و ثقافية ولغوية مع سكان آسيا الوسطى ، وتنشط نحو خمس حركات انفصالية إسلامية بحسب اعتراف من بكين في عام 2003 . والمعروف أن نشوء كيانات إسلامية مستقلة في آسيا الوسطى أعطى دفعه معنوية قوية لهذه الحركات ، تضاعفت في عام 1996 بظهور نظام طالبان الأفغاني الذي أنتهج سياسة احتضانها ودعمها وتدريب مقاتليها. إن قلقها لم ينته في ظل تنامي موجة الإرهاب المسلح العابر للحدود واستمرار الحركات الإسلامية الراديكالية في أوزبكستان وطاجيكستان في مشاغبة حكوماتها سعيًا وراء الإطاحة بها وإقامة أنظمة بديلة مشابهة لنظام طالبان. ومن ناحية أخرى فإن ارتياح الصين بزوال حكم طالبان رافقها القلق من التوأجد الأمريكي في أفغانستان أي على مقربة من حدودها الغربية ، بكل ما يعنيه ذلك من قلق مبعته سياسات واشنطن الضاغطة من أجل تحقيق الديمقراطية والإصلاح السياسي.(المدني،2005:3)

العامل الثاني: تنظر الصين إلى آسيا الوسطى كمصدر مهم للطاقة التي تتراكم حاجة الصين إليها يوماً بعد يوم في ظل نموها الاقتصادي الصاعد و لا سيما منذ عام 1993 الذي شهد تحولها إلى دولة مستوردة للنفط. ويكفي أن نعرف أن كل إضافة إلى الناتج المحلي الصيني بنسبة 1 بالمئة يعني زيادة في استهلاك الطاقة بنسبة 0.528 بالمئة، والمعروف أن منطقة آسيا الوسطى تحتوي على كميات كبيرة من النفط و الغاز بإمكانها سد جزء من حاجات الصين بكلفة أقل نظراً للقرب الجغرافي ما بين المصدر و المستورد. ولهذا السبب سعت الصين إلى المنافسة المتزايدة على الاستثمار بbillions الدولارات في اكتشاف وإنجاز ونقل وتكرير النفط والغاز في المنطقة منذ أواسط التسعينات ولا سيما في كازاخستان. وكذلك الحديد ومعادن أخرى من تلك التي تتزايد حاجة الصين لها في ظل توسيعها الهائل في البناء والإنشاءات ، وتملك دول آسيا الوسطى كميات كبيرة منها.(المدني:4:2005)

العامل الثالث: اهتمام الصين باستتاب الأمن على حدودها الطويلة مع أقطار آسيا الوسطى وروسيا الاتحادية التي تصل أطوالها الإجمالية إلى 7500 كيلومتر. ومن هذا المنطلق سعت بكين إلى تفاهمات ثنائية وجماعية من أجل المحافظة على الوضع القائم وخلق مناطق حدودية منزوعة السلاح ، على الرغم من مطالبها التاريخية في أراض تبلغ مساحتها أكثر من نصف مليون كيلومتر مربع ، وتقول أنها خسرتها كنتيجة لمعاهدات غير متكافئة بين الصين وروسيا في القرن التاسع عشر. (عبد المنعم : 6:2003)

العامل الرابع: حرص الصين على لعب دور مهم في تنمية اقتصاديات دول المنطقة وربطها بالإقتصاد الصيني ، ليس لأن ذلك من شأنه ضمان الاستقرار وكبح جماح التطرف المدفوع بداعف الفقر والإحباط وتأمين إمدادات الطاقة من آسيا الوسطى إلى الصين دون مُعوّقات فحسب، وإنما أيضاً بسبب ما سيت mismatch عن التنمية من أسواق للصادرات الصينية وبالتالي مصادر جديدة وقوية للدخل. ومن ناحية أخرى فإن التنمية و ما يرافقها من استقرار يعني إمكانية استغلال الصين لآسيا الوسطى كمبرج اقصر لتجارتها مع دول الاتحاد الأوروبي التي شهدت نمواً مضطرباً في السنوات الأخيرة ، وإمكانية استعمال دول المنطقة لمنافذ الصين البحرية في التصدير إلى اليابان و كوريا.(المدنى،2005،5)

العامل الخامس: رغبة الصين في تحجيم روابط دول آسيا الوسطى المت坦مية مع الولايات المتحدة. وتنظر بكين إلى تلك الروابط بعين القلق و فسّرتها على أنها جزء من مخطط حلف شمال الأطلسي للتوسيع شرقاً. وترسخت هذه النظرة أكثر بعد إطلاق شراكة ما بين شمال الأطلسي ودول آسيا الوسطى (باستثناء طاجيكستان) وتأسيس واشنطن لقواعد عسكرية في المنطقة وقيام قواتها منذ عام 1996 بمناورات عسكرية مشتركة مع قوات كازاخستان و قرغيزستان و أوزبكستان ، إضافةً إلى العمل الدؤوب من جانب شركات الغرب النفطية العملاقة للدخول في المنطقة كمستمرة في صناعة النفط و الغاز. على أن هذه السياسة الصينية ليست موجهة نحو واشنطن وحدها. فالصينيون قلقون من محاولات موسكو ، ولا سيما منذ مجيء فلاديمير بوتين رئيساً لروسيا لإحياء روابطها التقليدية بدول آسيا الوسطى شاملة التعاون العسكري والتكنولوجي النووي.(المدنى:3:2005)

ويمكن إضافة آخر لعب في البدايات دوراً محورياً في مسارعة الصينيين إلى توجيه أنظارهم نحو المنطقة ، ألا وهو القلق الناجم عن امتلاك بعض دول آسيا الوسطى لترسانة من الأسلحة النووية والبالлистية الموروثة من الحقبة السوفيتية ، ولا سيما كازاخستان التي ورثت الجزء الأكبر من هذه الترسانة بعد روسيا. وقد تعافت الصين مع إيران وتركيا

للمواجهة المخاطر والتهديدات المتمثلة بوجود تلك الأسلحة في أيدي دول ناشئة ومضطربة أمنياً على مقربة من أراضيها ، الأمر الذي أفضى إلى توقيع الأخيرة في عام 1995 على معاهدة منع الانتشار النووي وتخليصها من أسلحة الدمار الشامل. أما ما تبقى من هذا الملف فقد تم التعامل معه من خلال منظمة شنغهاي للتعاون التي تأسست في عام 2001 من الصين وروسيا وكازاخستان وقرقازستان وطاجيكستان إضافة إلى أوزبكستان ، بهدف معلن هو التعاون الاقتصادي من أجل التنمية والرخاء والاستقرار ، وآخر مُعَلَّف هو التنسيق والتعاون الأمني من أجل تثبيت الحدود القائمة ومحاربة الإرهاب والحركات الانفصالية وتجارة المخدرات وتبييض الأموال. (عاطف: 2006: 84).

المطلب الثاني : المصالح الصينية في منطقة آسيا الوسطى

يبلغ طول الحدود بين الصين ودول آسيا الوسطى الثلاث ، كازاخستان و قرغيزستان وطاجيكستان ، أكثر من 3000 كيلومتر ، وهناك العديد من القوميات العابرة للحدود بينهما ، فأي شكل أو مستوى من التقلبات والتغيرات على الأوضاع الداخلية في هذه الدول سيكون لها بكل تأكيد ، تأثير مباشر على المصالح الصينية وذلك لاعتبارات التالية:(ZHAO,2006)

أولاً: الإعتبارات الأمنية: أثبتت الحقائق التاريخية أن الأمان في القطاع الغربي للصين ومنطقة آسيا الوسطى يرتبطان معاً ارتباطاً وثيقاً ، فمنذ أن تم توحيد سينغيانغ في عهد أسرة تشينغ تشاو عام 1759 ، ولغاية نهاية عهد هذه الأسرة عام 1911 ، وقع في سينغيانغ الصينية أحداث شغب كبيرة وصغيرة، غالبيتها لها علاقة مباشرة مع بعض القوى في آسيا الوسطى ، في الواقع أن الأوضاع الأمنية في دول آسيا الوسطى تُفرز تأثيراتها على الأمن في المناطق الغربية للصين فإن عدم استقرار الأوضاع السياسية في هذه الدول إضافة إلى الاضطرابات واللاقات الإقليمية التي قد يولدها تنافس وصراع الدول الكبرى تُشكّل مجتمعةً تهديدات على الأمن القومي الصيني. ففي حال وقوع اضطرابات في منطقة جنوب آسيا مثلًا من الصعب جداً أن لا تتأثر الصين بهذه الصراعات .(المدني،2005).

من ناحية أخرى أن القوى الداعية إلى استقلال " تركستان الشرقية " المهددة للأمن القومي الصيني والمتواطئة مع تنظيم " القاعدة " والحركة الإسلامية الأوزبكية وغيرها من المنظمات المتطرفة الأخرى ، قد دبرت حوادث إرهابية أكثر من مرة في منطقة سينغيانغ الصينية (تركستان الشرقية) ، وتنفذ من منطقة آسيا الوسطى كجبهة أمامية وقاعدة إنطلاق لها لتجزئة الصين وتمزيق وحدتها ، فإذا ما أرادت الصين حل مشكلة " القوى الثلاث " بما فيها

منطقة " تركستان الشرقية " فإنها ستواجه الكثير من الصعوبات بعيداً عن تنسيق ومساعدة دول آسيا الوسطى (ZHAO,2006).

وفي أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر دخلت القوات العسكرية آسيا الوسطى ورابطت فيها، وعادت القواعد العسكرية الأمريكية على مقرية من سينغيانغ الصينية الأمر الذي أدى إلى حدوث تغيير في مكانة ووضعية منظومة دول آسيا الوسطى ذات الأهمية الإستراتيجية للصين، وبذلك ازدادت التهديدات الأمنية التقليدية التي تواجه المناطق الغربية للصين.

ثانياً: الاعتبارات الاقتصادية: تعتبر العلاقات الاقتصادية جزءاً مهماً من العلاقات الدولية المعاصرة ، سواءً أكانت الصين سريعة النمو اقتصادياً أم دول آسيا الوسطى حديثة الإستقلال كلاهما في أشد الحاجة إلى تحريك عجلة التعاون الاقتصادي القائم على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة (ZHAO,2006) .

وإذا نظرنا إلى الحركة التجارية بين الصين ودول آسيا الوسطى الخمس نجد أن إجمالي حجم التبادل التجاري بينها وبين الصين لم يتجاوز الأربعة مليار دولار اميركي عام 2003 ، وهذا الرقم ليس ب الكبير إذ يحتل فقط 0.5 % من اجمالي التجارة الخارجية الصينية ، ولكن الأهم يكمن في أنَّ معظم الواردات الصينية من دول آسيا الوسطى هي من المواد الخام التي تفتقر إليها الصين ، وإذا نظرنا إلى الأمر من زاوية بعيدة المدى نجد أن الواردات الصينية من البترول والغاز الطبيعي سترداد بشكل كبير ، وهذا ما سيساعد الصين على حل مسألة النقص في المواد الخام وفي نفس الوقت بوسع دول آسيا الوسطى استيراد احتياجاتها المحلية من السلع الإستهلاكية و غيرها من المنتجات الصينية الأخرى .

وفي مجال التعاون الاقتصادي و التكنولوجي ، فإن الاستثمارات الصينية في دول آسيا الوسطى قد لعبت دوراً إيجابياً في حل ما تعاني منه دول آسيا الوسطى من نقص في رؤوس الأموال . فقد قدمت المؤسسات المشتركة التي انشأتها الشركات الصينية في دول آسيا الوسطى، شركة أكسجيوبيسك للبترول والغاز الطبيعي في كازاخستان و شركة صناعة عدّادات المياه في أوزبكستان و غيرها من الشركات الأخرى، ومساهمات ملحوظة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الدول المعنية ، ونالت التقدير والإحسان منها. بالنسبة للصين فإنَّ دول آسيا الوسطى تُشكّل معياراً ، لا يمكن تجاوزه أو الاستغناء عنه، لأوروبا ومنطقة

غرب آسيا ، فهي شريان مواصلاتها. فلا يمكن للصين تنشيط هذا الشريان بعيداً عن التعاون مع دول آسيا الوسطى . (عاطف، 2006:85)

لقد شهد اقتصاد دول آسيا الوسطى نمواً سريعاً في السنوات القليلة الماضية، حيث أعاد البترول على البعض منها أرباحاً طائلة. واستطاعت كازاخستان جمع رؤوس اموال بما يوهلها للاستثمار في الخارج ، خاصة وأن الحكومة تشجع على تنمية الأسواق الخارجية ، بينما تأمل الصين مشاركة المؤسسات الأجنبية في مشاريع التنمية في المناطق الغربية الواسعة (ZHAO,2006)

المبحث الثاني

أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الصينية في منطقة آسيا الوسطى

أقامت الصين ودول آسيا الوسطى علاقات جيدة خلال العقود الماضية تميزت بحسن الجوار و خلافاً لأهداف الدول الأجنبية الأخرى في آسيا الوسطى ، فإن الصين لا تسعى إلى الوجود العسكري فيها أو النظر إليها على أنها مناطق نفوذ لها بل أن الأهداف التي تسعى إليها الصين واضحة جداً ، بحيث تأمل أن يستتب الاستقرار وتحقق التنمية في منطقة آسيا الوسطى، والمحافظة على علاقات صداقة مستديمة وعلى تعاون وثيق في جميع المجالات، بما يلور وضعاً يساعد على تدعيم الأمن القومي ومسيرة التنمية الاقتصادية في الصين.

من هنا يحاول الباحث تسليط الضوء على أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الصينية في منطقة آسيا الوسطى من خلال مطلبين:

المطلب الأول : الجانب السياسي والعسكري

المطلب الثاني : الجانب الاقتصادي

المطلب الأول : الجانب السياسي والعسكري

تُسهم سياسية الصين في المرحلة الحالية تجاه مسألة بناء الثقة المتعددة الأطراف في السياسية الإقليمية وترحب اليابان بمثل تلك السياسة من خلال دعمها للانخراط الصيني الإيجابي في مسألة الأمن لمنطقة دول آسيا الباسيفيكي.

ومع انتهاء الحرب الباردة، شعرت الصين وهي من القوى الآسيوية ذات التقل الدولي بالحاجة إلى إعادة تنظيم الرؤية الإستراتيجية لآسيا عامة وآسيا الوسطى خاصة. وعلى النقيض من الاتحاد السوفيتي (السابق) لم تتعكس توجهات الصين الاقتصادية الليبرالية على المجال السياسي. وباستثناء حركات المعارضة التي نشطت في التبت حققت الصين في فترة ما بعد الحرب الباردة نمواً اقتصادياً كبيراً دون أن تشهد تحولات سياسية داخلية مؤثرة على موقعها في النظام الدولي. فلنمو الاقتصادي الضخم والقوة الديموغرافية الهائلة التي تمتلكها الصين إضافةً إلى كونها عضواً دائمًا في المجلس الأمن، أدى إلى تطوير رؤى إستراتيجية ذات معيار آوراسيوي، وقد اتجه بعض الخبراء الإستراتيجيين الغربيين ومنهم هينتون، إلى إبراز الصين بوصفها قوة مهمة في المعسكر المحتمل المعادي للغرب، فإن بعض الخبراء الاستراتيجيين، مثل بريجنسي، يتبنون خطاباً مفاده أنّ ساحة التأثير الجيوسياسي الصينية المتزايدة لن يمكنها الاصطدام مع المصالح الأمريكية في آوراسيا، بل وعلى النقيض من ذلك سيكون من الممكن تحقيق توافق بين الصين وهذه المصالح. (أوغلو، 2011)

إنَّ حالة عدم التوازن بين مصادر المواد الخام والبنية الديمocrاطية في الصين صاحبة أكبر كثافة في العالم وبين آسيا الوسطى يسبغ على المنطقة أهمية كبرى في الحسابات الصينية الإستراتيجية في البعدين المتوسط وطويل المدى وترى الصين بضرورة إقامة ارتباط استراتيجي على المدى البعيد من خلال توسعها الاقتصادي والديمغرافي في شرق آسيا وبين وفرة المصادر الطبيعية في آسيا الوسطى والشرق الأوسط، وتسعى وبالتالي إلى تفعيل مصادرها الداخلية وارتباطاتها الخارجية على حد سواء ويتضمن الموقف الذي ستتخذه الصين في التوازنات الإستراتيجية العالمية عناصر من شأنها أن تؤثر أيضاً على توازنات الشرق الأوسط والباسيفيك بقدر تأثيرها على بنية القوة في الداخل الآسيوي، وتشكل آسيا الوسطى ساحة تلقي فيها هذه الحسابات الإستراتيجية .

إن العلاقات الداخلية والخارجية بالنسبة للصين تجعل الانتقادات التي توجه للصين من قبل النظام الدولي، وفي مقدمته الولايات المتحدة، بسبب العديد من العناصر العرقية واللغوية في المناطق التي تضم شعوباً مختلفة عن الكتلة المركزية للصين مثل تركستان الشرقية والتبت ومنغوليا الداخلية نقاط ضعف صينية ولذا تسعى الصين لإخفاء ضعفها في هذه الملفات الحساسة من خلال حصولها على وضع مؤثر في توازنات آسيا الوسطى. (أوغلو، 2011: 513).

تعتبر الصين إحدى القوى الرئيسية التي تسعى إلى الاستفادة من إرث الاتحاد السوفيتي (السابق)، وفي طور جهودها للتحديث ركزت على إعادة تشكيل اقتصادها وتطويره وعلى سياسية الانفتاح، واعتبار السلام والاستقرار الدولي والإقليمي عنصراً مهماً في السياسة الصينية، مما شجّع الصين على إقامة علاقات جيدة مع جيرانها. ووضعت الصين خمسة اعتبارات في تعاملها مع دول المنطقة: (سليم، 1998: 15)

1. يدرك الساسة الصينيون الأهمية الإستراتيجية لدول المنطقة في المرحلة القادمة ومدى تأثيرها على العالم وخاصة في مجالات الطاقة.

2. تعتبر دول المنطقة جزءاً من أورآسيا، فهم يلعبون دور الرابط ليس من منطق جغرافي فقط بل من منطق ثقافي وسياسي.

3. إعطاء الأولوية للعلاقات الثنائية مع دول منطقة آسيا الوسطى.

4. العمل على توسيع شبكة علاقاتها وتعاونها عبر الحدود من زينغيانغ، والاهتمام بالاستقرار وتطوير الإقليم.

5. لديها علاقات صداقة وتواصل مع دول آسيا الوسطى منذ العصور القديمة، وقد ربط طريق الحرير بينهما وبين تلك الدول، و من ناحية أخرى، بادرت الصين للاعتراف بهذه الدول كما ذكرنا سابقاً، وإقامة علاقات دبلوماسية معها وتبادل الزيارات الرسمية، وقد تمت الإشارة خلال الزيارات إلى ضرورة التعايش السلمي وتحقيق الرخاء المشترك ودعم الاستقرار الإقليمي، وتطورت العلاقات في بداية التسعينيات وتم توقيع عدد من الاتفاقيات، في عام 1994 وقعت مع كازاخستان اتفاقية لضبط الحدود بينهما، وفي عام 1999 أبرمت الصين سلسلة من الاتفاقيات لاعادة رسم الحدود المشتركة مع دول المنطقة (سليم، 1998: 16)

وَقَعُّ الخبراء العسكريون في دول المنطقة مذكرة تعاونية مع الصين فيما يتعلق بالشؤون الأمنية والعسكرية وعندما تأسست منظمة شنغياي التي تضم الصين وروسيا وكازاخستان وأوزبكستان وطاجكستان وقرغيزستان، ووقعوا اتفاقية لبناء الثقة في الشؤون العسكرية، وتنص الاتفاقية على عدم مهاجمة الجيوش الموجودة على الحدود بعضها الآخر، وأن لا تكون هنالك مناورات عسكرية على الحدود باتجاه الطرف الآخر، وعلى كل من الطرفين أن يبلغوا عن النشاطات العسكرية بحدود 100كم، وأن يتم دعوة مراقبين عند التمارين العسكرية والاتفاق على وحدة الأراضي الصينية ومكافحة التطرف الديني، ودعم روسيا في المسألة الشيشانية ، وقد انتبه الأعضاء إلى قضايا التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري خاصة بعد بناء مشاريع طرق وسكك جديدة، ومن المرجح في الفترة القادمة انضمام إيران إلى المنظمة. (عمر، 5:2006)

المطلب الثاني : الجانب الاقتصادي

تحاول الصين تقديم نفسها كنموذج تتموي قائم على اقتصاد السوق الاشتراكي، باعتباره النموذج الأصلح لدول المنطقة، ومحاولة مزج التراث الاشتراكي لدول المنطقة مع التطلعات الليبرالية الرأسمالية ، ووضعت الصين خطوط عامة لتحديد العلاقة مع كازاخستان(سليم، 1998:118).

1. التكافؤ والمنفعة المتبادلة.
2. توسيع أشكال التعاون.
3. استخدام المصادر المحلية.
4. تطوير النقل وبناء طريق الحرير الجديد.
5. تقديم مساعدات اقتصادية محددة كمؤشر للصداقة وتعطي الصين الأولوية في التعامل الاقتصادي والتجاري مع دول المنطقة، حيث تعتبر اقتصاديات الطرفين مكملة لبعضها البعض وليس منافسة، وقامت الصين بإنشاء خطوط سكك حديد وعدد من الموانئ في مقاطعة زينغيانغ، بالإضافة إلى بناء مطارات دوليين فيها، وتعتبر الصين ثاني أكبر شريك تجاري مع كازاخستان وقيرغيزستان وقد استطاعت الصين أن تحافظ على مصالحها في المنطقة من خلال الدبلوماسية الاقتصادية. إلا أنها تواجه بعض المشاكل في تعاملاتها التجارية والاقتصادية بسبب الظروف الاستثمارية الصعبة في المنطقة وفي حزيران 1997 حصلت شركة النفط الوطنية على حقوق ملكية وتشغيل حقل غرب كازاخستان.(العفوري، 2006:76)

وفي نفس العام وقّعت الشركة أكبر عقد استثماري لبناء خط أنابيب بطول 3000 كم من غرب كازاخستان إلى غرب الصين. كما وقّعت عقد لبناء خط أنابيب من (UZEN) إلى حدود تركستان. وأصبحت الصين جزءاً من المبادرة الكبرى الجديدة التي تدور منذ أواخر القرن العشرين في آسيا الوسطى، إلى النتائج الاستراتيجية التي ترتب على استقلال دول آسيا الوسطى بالنسبة للأمن الوطني الصيني، وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وجدت الصين على حدودها الغربية أربع دول جديدة هي: كازخستان، وقرغيزستان، وطاجكستان، بالإضافة إلى روسيا. وأصبحت قضية تسوية المشكلات الحدودية أكثر صعوبة ليس فقط بسبب تعدد الأطراف الطبوغرافية لمنطقة الحدود التي تقطع هضبة البامير، ولكن أيضاً بسبب تعدد الأطراف المفاوضة الجديدة، وبسبب مشكلة مصير إقليم زينغيانغ الذي يجاور آسيا الوسطى، فهذا الإقليم يقطنه 15 مليون نسمة، 60% ذوي أصول تركية إسلامية، 6 مليون من اليوغور، و5 مليون كازاخ، وحوالي 150 ألف قيرغيزي، ولهذه المجموعات العرقية صلات ثقافية وحضارية قوية مع أبناء عمومتهم في طاجيكستان وقرغيزستان التي تجاور الصين. ونظراً للتقارب الجغرافي واكتسابه العرقي، فقد احتد تأثير التيارات الاستقلالية من آسيا الوسطى إلى سينغيانغ بالإضافة إلى تأثير الحركات الإسلامية السياسية العاملة في طاجيكستان. اتبعت الصين مساراً واقعياً محافظاً لاحتواء تأثير الحماس القومي - الدينى الذي يحتاج آسيا الوسطى واستطاعت أن تحافظ على مصالحها الأساسية في آسيا الوسطى من خلال الدبلوماسية الاقتصادية وأنها لا تسعى للصراع مع قوى إقليمية أخرى للسيطرة على آسيا الوسطى، فالصين تضع مصالحها مع روسيا، وتسعى إلى احتواء التهديدات الآتية من بعض الحركات الشعبية في دول آسيا الوسطى، والوقوف في وجه الهيمنة الأمريكية على دول آسيا الوسطى والفقفاز (سليم، 2001، 330).

يخلص الباحث إلى أن اهتمام الصين بتعزيز علاقاتها مع دول منطقة آسيا الوسطى في الجانب السياسي، هو من منطلق أن الحفاظ على المصالح الأمنية والاقتصادية يجب أن يكون من خلال إيجاد علاقات سياسية متقدمة مع دول المنطقة، لهذا كان الاهتمام الصيني بإيجاد منظومة تجمعها مع دول المنطقة، وكان ذلك من خلال العمل على دعم إنشاء "منظمة شنغي" والسعى لإبرازها كمنظمة وحلف قوي على الساحة الإقليمية والدولية. كما وتنظر الصين إلى منطقة آسيا الوسطى على أنها جبهة مهمة من أجل أمن الطاقة والحد من النفوذ الأمريكي في المنطقة.

الفصل السادس

البعد الإقليمي للتنافس في منطقة آسيا الوسطى

أخذ التنافس في منطقة آسيا الوسطى بعداً إقليمياً ، حيث سارعت بعض دول الإقليم إلى إقامة علاقات مع دول المنطقة حديثة الاستقلال بعد انهيار الاتحاد السوفييتي السابق، فقد سعت تركيا إلى تصدير النموذج التركي الذي يحظى بالدعم الغربي إلى هذه الدول وتسعى أيضاً إلى استعادة تقلها في المنطقة من خلال الروابط العرقية والثقافية، مستغلةً عدم تأييد الولايات المتحدة الأمريكية للنموذج الإيراني والوقوف ضد قيام إيران بدور إقليمي مؤثر في المنطقة خشية من فرض هيمنتها السياسية ، إذ إنها تحظى بدعم روسيا والصين اللتين تدفعان إلى الوقف ضد النفوذ الأمريكي في المنطقة. وتندعم الولايات المتحدة الأمريكية الدور الإسرائيلي وتقوم بتمويله لتعزيز تعاون دول آسيا الوسطى معها من أجل ضمان مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وتحجيم دور القوى الإقليمية ، وقد بادرت إسرائيل لتعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي والأمني والتكنولوجي منذ استقلال هذه الدول، من هنا يحاول الباحث في هذا الفصل تسليط الضوء على بعد الإقليمي للتنافس في آسيا الوسطى من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول: دور إيران الإقليمي في منطقة آسيا الوسطى

المبحث الثاني: الدور التركي في منطقة آسيا الوسطى

المبحث الثالث: الدور الإسرائيلي في منطقة آسيا الوسطى

المبحث الأول

دور إيران الإقليمي في منطقة آسيا الوسطى

تقع إيران في قلب المنطقة الـزاخـرة بثروات النفط والغاز التي تبدأ من كازاخستان شرقاً وتنتهي في العراق غرباً وتبـداً من شمال بـحر قزوين شـمالاً وـتصل إلى دول الخليج العربي جنوباً، لـتـشكـل أكبر مخـزـون للطاقة الهـيدـروـكـربـونـيـة في العالم تعـتمـد عـلـيـها الـاقـصـادـات الـكـبـرـى في العالم خـصـوصـاً أـورـوبا وـآـسـيا لا سيـما اليـابـان وـالـصـين وـالـهـند.

تعتمـد سـيـاسـية طـهـران عـلـى اـمـكـانـات تـحـرك أـفـضـل تـجـاه جـمـهـوريـات آـسـيا الوـسـطـى، خـصـوصـاً تـرـكـمانـستان وـأـوزـبـكـستان وـطـاجـيكـستان. وأـبـرـز الـبـحـار المـفـتوـحة، وبـالتـالـي السـبـيل الإـسـترـاتـيـجي المتـاح لـتـطـوـير المـبـادـلات بـيـن هـذـه الجـمـهـوريـات وـالـعـالـم الـخـارـجـي، فـضـلاً عـن اـنـتـشـار الأـقـلـيـات الإـيرـانـية، وـالـرـوابـط الـقـافـقـاسـية الـعـرـيقـة، وـالـحـدـود الـطـوـلـية المشـترـكة.

وتـأتـي جـمـهـوريـة تـرـكـمانـستان في مـقـدـمة الطـموـحـات الإـقـلـيمـيـة الإـيرـانـية، اـفـتـحـت فـي "عـشـق أـبـاد" عـاصـمة الجـمـهـوريـة أـول سـفـارـة لإـيرـان في آـسـيا الوـسـطـى فـي شـبـاط/فـبرـاـير 1992. وـيرـجـع هـذـا الـاـهـتـام الـخـاص لـعـوـامـل عـدـة. أـهمـها الـحـدـود المشـترـكة الطـوـلـية (1100 كـيـلـومـتر) وـوـجـود نـحـو 2 مـلـيـون من التـرـكمـان في إـيرـان، أـي ما يـعـادـل نـصـف سـكـان تـرـكـمانـستان.

إـلـى الشـرـق من تـرـكـمانـستان اـنـتـعـشـت الـعـلـاقـات الإـيرـانـية مع جـمـهـوريـة أـوزـبـكـستان مـباـشـة بـعـد انهـيار الـاـتـحـاد السـوـفـيـيـتي (الـسـابـق). وـسـاعـد عـلـى ذـلـك المـكـانـة المـتـمـيـزة التـي بـقـيـت تحـظـى بـهـا التـقـافـة الفـارـسـية في أـوزـبـكـستان حيث تـقـع مدـيـنـتـا سـمـرـقـنـد وـبـخارـي أـهم مـدن التـقـافـة الفـارـسـية في آـسـيا الوـسـطـى، عـلـى الرـغـم مـن التـرـاجـع الـكـبـير الـذـي عـرـفـتـه مـنـذ مـطـلـع الـقـرن الـحـالـي نـتـيـجة لـإـهـمـال الـلـغـة الفـارـسـية لـصالـح الـلـغـة الـمـحـلـية وـالـرـوـسـيـة الـلـتـيـنـ أـصـبـحـتا لـغـات لـلـتـعـامـل الرـئـيـسـيـة، بـفـعـل التـعـيـّـرات الـاجـتمـاعـيـة وـالـقـافـقـاسـيـة الـعـمـيقـة لـلـسـيـاسـة السـوـفـيـيـة الـتـي عـمـلت عـلـى ضـرب الـرـوابـط الـدـينـيـة وـالـقـافـقـاسـيـة بـيـن الـمـجـال السـوـفـيـيـتي وـالـمـجـالـات الـقـافـقـاسـيـة وـالـحـضـارـيـة الـمـجاـوـرـة لـهـذـا الـمـجـال.

بـادرـت إـيرـان في شـبـاط 1992 إـلـى اـحـيـاء نـشـاط منـظـمة التـعاـون الـاـقـتصـادي الـتـي أـنشـئـت سـنة 1985، وـتـضـمـ كـلـاً من تـرـكـيا وـإـيرـان وـبـاكـسـ坦، خـلـفـاً لـمـنظـمة التـعاـون الإـقـلـيمـي لـلـتـنـمية الـتـي أـنشـئـت سـنة 1965 في إطار أحـلـافـ الـحـرب الـبـارـدـة. (اوـغـلو ، 2010: 508)

إلا أن طهران عملت على اضمام أذربيجان وتركمانستان وأوزبكستان وطاجيكستان وكازاخستان وقيرغيستان، ورفضت انضمam أرمينيا وجورجيا على الرغم من علاقاتها الجيدة بهما. وترجع هذه السياسة الانتقالية لطهران إلى طموحها إلى صوغ المجال الجغرافي ذي الأغلبية المسلمة.

من هنا يحاول الباحث في هذا المبحث تسلیط الضوء على نظرية إیران لمنطقة آسیا الوسطی من خلال المطالب التالية :

المطلب الأول: نظرية إیران لمنطقة آسیا الوسطی

المطلب الثاني: القضايا المشتركة بين إیران ودول آسیا الوسطی

المطلب الأول: نظرة إيران لمنطقة آسيا الوسطى

تنظر إيران إلى المنطقة بمنظور اقتصادي يرمي إلى استغلال ثروات المنطقة بشتى الوسائل فقد اقترحت إيران مد خطوط سكة حديدية وطرق مواسلات ووسائل إتصال بينها وبين جمهوريات آسيا الوسطى، وصولاً إلى ربطها بمياه الخليج العربي، ومن ثم المياه الدولية الحرة، وقد تجسد هذا العرض في اتفاقية وقعت في ديسمبر 1991 تلتها اتفاقية أخرى بين إيران وروسيا لإنهاء القيود الحدودية بين إيران وتلك الجمهوريات. (مقدمة الإسلام: 2011)

وقد عقدت الحكومة الإيرانية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) مؤتمراً حول التعاون الثقافي والتربوي والعلمي مع جمهوريات آسيا الوسطى في نوفمبر 1992م، مع التركيز على اللغة الفارسية والثقافة الإيرانية باعتبارها روابط إقليمية، وقد ركز المسؤولون الإيرانيون الذين خاطبوا المؤتمر على مركزية دور الإسلام الشيعي في علاقة بلادهم مع دول الإقليم، حيث إن العامل الديني يحمل في طياته عنصري التاريخ والثقافة، وقد دعا أولئك المسؤولون بمن فيهم وزير الخارجية، د. علي أكبر ولايتي إلى إحياء الهوية الأصلية لشعوب الإقليم، وتعزيز التعاون الإقليمي، والأمن الجماعي، من خلال إقامة إطار مؤسسي للتعاون الاقتصادي والسياسي والعلمي والثقافي الذي سيكون معيلاً للهيمنة ويجمع بين خصوصية احتياجات كل دولة والمصالح المشتركة فيما بين دول الإقليم، وقد أشار الدكتور ولايتي إلى الأبعاد العرقية، والثقافية، التاريخية والدينية للدور الإيراني في آسيا الوسطى مؤكداً على الانسجام الثقافي في ضوء الإرث الشيعي والثقافة الإيرانية واللغة الفارسية بوصفها سبلاً لتحقيق الاستقلال السياسي وتأكيداته. (مقدمة الإسلام، 2011)

ولذلك تقوم إستراتيجية إيران للحفاظ على هذه المصالح على التحالف مع روسيا، وتشديد التعاون معها لتكون من خلالها جسراً إلى هذه الجمهوريات، فشجبت أعمال المجاهدين وغيرهم من الجماعات الجهادية داخل هذه الجمهوريات.

اهتمت إيران بمنطقة آسيا الوسطى والفقفاز مع بداية تفكك الاتحاد السوفييتي (السابق) وما تبعته من تصاعد المطالب القومية، وظهور جمهوريات إسلامية على الساحة الدولية، وتحاول إيران أن تلعب دوراً مميزاً في المنطقة للاستفادة من المكاسب الاقتصادية والسياسية. وقد أدركت أهمية الدور الذي تلعبه تركيا في المنطقة مستغلةً التقارب الثقافي بين الجمهوريات الإسلامية المستقلة.

وترى إيران نفسها أنها القوة الطبيعية المرشحة للقيام بدور قيادي في المنطقة وذلك بحكم موقعها المتميز المتاخم لأذربيجان وتركمانستان، بالإضافة إلى الروابط الثقافية والعرقية والدينية التي تمت لأكثر من الفي عام. وتحرص إيران على تقديم نفسها كنموذج إسلامي يتسنم بالمرؤنة والطبيعة العملية والسلمية وقد سعت جاهدةً لإقناع دول المنطقة بأنّها لا تُشكل أي تهديد لنظمها السياسية وشجّعت القيادة الحاكمة قبول التعاون معها في مختلف المجالات، وقد استجابت بعض الدول وقبلت التعاون كتركمانستان وأوزبكستان وكازاخستان وقد عبر قادة هذه الدول عن رغبتهن في إقامة علاقات وثيقة معها. (العفوري، 2006: 77).

في عام 1991 قامت إيران بزيارات رسمية على مستوى وزارة الخارجية إلى دول منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين، ووّقعت عدد من الاتفاقيات لفتح فنصليات لها في عواصم تلك الدول وترتّب على توقيع الاتفاقيات فتح المعابر الحدودية وتخفيف القيود للحصول على تأشيرة لعبور الحدود. اهتمت إيران بإقامة علاقات وثيقة مع تركمانستان، وعمدت إيران إلى توثيق علاقتها مع أوزبكستان مباشرةً بعد انهيار الاتحاد السوفيتي (السابق) وساعد على ذلك الثقافة الفارسية المشتركة بين البلدين، وتخلّلت العلاقة لقاءات رسمية بين الطرفين، ووّقعت إيران عدد من الاتفاقيات، وأكّد الطرفين على الالتزام بعد التدخل بالشؤون الداخلية، ووّقعت إيران مذكرة تفاهم مع طاجيكستان لتسهيل التعاون الثنائي، ورغم اختلاف وجهات النظر بين الطرفين في المسائل الدينية، إلا أن هناك ثمة روابط ثقافية وتاريخية تربط بينهما. وتسعى إيران لطرح نموذجها لدى الأوساط السياسية الطاجيكية من منطلق اقتصادي لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وقد اكتسبت هذه القضية أهمية خاصة للطاجيك الذين يرغبون بتحقيق إصلاحات اقتصادية.

إن المصالح الإيرانية تلقي مع روسيا في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، وتنطبق إلى حد كبير خاصة في قضايا النزاعات الإقليمية في طاجيكستان وناغورنوكار أباخ وتقّدم طهران الدعم والمساندة لأرمينيا في نزاعها مع أذربيجان على إقليم ناغورنوكار أباخ وذلك لاعتبارات تاريخية ومصالح جيوسياسية، ولتقّدم صورة ايجابية ودعائية مضادة للدعائية التي تروج عن الصبغة الأصولية في السياسية الإيرانية. ودعمت روسيا في موقفها من المسألة الشيشانية، وأكّدت على حرصها في التوصل إلى تسوية سلمية قائمة على التفاوض ونبذ العنف. (العفوري، 2006: 78).

إن هذه الجغرافيا السياسية المتاخمة للعمق الشمالي لإيران تستحق تشكيل رقعة جيوسياسية متحدة لآسيا الوسطى القزوينية ويمكن الإشارة إليها بمنطق إيران آسيا الوسطى

القزوينية وهنالك عوامل تاريخية وثقافة وجغرافية تجعل من منطقة آسيا الوسطى القزوينية منطقة جغرافية واحدة وفق المصالح الجغرافية فتاريخياً تحفظ شعوب إيران وأفغانستان وطاجيكستان وأوزبكستان، وأجزاء من كازاخستان ومعظم شعوب القفاز بتجربة طويلة في العيش معاً في كومنولث الفدراليات الأخمنية والبارثية والساسانية قبل الإسلام وفي الخلافة العباسية، وكذلك في الإمبراطوريات الفارسية والتركية للسامانيين والسلجوقيين والغزنوبيين، ومؤخراً في الإمبراطورية الصفوية.

لقد خلقت تجربة أكثر من ألفي عام من التفاعل بين دول آسيا الوسطى ضمن كومنولث مُتحد سياسياً مزيجاً ثقافياً يربط بين تلك الدول في المنطقة الواحدة. وأضاف توسيع الإسلام شرقاً قوة دافعة جديدة لهذا المزيج الثقافي، مما دعمه أكثر حيث تشتراك إيران وطاجيكستان ومعظم أفغانستان وأجزاء من أوزبكستان بلغة واحدة وتهيمن مدن آسيا الوسطى مثل بخاري، بلخ، ترتف، سمرقند، خفية وخوازم على الآداب الفارسية باعتبارها مراكز تقليدية للفنون والعلوم الإيرانية (زاده، 1997: 41).

المطلب الثاني : القضايا المشتركة بين إيران ودول آسيا الوسطى

تبوا إيران موقعاً متميزاً بالنسبة لآسيا الوسطى، فهي متاخمة لأذربيجان وتركمانستان، كما تمتلك علاقات ثقافية تمتد لما يقرب من ألفي عام في المنطقة، مما جعلها صاحبة الدور الرئيسي في المنطقة، وتاريخياً كانت المنطقة موضوع نزاع بين الفرس والأتراك (القرن السادس عشر) ثم بين الفرس والروس (في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر) كما كانت شعوب المنطقة يتحدثون اللغة الفارسية قبل أن تتركها وديموغرافياً تشتراك إيران في إحدى القوميات، إذ يعيش فيها نحو تسعه ملايين آذري يحملون الجنسية الإيرانية، وتتمتع إيران بعلاقات قوية مع كل من روسيا وطاجيكستان وتركمانستان وأرمينيا ودعمتها في صراعها مع أذربيجان حول إقليم (ناجور نو قرة باخ) ودخلت في تحالف مع روسيا فهي لا تؤيد انفصال الشيشان عن روسيا في المنطقة، وهو ما تقابل روسيا بمواصلة التعاون العسكري مع إيران والوقوف معها في مواجهة النفوذ التركي وترى إيران أنها القوة الطبيعية المرشحة للعب دور قيادي في آسيا الوسطى، فهي تجاور تركمانستان وأذربيجان جغرافياً، وهي منفذها البري إلى الخليج العربي، ولها صلات ثقافية حضارية مع الطاجيك، إذ إنهم يتحدثون اللغة الفارسية. (جريدة البيان، 2002)

وشرعت إيران في تطوير علاقتها الثقافية مع دول آسيا الوسطى، وركّزت على الوجود الاقتصادي في آسيا الوسطى من خلال حزمة من السياسات الاقتصادية التي صممت لتطوير وجودها الاقتصادي في المنطقة وحرمان منافسيها من أي فرص للنجاح الاقتصادي في آسيا الوسطى.

وتولي إيران بدورها أهمية فائقة لحوض بحر قزوين ومنطقة آسيا الوسطى، من منطقات اقتصادية وجيوسياسية على حد سواء. ففكك الاتحاد السوفيتي (السابق) أظهر حفائق جيوسياسية جديدة في الجوار الشمالي لإيران، وأدى إلى تغيرات جذرية في المنطقة، تجلّت في بروز دول جديدة هناك تربط بعض شعوبها بإيران روابط تاريخية وإثنية ودينية ولغوية وثيقة، الأمر الذي طرح مهامات جديدة أمام السياسية الإيرانية. وبديهي أنّ دخول الولايات المتحدة بقوة حلبة الصراع في المنطقة وسعياً إلى السيطرة عليها، سواء من خلال شركاتها النفطية أو عبر فرض معايير جيوسياسية واستراتيجية جديدة فيها، يثير توجس طهران وقلقاً ويدفعها إلى التحرك بنشاط وتكثيف الاتصالات والمشاورات مع عدد من بلدان المنطقة، وخصوصاً مع روسيا. (زياب، 1998: 7-16)

وقد أوجد الانهيار السوفيتي فرصة ذهبية لإيران في الخروج عن طوق الحصار الأميركي المفروض عليها عبر التحرك نحو دول آسيا الوسطى وإيجاد أراضيات مشتركة معها على الصعيدين الاقتصادي والثقافي بعيداً عن شعارات الثورة الإسلامية التي طالما شكلت هاجساً كبيراً لدى أصدقاء إيران قبل أعدائها (تانب، 2007).

ويبدو أن مصالح إيران الإستراتيجية تتركز حالياً في الحفاظ على العلاقات السياسية الفعالة مع دول آسيا الوسطى بما يسمح بالتوسيع التجاري والاستثماري على المدى الطويل خصوصاً في مجال الطاقة، وفي الوقت نفسه لتساعد هذه العلاقات إيران في الخروج من العزلة الدولية والحصار الأميركي عليها، وتسعى إيران لتنفيذ هذه السياسة عبر العلاقات الثنائية مع كل دولة على حدة وكذلك في إطار التحالفات الإقليمية مثل منظمة التعاون الاقتصادي إيكو، ومنظمة شنغهاي للتعاون حيث تسعى إيران للانضمام إليها بدعم صيني وروسي رغم ما يعرضها حالياً من صعوبات بسبب الضغوط الأميركية.

وتحظى كل من تركمانستان وطاجيكستان باهتمام إيراني كبير نظراً للحدود المشتركة مع تركمانستان واللغة والثقافة المشتركة مع طاجيكستان، وأما بقية الدول فلم تتجاوز العلاقات

معها مستوى الرسميات والمعاملات العادلة، فالعلاقات مع تركمانستان تتمثل في:
(تائب، 2007)

- وجود مشاريع اقتصادية مشتركة في مجال الطاقة والغاز ونقلهما إلى الأسواق العالمية
- شبكة من الطرق وخطوط السكك الحديدية لربط تركمانستان ببقية دول آسيا وبرتوكيا ومنها إلى أوروبا.

لقد شُكِّلَ الصراع الإيراني الأميركي أحد أهم الأسباب التي تمنع دول آسيا الوسطى عن بسط علاقات وطيدة مع طهران، كما أن إيران لا تملك الإمكانيات اللازمة للعب في ملعب آسيا الوسطى مع لاعبين كبار مثل روسيا والصين والولايات المتحدة الأميركيّة، وربما هذا هو الذي دفع طهران للبحث عن أدوار ثانوية في المحور الصيني الروسي الجديد داخل منظمة شنغهاي وطالبت ببعضوية كاملة فيها، ومن المتوقع في المستقبل المنظور أن لا يحدث أي طفرة في العلاقات الإيرانية بآسيا الوسطى رغم بعض المشاريع الرامية لربط إيران بأوزبكستان وطاجيكستان عن طريق شمال أفغانستان وكذلك محاولة تصدير الغاز التركماني إلى الأسواق العالمية عبر إيران.

لدى إيران إمكانيات تُحرك أفضل تجاه جمهوريات آسيا الوسطى، خصوصاً تركمانستان وطاجيكستان، وأبرز هذه الإمكانيات يتمثل في عامل الجغرافيا الذي تعطي إيران طريق نحو البحار المفتوحة، وبالتالي السبيل الإستراتيجي المتاح لتطوير المبادرات بين هذه الجمهوريات والعالم الخارجي. (عمر، 1998: 101-118).

لفترة طويلة بقيت منطقة آسيا الوسطى والقوقاز مجالاً جغرافياً مغلقاً وبعيداً عن الصراع، والتنافس بين القوى بحكم الهيمنة المطلقة التي بسطتها الإمبراطورية الروسية ثم الاتحاد السوفييتي على هذا المجال الواسع إلا أن انهيار الاتحاد السوفييتي أدى مباشرةً إلى انبعاث هذه المنطقة وكان لذلك تأثير مباشر على واقع علاقات القوة في المنطقة إذ سرعان ما فتح المجال أما طموحات القوى المجاورة تركيا وإيران والصين وغير المجاورة ، الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الذي بقيت روسيا تحاول الإبقاء على نفوذها القوي خصوصاً بإعادة هيكلة علاقاتها مع المنطقة على أساس جديدة تكفل لها الاستقلال السياسي مع إيقاعها حزاماً أمنياً ومجالاً حيوياً خاضعاً لهيمنتها.

المبحث الثاني

الدور التركي في منطقة آسيا الوسطى

بدأت السياسية التركية تجاه منطقة آسيا الوسطى قبل الحرب الباردة في مناخ اندفاعي نحو المنطقة بقيادة عبد الحميد باشا ، ثم دخلت مرحلة تتسم بالتأني والعلانية إلى حد ما. غير أن هذه السياسة احتاجت إلى إعادة تقييم هادئ في ضوء التجارب المكتسبة خلال السنوات الماضية. وقد ركز هذا التقييم على العوامل المؤثرة على الوضع الدولي لآسيا الوسطى، وعلى مكانتها، ودور ذلك التحول في العلاقات مع تركيا، والمسارات التي ترتد بها القوى العالمية والإقليمية الأخرى لتطوير سياساتها في آسيا الوسطى. (أغلو، 2011:491)

تف آسيا الوسطى في مقدمة المناطق التي تأثرت تأثيراً ملماً بانهاء فترة الحرب الباردة، فقد تغيرت مكانتها في القوة الدولية والتوازنات الأوراسية تغيراً جزرياً نتيجة لانهاء نظام الثنائية القطبية وتفكك الاتحاد السوفييتي (السابق). حيث كانت عملية الاستقطاب الساكنة للحرب الباردة تحول دون تفعيل معايير التفاف الدولى في المنطقة إلا أن الجغرافيا السياسية للمنطقة والامتداد демографي التركي ومستويات الاحتياط من الموارد الطبيعية وخصوصاً النفط والغاز قد أعادت المنطقة إلى دائرة الاهتمام الإقليمي والدولي بما فيه التركي الذي يعتبر هذه الدول جزءاً من الأمن الإقليمي التركي من هنا بدأت تركيا تعتمد الأدوات السياسية والثقافية في توسيع نفوذها وتأثيرها في دول المنطقة.

ومثلاً تعززت وحدة المصير بين الدولة العثمانية وآسيا الوسطى نتيجة للضغط الروسي على الدولة العثمانية في بداية القرن الماضي، وعلى آسيا الوسطى أيضاً في سهوب القازاق، واعتباراً من منتصف القرن الثامن عشر تحول التقارب العثماني الهندي إلى اتفاق وجودي بفعل الاستعمار الإنجليزي الذي اتخذ من مصر والهند محاور له. أدت وحدة المصير هذه إلى تحول أقاليم الحضارة الإسلامية الأوراسية المت坦مية في القرن الخامس عشر والسادس عشر، إلى نطاق تضامني من أجل مكافحة الاستعمار ومناهضته، وتبنت هذه الرؤية الأوراسية كل من تيارات التerrick التي انتعشت داخل الدولة العثمانية وأقاليم آسيا الوسطى وتيارات الحركة الإسلامية المت坦مية في الدولة العثمانية ، ولقد عمل قادة الدولة العثمانية على تحويل وحدة المصير إلى قوة إستراتيجية رغبة منهم في اكتساب عمق أوراسي في مواجهة ضغوط القوى الغربية وقد استمرت تركيا في هذه السياسة بعد عام 1990 وحتى الان، من خلال التحالف مع بعض القوى الدولية والإقليمية لحفظ على دورها الإقليمي في تلك المنطقة

وقد تأثرت السياسة التركية تجاه آسيا الوسطى بمجموعة من التغيرات وسوف يتم تناولها في المطالب التالية:

من هنا يحاول الباحث في هذا البحث تسليط الضوء على الدور التركي في منطقة آسيا الوسطى وذلك من خلال المطالب التالية :

المطلب الأول: العامل الديموغرافي والجيواقتصادي

المطلب الثاني : مجالات التحرك التركي ودعائمه

المطلب الثالث : العلاقات الاقتصادية التركية مع آسيا الوسطى

المطلب الأول: العامل الديموغرافي والجيواقتصادي

إنّ واحدة من أبرز سمات آسيا الوسطى الديموغرافية تتمثل في قلة كثافتها السكانية وتتضح هذه السمة بجلاء عند دراسة مناطق ساحل سيبيريا في الشمال، وإذا ما أردنا أن نضرب أمثلة مقارنة نجد أن عدد سكان كازاخستان التي تزيد في المساحة على دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة هو سبعة عشر مليون 15/1 تقريباً من عدد سكان الاتحاد الأوروبي أو 60/1 تقريباً من عدد سكان تركستان الشرقية التي تبلغ مساحتها 1/6 من مساحة الصين تشمل هذه البنية السكانية على عناصر بالغة الأهمية بالنسبة للمسارات الإستراتيجية طويلة المدى ، فعند تناول أوراسيا بشكل عام نجدها عبارة عن دول تقع تحت ضغط كثافة سكانية عالية في المناطق الجنوبية والشرقية، فالصين مثلاً تجاوز عدد سكانها المليار نسمة وإيران ذات الكثافة السكانية مما يعني أن هذه المنطقة تكاد تكون أو ستصبح منطقة جذب للسكان من دول الجوار. (أوغلو، 2011: 498)

لقد كانت تركيا أكثر توفيقاً في التعامل مع أذربيجان لأسباب متعددة أولها الصراع الأرمني الأذري الذي وقفت تركيا بقوة مع أذربيجان مما أعطى لأنقرة فرصة لإيجاد موطن قدم في القفقاز والعمل المشترك مع الشركات الأمريكية لنقل النفط الأذري إلى أوروبا عبر خط باكو جيهان بتكلفة ثلاثة مليارات دولار الذي بدأ يضخ النفط إلى الأسواق العالمية في مايو/أيار 2006.(تانب، 2007)

وعلى أثر التحولات في النظام الدولي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 سواء على الصعيد الدولي أو المحيط الإقليمي لتركيا. فقد نجح التيار الطوراني المؤيد لجامعة الشعوب التركية في وضع الأساس الأيديولوجي للتأكيد على مكانة تركيا كقوة إقليمية عقب الانقلابات التي حصلت في محيطها المباشر: انفجار يوغوسلافيا، وتفكك الاتحاد السوفيتي والتحولات في القفقاز وخطر الأصولية الإيرانية واحتلال العراق.

فقد سعت تركيا منذ انهيار الاتحاد السوفيتي إلى توطيد علاقاتها مع كمنولث الدول المستقلة، مستفيدة من الروابط العرقية واللغوية التي تربطها ببعض الجمهوريات المستقلة، فبادرت إلى تبادل التمثيل الدبلوماسي مع غالبية هذه الدول. كما نجحت في إبرام أكثر من مائتي اتفاقية لدعم علاقاتها السياسية والاقتصادية والثقافية مع هذه الدول.(دياب، 2002: 158).

ومع تزايد الاحتياجات النفطية، وقعت كل من حكومات أذربيجان وجورجيا وتركيا، في 29 أبريل 2000، اتفاقاً في واشنطن لبناء خط أنابيب باكو تبليسي جيهان تحت الرعاية الأمريكية. وبالفعل، تم افتتاح الخط رسمياً في مايو 2005 بتكلفة وصلت إلى 4 مليارات دولار كما كان متوقعاً ليمتد بطول 1600 كم (دياب، 2002: 157). واستمر المسعى التركي للتوارد في تلك المنطقة، من خلال اقتراح أن تعبر خطوط أنابيب الغاز للأراضي التركية للوصول إلى البحر الأبيض المتوسط وقد وقع الطرفان التركي والإيراني في أوائل يوليو 2007 اتفاق تفاهم يضمن قيام تركيا باستغلال أحد الحقول المهمة الإيرانية من الغاز، على أن تقوم تركيا والاتحاد الأوروبي، من خلال شركات فرنسية وألمانية وبلجيكية، بتمويل إنشاء الخط الذي تتراوح تكلفة إنشائه المبدئية بين 2.7 و 3 مليارات دولار. ومن المخطط أن يتم نقل كميات تتراوح بين 30 و 35 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً، مقابل أن تحصل تركيا على حصة الغاز الطبيعي، التي تقدر بنحو 6 مليارات متر مكعب. بالإضافة إلى 800 مليون دولار سنوياً. وتدور في الساحة التركية أفكار حول إمكانية ربط خط أنابيب تركيا - تركمانستان بخط آخر من إيران إلى تركمانستان. (هلال، 2002: 16)

بالنسبة لتركيا فإن مرور الأنابيب عبر أراضيها يعود عليها بفوائد جمة اقتصادية وسياسية واستراتيجية، ويعزز موقعها دورها في المنطقة فمن الناحية الاقتصادية تعول تركيا على تحقيق درجة معينة من الكفاية النفطية تسمح لها بتقليل اعتمادها على نفط الشرق الأوسط، كما تعوض المداخل التي تخسرها من جراء إغلاق خط الأنابيب العراقي. (درويش، 2007: 18) ومن الناحية السياسية تشكل هذه الأنابيب في نظر أنقرة أدلة فعالة لتعزيز علاقاتها مع "العالم التركي" وجسراً حيوياً للتواصل معه بعد انقطاع دام قروناً. ومن الناحية الإستراتيجية تتشعّش أحلام تركيا بالتحول إلى دولة إقليمية كبرى، فهو يعزز موقعها كمركز وحيد أو شبه وحيد لنفط آسيا الوسطى والقفقاز إلى أوروبا وأمريكا، و يجعلها نقطة الوصل بين بلدان المنطقة والعالم الغربي، كما أن تقليل اعتمادها على النفط العربي يجعلها أكثر تحرراً في تعاملها مع العالم العربي، وبالتالي فإنها تراهن على استعادة موقعها الإستراتيجي. (شرف، 1998: 391).

بالرغم من أن تركيا لا تملك حدوداً مباشرة مع الشعوب المنحدرة من أصل تركي الواسعة الانتشار في آسيا الوسطى والقفقاز، ولا تسعى إلى ضم دول آسيا الوسطى، ولكنها تهدف إلى تطوير العلاقات معها وتقديم النموذج التركي للتنمية إلى تلك الدول. ويستند الدور التركي في آسيا الوسطى إلى الروابط اللغوية والتقاليد الدينية لتركيا بشعوب آسيا الوسطى،

باعتبار أنّ الأتراك أتوا في الأصل من آسيا الوسطى، وأنّ شعوب آسيا الوسطى تتحدث لغات متعددة ومنها اللغة التركية، كما أن غالبيتهم مسلمون سنة. (السمان، 2008: 25)

وتنسدد تركيا على دعم الولايات المتحدة لدورها في آسيا الوسطى باعتبار أنّ تركيا حليف أطلسي ، وقدر على تحجيم الدور الإيراني. وتسعى تركيا إلى حدّ دول آسيا الوسطى على تبني النموذج التركي للتنمية الاقتصادية، وهذا الأمر تحمس له بعض قيادات دول آسيا الوسطى. (سليم، 2001: 337).

المطلب الثاني : مجالات التحرك التركي ودعائمه

كان لنهاية الحرب الباردة بين المعسكرين أثر عميق في التوجهات السياسية الخارجية لتركيا، إذ فقدت دورها كموقع استراتيجي متقدم جداً في استراتيجية الحلف الأطلسي تجاه الاتحاد السوفيتي (السابق)، كما أنّ مساعيها الثابتة للانضمام إلى المجموعة الأوروبية لم تلق إلى الآن أي استجابة، وما زالت أوروبا تطالب تركيا بتوفير بعض المعايير لقبولها، ومنها مسألة حقوق الإنسان وطرح قضية الأكراد، إضافة إلى الشروط الاقتصادية المتعلقة بمستوى البطالة والتضخم (umar، 1998: 103).

كل هذه العوامل دفعت تركيا إلى التوجه بقوة للاضطلاع بدور قوة إقليمية محورها القفقاز وآسيا الوسطى، عبر إحياء الفكرة الطورانية ومشاعر التضامن بين الشعوب ذات الأصول التركية، هذه المشاعر سبق أن جرى تأجيجهما بقوة فترة ضعف الدولة العثمانية في محاولة لاستغلال الفراغ الذي نجم في حينه عن سقوط النظام القيصري في روسيا، وهي المشاعر التي عبر عنها كمال أتاتورك قائلاً: (سيشهد العالم بدھشة في يوم ما نھوض وسير هذه الامبراطورية غير المرئية التي ما زالت نائمة على مشارف آسيا).

المطلب الثالث : العلاقات الاقتصادية التركية مع آسيا الوسطى

أسفرت العلاقات القائمة بين تركيا وروسيا وإيران وباكستان والهند والصين في فترة ما بعد الحرب الباردة في هذا البناء الآسيوي الذي يُشكّل التوازنات المتداخلة في آسيا الوسطى عن نتائج أثرت في التوازنات الإستراتيجية في القارة، وفي التوازنات العالمية والإقليمية الداخلية فالمعابر والطرق المرورية ذات الطبيعة الإستراتيجية، التي تمتد من محور آسيا الوسطى إلى الحزام الطرفي وخطوط الطاقة والمواصلات والتجارة التي تقطع أوراسيا في الاتجاه الشرقي الغربي، وضفت قوى القارة والمنطقة في مواجهة بعضها ببعضها من آسيا

الوسطى إلى جنوب شبه القارة الهندية، من خلال الطرق المروoriaة التي تقع في أراضيها ممرات خير و خوجا ك شبه القارة الهندية، ثم تحول هذه الصراع مع انتهاء الحرب الباردة إلى حرب أهلية، شاركت فيها كافة قوى القارة والقوى الإقليمية بأشكال و درجات متفاوتة، ويعكس هذا الصراع في الأصل التوازنات الإستراتيجية القارية. وقد حمل هذا الخط طبيعية المنطقة الإستراتيجية الحاجزة منذ حملة الإسكندر الأكبر في آسيا وحتى الآن يبدو أنه من المتعذر أن يصل هذا الخط إلى الاستقرار دون أن يستند إلى التوازنات الإستراتيجية في آسيا الوسطى خاصة. (أوغلو، 2011: 516)

إنَّ التمزق الجيواقتصادي والجيسياسي الذي شهدته المنطقة في فترة ما بعد الحرب الباردة، إضافةً إلى الأزمات الداخلية التي تواجهها دول المنطقة المرتبطة بمشاكل الحدود والصراع على السلطة والنفوذ وكذلك التناقض الدولي والإقليمي في ظل ضعف البناء السياسي للدولة مما ترتب عليه تراجع قدرة هذه الدول على مواجهة هذه التحديات الداخلية والخارجية وترتب عليه ضعف و الوقوف أمام التوازنات العالمية والقارية، فالمسار الحساس الدقيق في توازن الداخل الآسيوي وحالة الاضطراب التي أفرزها التناقض التاريخي بين الروس والصين، دفعت أغلب دول آسيا الوسطى إلى صف الولايات المتحدة إذ يُعد للانتصارات الأمريكية في الحرب الباردة مبررات للتقرب مع هذه الدول، في إطار بحثها عن التقدير الدولي والنهضة الاقتصادية، فبينما سعت أوزبكستان بقوتها الديمقراطية حتى نهاية عقد التسعينيات لإقامة علاقات متينة مع روسيا، وقد تبنت كازاخستان دبلوماسية مرنَّة إداراكاً منها أنَّ تحقيق التوازن الروسي الصيني يُعد أمراً حتمياً لبقائهما وتسعي قرغيزستان للوقوف على قدميهما في الوضع التنافسي الديناميكي القاري من ناحية القوى الإقليمية الداخلية، مثل أوزبكستان وكازاخستان من ناحية أخرى. وذلك من ناحية بنية سياسية أكثر افتتاحاً، وتُعد قيرغيزستان نموذجاً مثيراً للانتباه من حيث توجهها الديمقراطي في المنطقة (أوغلو: 2011، 522).

تسعى تركيا التي وصلت نسبة النمو الاقتصادي فيها قرابة 10% سنوياً إلى البحث عن مصادر جديدة للطاقة تلبِي احتياجاتها الصناعية حيث تعتمد حالياً بشكل أساسى على روسيا وإيران ودول أخرى مثل الجزائر ونيجيريا. ومن المتوقع أن تصل احتياجات تركيا للغاز إلى 1.4 مليار متر مكعب خلال السنوات القادمة وبالتالي ترى أنقرة أنَّ أرخص هذه المصادر سرعاً هي الطاقة الموجودة في آسيا الوسطى وبحر قزوين، ومن ثم تتصبَّجُ الجهود التركية في تذليل كل المعوقات في هذا الطريق. إنَّ ما تصبُّ إليه أنقرة حالياً هو التحرك نحو جعل تركيا ممراً لأنابيب النفط والغاز من آسيا الوسطى والشرق الأوسط إلى أوروبا وبما

يشكل مشروع نابكو لمد خط أنابيب بطول 3300 كم وبقيمة 5.6 مليارات دولار من تركيا إلى أوروبا الغربية أحد أهم أدوات تحقيق هذه الإستراتيجية، وتعتبر كازاخستان أكبر شريك تجاري لتركيا حيث يصل حجم الاستثمارات التركية في مجال البناء قرابة خمسة مليارات دولار عبر أكثر من مائتي شركة تركية تنشط هناك كما أن انضمام كازاخستان عام 2006 لخط باكو جيغان لنقل نفطها إلى الأسواق العالمية يعتبر نصراً كبيراً لتركيا. (تانب، 2007)

وتعمل تركيا على مشاريع مشابهة لنقل الغاز التركماني إلى أوروبا عبر تركيا ومشاريع أخرى مشتركة مع إيران لربط أوروبا بآسيا الوسطى والصين عبر شبكة سكك الحديد. وتنشط تركيا كذلك في مجال التعليم والثقافة في آسيا الوسطى عبر سلسلة المدارس والجامعات التركية، كما أن هناك العديد من طلاب آسيا الوسطى الذين يدرسون في الجامعات التركية في إطار خطة الرئيس التركي الراحل تورغوت أوزوال لدعم الهوية والثقافة التركية في جمهوريات آسيا الوسط، وإن التحرك الإستراتيجي الكبير يحتاج إلى كثير من الإمكانيات البشرية والمادية التي قد لا تكون متوفرة لتركيا حتى تتمكن من اللعب بجانب روسيا التي تسعى للحفاظ على سيطرتها التقليدية على المنطقة والصين التي تتقدم بخطى مدرورة نحو منابع الطاقة حتى حدود بحر قزوين. ورغم كل المعوقات تبقى فرصة تركيا الذهبية في لعب دور حلقة الوصل بين الحضارتين الغربية والإسلامية والقارتين الآسيوية والأوروبية مفتوحة. (تانب، 2007)

المبحث الثالث

الدور الإسرائيلي في آسيا الوسطى

لقد استغلت إسرائيل الحاجات الاقتصادية والمخاوف الأمنية لدى دول آسيا الوسطى كمنفذين للتغلغل الإسرائيلي داخل المنطقة واستغلت إسرائيل اليهود المهاجرين من الاتحاد السوفيتي (السابق) كمنفذ ثالث. وقد عقد رئيس الوزراء الإسرائيلي (السابق) "إسحاق رابين" مع ممثلي كازاخستان "اتفاقية للتعاون الاقتصادي الشامل" وأن الوفد الكزاخي حمل معه 150 مشروعًا للتعاون الاقتصادي والاستثمار المشترك بين كازاخستان وإسرائيل، وكان هذا الاجتماع في تل أبيب، وكانت إسرائيل تهدف من إجراء هذا التعاون الوثيق منع كازاخستان من تسريب الأسلحة النووية إلى إيران والدول العربية (حرب، 1993: 86). إنّ إسرائيل المحرومة من مصادر الطاقة التقليدية رخيصة الثمن قررت نزول حلبة الصراع في آسيا الوسطى من خلال قيام أكثر من شركة إسرائيلية في مجال إنشاء خطوط أنابيب نقل البترول بتنفيذ خط نقل الغاز التركماني (نافع وآخرون، 1998: 212).

وقد اهتمت إسرائيل منذ وقت مبكر باختراق دول آسيا الوسطى بأكملها، وكانت لديها إستراتيجية متكاملة، تعتمد في المرحلة الأولى على التغلغل الاقتصادي من خلال رجال الأعمال، وبعد أقل من ثلاثة شهور من الاستقلال نظمت إسرائيل في العاصمة الأوزبكية طشقند أول مؤتمر اقتصادي مشترك بينها وبين دول آسيا الوسطى في مارس 1992م، لبحث احتياجات تلك الدول من المشروعات والمساعدات الاقتصادية، وبدأت الاستثمارات المشتركة في شتى المجالات، ساهم فيها رجال الأعمال الجدد من يهود أوزبكستان، وقامت إسرائيل بتمويل أمريكي بتنفيذ برامج للتعاون الفني والتدريب في مجالات الزراعة والري والإدارة والبنوك لبناء الدولة الحديثة واقتصاد السوق، وتم افتتاح فرع للوكالة اليهودية سحتوت في العاصمة الأوزبكية طشقند لتنظيم هجرة اليهود الأوزبكيين إلى إسرائيل، وكان عددهم نحو 120 ألف، وتم تهجير أكثر من سبعين ألفاً منهم، كما تم افتتاح مركز ثقافي إسرائيلي في طشقند يعمل بنشاط على الترويج للثقافة والأفكار - الصهيونية بين اليهود وغيرهم - مواطني أوزبكستان، فضلاً عن تعليم اللغة العبرية، وهكذا كانت إسرائيل تحقق تغلغلًا سياسياً واقتصادياً وثقافياً متزايداً في جمهوريات آسيا الوسطى برعاية أمريكية (فاروق، 2011).

من هنا يحاول الباحث في هذا المبحث تسليط الضوء على الدور الإسرائيلي في آسيا الوسطى وذلك من خلال المطالب التالية :

المطلب الأول : أسباب التغلغل الإسرائيلي في آسيا الوسطى.

المطلب الثاني : الاختراق النووي الإسرائيلي لجمهوريات آسيا الوسطى

المطلب الثالث : التعاون الأمريكي الإسرائيلي في آسيا الوسطى

المطلب الأول : أسباب التغلغل الإسرائيلي في آسيا الوسطى.

عند البحث عن أسباب التغلغل الإسرائيلي في منطقة آسيا الوسطى، تبدو هناك ثلاثة أنواع رئيسية من العوامل التي تفسر أسباب هذا التغلغل، فهي إما عوامل إستراتيجية، أو اقتصادية، أو أمنية.

1. العوامل الإستراتيجية.

أ- يرى بعض الباحثين الغربيين أن هناك عدة عوامل استراتيجية للتغلغل الإسرائيلي في آسيا الوسطى، لعل من أبرزها ما يلي :

1. تحديد دور العرب والمسلمين في آسيا الوسطى، والحد من تطوير علاقاتهما المشتركة، وخاصة إذا كان لها تأثير في تقييد التحرك الإسرائيلي في المنطقة، خشية أن تُثمر تلك العلاقات عن انعكاسات وتداعيات من شأنها أن يكون الميزان العسكري في غير صالح إسرائيل. (عدوان، 18:2005).

2. الوجود الإسرائيلي من الناحية الجغرافية مهم جداً في تلك المنطقة فإسرائيل ترى في آسيا منطقة عمق، وذلك لامتداد البحر الأحمر كشرط له إطلالة عسكرية (الحريري، 6:2010)

ب. يُفترض بعض الباحثين الآسيويين أسباب تغلغل إسرائيل الاستراتيجي في آسيا الوسطى، وبالتالي : (القيسي، 10:2002)

1. تحسين الوجه الإسرائيلي وجعله مقبولاً لدى الأوساط الآسيوية.

2. إظهار أهمية اعتماد دول آسيا الوسطى على إسرائيل في إعداد وتأهيل كوادرها العسكرية.

3. تقديم التسهيلات التي تُتيح بناء علاقات مع أنظمة دول آسيا الوسطى.

4. إظهار قدرة إسرائيل على خدمة أجندة دول آسيا الوسطى عملياً وعسكرياً.

5. تحاول إسرائيل أن تربط بين آسيا الوسطى والشرق الأوسط إذ أنّ جذب دول آسيا الوسطى في المشروع الشرقي أوسطي يستحدث واقعاً جديداً في الشرق الأوسط، لعلاج الخلل الكائن فيها من خلال ضم دول غير عربية إليها، مثل دول آسيا الوسطى والقوقاز من الشرق، وأثيوبياً من الجنوب (عدوان، 2005: 10).

2. العوامل الاقتصادية:

يبدو أنّ إسرائيل أعطت الأسباب الاقتصادية أهمية خاصة في تحركها لتبرير تعليقها في آسيا الوسطى لعل من أبرزها:

أ. التنازع المتزايد للتتوسيع في أسواق آسيا الوسطى.

ب. احتضان دول آسيا الوسطى طاقات علمية ضخمة ورثتها من تركيبة الاتحاد السوفييتي (السابق)، ومنها كازاخستان، حيث كانت تعتبر واحدة من أكثر الجمهوريات السوفييتية تقدماً من الناحية العلمية، فضلاً على وقوع مطار بايكونور الفضائي الشهير داخل أراضيها، وهو مركز إطلاق سفن الفضاء وتجارب الصواريخ وأبحاث حرب النجوم في العهد السوفييتي، وما تزال روسيا تستأجره للأغراض نفسها حتى الآن.

ج. الاستحواذ على موقع الثروة ومصادر الطاقة المستقبلية، حيث أن الثروات الهائلة التي تمتلكها الدول الخمس في آسيا الوسطى، هي بحد ذاتها مشجعة لإسرائيل قبل أيام حسابات استراتيجية أخرى، وبالإضافة إلى المخزون الكبير من اليورانيوم، والذهب، والفضة، وبباقي المعادن ، يُشكّل حجم الاحتياطي النفطي في تقديراته الأولية بحد ذاته عاملاً مشجعاً للتلغلل الإسرائيلي. (الحريري، 2010: 8)

3. العوامل الأمنية:

استغلت إسرائيل تنامي تيار الأصولية في دول آسيا الوسطى ، باعتبار أن الأصولية الإسلامية تشكل بالنسبة إلى الطرفين عدواً مشتركاً وفي هذا الاتجاه، وبرغم سقوط حركة طالبان، وهيمنة الإدارة الأمريكية على أفغانستان، لم يتوقف التخوف الإسرائيلي من الأصولية

الإسلامية، خاصةً مع التقارب النووي الإيراني - الروسي، والوجود الإيراني الجيوسياسي في آسيا الوسطى.

فمثلاً رصدت إسرائيل المخاوف المتزايدة لدى نظام كريموف في أوزبكستان مما يسمونه بالخطر الأصولي الذي يمثله النموذج الأفغاني بعد الإطاحة بنظام نجيب الله في كابول في نيسان/أبريل عام 1992 ، وإصرار فصائل المقاتلين الأكثر تشدداً على طرد المجموعات الاوزبكية بزعامة الجنرال عبد الرشيد دوستم من العاصمة الأفغانية.

وضاعف من المخاوف الإسرائيلية من تصاعد الأزمات الداخلية في دول آسيا الوسطى وجود تداخل عرقي كبير بين طاجيكستان وأوزبكستان، فهناك حوالي 25 بالمئة من سكان طاجيكستان ذوو أصول أوزبكية، ونحو 20 بالمئة من سكان أوزبكستان ذووأصول طاجيكية.

وبعد ظهور حركة طالبان في أفغانستان، واستيلائها على كابول، وصولاً إلى الحدود الأوزبكية عام 1997 ، كان نظام كريموف يعيش حالة من القلق والمخاوف من احتضان طالبان والقاعدة للحركات الإسلامية في أوزبكستان، وليعطي طشقند حافزاً لتعزيز علاقات تعاليها الأمني مع تل أبيب، ثم مع واشنطن بعد أن غيرت الأخيرة موقفها من حركة طالبان عقب نسف السفارتين الأميركيتين في دار السلام ونيروبي.(الحريري،2010:10)

المطلب الثاني: الاختراق النووي الإسرائيلي لجمهوريات آسيا الوسطى

وضعت إسرائيل يدها على مناجم ومصانع في كازاخستان تنتج آلاف الأطنان من اليورانيوم سنوياً، وأصبحت مالكاً رسمياً لمجمع ضخم لمعالجة اليورانيوم، يُنتج ما يكفي لصنع ترسانة كاملة من الأسلحة النووية كل عام، وبذلك أصبحت إسرائيل تحصل على ما يبلغ من 1560 - 1800 طن سنوياً من خامات اليورانيوم. وقد قامت شركة إسرائيلية بشراء المجمع الكازاخي الضخم بكل موجوداته بما يعادل مليونين وستمائة وثلاثة وستين ألف دولار أمريكي، وتم دفعه بالتقسيط على سنتين، وقد نجحت في نقل عدد كبير من علماء الاتحاد السوفييتي (السابق) إلى العمل في الصناعات العسكرية الإسرائيلية وذلك خوفاً من انتقالهم إلى الدول العربية الإسلامية ، واستفادت إسرائيل من قاعدة بايكونور الفضائية الكازاخية في إطلاق أكثر من قمر صناعي، كان أولها قمر إسرائيلي للأبحاث العلمية، تم إطلاقه في يوليو 1998 بواسطة صاروخ روسي، وفي عام 1992 كانت شركة بيزك الإسرائيلية للاتصالات قد بدأت في تطوير شبكة للاتصالات الكازاخية، واتفقت شركة كباليم على إقامة مصنع

للكابلات، وتم نقل التكنولوجيا الإسرائيلية في مجال الري والزراعة والصناعات الغذائية إلى كازاخستان، وتم التعاون في مجال تكرير النفط والصناعات الكيميائية، واهتمت إسرائيل بإقامة خط جوي بين تل أبيب والعاصمة الكازاخستانية (ألماتا) (أبو حسان، 2010:5).

إن قيمة هذه المنشآت الحساسة لا تحددها أسعار إنتاجها، بل تحددها أهميتها الإستراتيجية الكبرى، وما يزيد الشبهات حول الصفة أن الحكومة الكازاخستانية قررت إشهار إفلاس المجمع وبيعه إلى الشركة الإسرائيلية بالرغم من النمو الكبير لإنتاجه بنسبة 39% عام 1998 مقارنة بإنتاجه في العام الذي سبقه مباشرة، والمعروف أن اليورانيوم سلعة إستراتيجية بالغة الأهمية ومطلوبة على أوسع نطاق، وكان هناك ضوء أحضر من الولايات المتحدة الأمريكية لإبرام الصفقة، حيث تمتلك الولايات المتحدة نفوذاً سياسياً واقتصادياً وعسكرياً كبيراً في كازاخستان، وتفرض الولايات المتحدة رقابة مخابراتية صارمة على تداول وتجارة المواد والเทคโนโลยيا النووية، وبهذه الطريقة تضمن إسرائيل توفير كل حاجاتها من اليورانيوم اللازم لتعزيز ترسانتها النووية واحتياجات مفاعلاتها في الحاضر والمستقبل بل تصبح لاعباً مهماً في أسواق اليورانيوم العالمية بكل ما يضيفه ذلك من أهمية على الدولة وما يفتحه من آفاق جديدة (أبو حسان، 2010:6).

والأخطر أيضاً أن تضع إسرائيل يدها على خبرات فنية متقدمة وبالغة الأهمية في المجال النووي، إذ تسللت المجمع بفنبيه ومهندسيه وخبرائه الذين يمتلكون خبرات ضخمة ترجع إلى العهد السوفياتي (السابق)، وبهذه الخطوة انتزعت إسرائيل لنفسها مكاناً شرعاً وسط المجتمع العلمي - النووي في كازاخستان مما يتتيح لها اجتذاب أكبر عدد من خبراء وعلماء الفيزياء النووية ذوي المستوى الرفيع، ومن المعروف أن أكبر حقل لإجراء التجارب النووية في العهد السوفياتي يوجد في منطقة سيميا لاتيفسك الكازاخية، وشارك العلماء الكازاخ في إداراته على مدى عقود، وليس من المستبعد أن تستفيد إسرائيل من هذا الحقل في إجراء تجاربها النووية (أبو النور، 2002).

المطلب الثالث : التعاون الأمريكي الإسرائيلي في آسيا الوسطى

اكتسبت دول آسيا الوسطى أهمية إستراتيجية كبرى لدى الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، ومع نمو الحركات الإسلامية وارتفاع الحرب الأهلية في طاجكستان، كانت إسرائيل جاهزة ومعها الجماعات اليهودية ذات النفوذ القوي في الاتحاد السوفياتي (السابق)، وهكذا بدأ التعاون الأمني لمكافحة ما يسمونه "الإرهاب الإسلامي" بين إسرائيل ودول آسيا

الوسطى، وبدأ منذ أواسط التسعينيات تنفيذ برامج إسرائيلية لتدريب رجال المخابرات في دول آسيا الوسطى على أساليب مكافحة الإرهاب، ونقل الخبرة الإسرائيلية في مكافحة ما تسميه إسرائيل "الإرهاب الفلسطيني" وتم ذلك في ظل مباركة واهتمام أمريكي بدعم هذا التوجه وتعزيز التعاون المخابراتي بين إسرائيل ودول آسيا الوسطى، بمشاركة من المخابرات الأمريكية، خاصة بعد أن بدأت الحركة الأصولية تصطدم مع الولايات المتحدة وتوجه الضربات إلى مصالحها، وعلى هذا النحو اتحدت مصالح أمريكا مع إسرائيل تجاه النفوذ المتزايد للحركة الأصولية في طاجكستان، ومساندة الولايات المتحدة النشاط الإسرائيلي في آسيا الوسطى وذلك كجزء من سعيها لإدماج إسرائيل في المنطقة وتحجيم النفوذ الإيراني فيها من ناحية أخرى فقد رحب دول آسيا الوسطى بالدور الإسرائيلي كإشارة منها للولايات المتحدة بأنها ليست داخله في أي تحالف عربي - إسلامي (سليم، 2000: 344).

وفي آخر يوليو 1992 قام ريتشارد أرميتاج مساعد وزير الخارجية الأمريكي المسؤول عن تنسيق المساعدات للجمهوريات السوفيتية السابقة بزيارة إلى إسرائيل ناقش خلاها مع المسؤولين الإسرائيليين قيام الولايات المتحدة بتمويل مشروع إسرائيلي في دول آسيا الوسطى ترکز في البداية في مجالات الزراعة والري وإدارة المياه ونقل تكنولوجيا إسرائيلية في هذه المجالات إلى تلك الدول، وتدريب خبراء من ابنائها، كما اتفقا على تكوين فريق أمريكي إسرائيلي مشترك لبحث مختلف أوجه التعاون الممكنة وتنسيق الجهد في المنظمات والمؤتمرات الدولية المعنية بتقديم المنح والقروض والمساعدات الاقتصادية والفنية الأمريكية في مجال المعلومات والاتصالات وتوصيل الرسائل تحت تصرف إسرائيل في تلك البلدان التي لم يكن لتلك أبيب سفارات فيها آنذاك مثل طاجكستان وقرغيزستان وتركمانستان.

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة كادت أن تقع كارثة اقتصادية في كازاخستان مما جعل الولايات المتحدة وإسرائيل تسارعان في التدخل وتقديم المساعدات الاقتصادية لهذه الدول، وهذا بالطبع ليس بدون مقابل، حيث استقبلت أوزبكستان قوات أمريكية على أرضها، وهي في الواقع قوات أمريكية وإسرائيلية، إن الدور الإسرائيلي في آسيا الوسطى هو دور مستقبلي له أبعاد إستراتيجية هدفه السيطرة على كل مناطق القوة في العالم والوصول إلى التدخل المباشر في أي وقت الذي لا ترغب إسرائيل والولايات المتحدة بأن تترك هذا المورد الجديد الذي سيشكل شرياناً للحياة للدول الصناعية الآسيوية النامية، بدون أن تفرض عليه سيطرتها (نافع وأخرون، 1998: 206).

يخلص الباحث من خلال تحليله لأبعاد التناقض الإقليمي في منطقة آسيا الوسطى إلى أن هنالك تناقضاً بين قوى إقليمية ترتبط بدول المنطقة ارتباطاً عرقياً وثقافياً ودينياً قد تشتراك معها حدودياً وبعضاً منها ليس لها ارتباطات حدودية، وتسعى هذه القوى لبسط نفوذها في المنطقة والتغلغل بها من خلال أدوات سياسية وأمنية واقتصادية وتسعى أيضاً لاستغلال ثروات المنطقة ذات الاحتياطيات الكبير من النفط والغاز والمعادن، وكذلك تسعى بعض هذه الدول الإقليمية للاستفادة من خطوط الأنابيب التي تمر بأراضيها خصوصاً الدول التي ترتبط معها بحدود ، ولهذه القوى الإقليمية ارتباطات ومصالح مع قوى دولية مؤثرة في المنطقة .

هنالك دول إقليمية أخرى ترتبط مع دول منطقة آسيا الوسطى بعلاقات ولها مصالح استراتيجية وتنطوي أيضاً لبسط نفوذها ولكن لم تطرق لها هذه الدراسة نظراً لعدم تأثيرها المباشر على مجريات الأحداث في المنطقة لأنشغالها بشؤونها الداخلية، فباكستان مثلاً معنية بما يجري في منطقة آسيا الوسطى ومتاثرها ومؤثره به وتتميز بالقرب الجغرافي مع المنطقة، ولها طموحات أيضاً بالسيطرة على طريق الحرير الرابط بين الصين وآسيا الوسطى مروراً بأفغانستان. أما الهند فلم تسرع في بدايات استقلال دول آسيا الوسطى لدخول المنطقة حرصاً منها على المحافظة على علاقتها مع روسيا، إلا أن تخوفها من الصعود الإسلامي في المنطقة وحرصاً منها بعدم ترك الساحة مفتوحة للباكستان مما يهدد حدودها الشمالية. فعملت على دعم النخب العلمانية الحاكمة وتقديم النموذج الهندي الديمقراطي القائم على التعديدية للوقوف ضد الطموحات الباكستانية في المنطقة.

الخاتمة:

إنَّ جميع الاحتمالات قائمة ومن الصعوبة بمكان التنبؤ بما ستؤول إليه الأوضاع في منطقة آسيا الوسطى حيث تتعدد السيناريوهات المتوقعة كما تتبادر المواقف والسياسات الخاصة بالأطراف المعنية بالوضع في هذه المنطقة ومما يزيد المسألة صعوبة أنَّ هذه الأطراف بذاتها متعددة وموزعة على المستويين الإقليمي والعالمي، بل إن بعض الدول تغير مواقفها وسياساتها من حين إلى آخر وفقاً لحسابات المكسب والخسارة وعلى سبيل المثال لا يوجد ما يضمن استمرار الموقف الروسي الداعم حالياً لإيران، وتُعتبر منطقة آسيا الوسطى منطقة استراتيجية مهمة في الاقتصاد الدولي لما تمتلكه من موارد اقتصادية وطبيعية مهمة فيأمن الطاقة كذلك ساهم الموقع الجغرافي في جعل المنطقة بؤرة من بؤر التنافس على المستوى الدولي، وقد أخذ الصراع أبعاداً متعددة ووسائل متوعنة. فالولايات المتحدة الأمريكية قامت بصياغة استراتيجية على النحو الذي يحقق لها أهدافها القومية العليا، هذا من جانب وتحجيم وإبعاد النفوذ الروسي في هذه المنطقة التي تعتبرها روسياً من منطقة من مناطق نفوذها منذ ما يقارب الخمسة قرون. وبالرغم من التناقض المتصاعد الذي أخذ شكلَّاً متسارعاً حيث تمكَّن الطرفان من تحقيق قدر من أهداف استراتيجيتهم في هذه المنطقة، إلا أنه واجهتهما العديد من المعوقات التي حالت دون تحقيق منال كلاً منها.

وعلى ضوء تفكك الاتحاد السوفيتي، فقد أصبح من الواضح أن دول آسيا الوسطى يمكن أن تشهد صراعات سياسية داخلية أو إقليمية لتشابك وتعقد التناقض الدولي والإقليمي على المنطقة، فتركيا على سبيل المثال تعمد إلى تصدير النموذج التركي لهذه الدول ، وايران التي منعها التحالف الغربي من لعب أي دور فعال في الخليج العربي ت يريد التوجه شرقاً وشمالاً لتحقيق مصالحها. وجهودها في هذا الصدد واضحة من خلال المنظمات الأفغانية الموالية لها ومن خلال نفوذها الثقافي في طاجيكستان. ويمكن القول أن كافة القوى العالمية على اختلاف مصالحها تحاول الحصول على موطئ قدم في هذه المنطقة لما تمتلكه من موارد للطاقة (النفط والغاز)، والموقع الحيوي والإستراتيجي.

كذلك تُعتبر دراسة التناقض الدولي على منطقة آسيا الوسطى عملية شائكة ومعقدة، حيث تحتوي على الكثير من التناقضات والتفاصيل والاحتمالات، وفي نفس الوقت تُعتبر هذه الدراسة تدخل في الاقتصاد السياسي الدولي فأساس التناقض على منطقة آسيا الوسطى هو البترول ومصادر الطاقة والموقع الجيوستراتيجي والذي أسهم في رفع مستوى التناقض والصراع بين مختلف القوى في المنطقة ، وكذلك وعلى الرغم من مضي ما يقارب عشرين

عاماً على استقلال دول آسيا الوسطى إلا أنها لا تزال تعاني من كثير من المشاكل السياسية والاقتصادية، مما يثير كثيراً من التساؤلات حولها.

لقد حاولت هذه الدراسة تسليط الضوء على أهم القوى المتنافسة على منطقة آسيا الوسطى سواء على الصعيد الدولي (الولايات المتحدة الأمريكية ، روسيا، الصين) أو على المستوى الإقليمي (إيران ، تركيا ، إسرائيل) ، وقد استخدمت كل قوة من هذه القوى كل الأدوات المتاحة لتحقيق غايتها في المنطقة، مستغلة ظروف المنطقة التي تضم دولاً حديثة الوجود، ذات اقتصاديات ضعيفة، وأنظمة سياسية هشة، يضاف إلى ذلك ما تواجهه دول المنطقة من صراعات عرقية وتنامي لبعض الحركات الإسلامية، وكذلك الوضع في أفغانستان ، الأمر الذي ترتب عليه تزايد درجة المنافسة بين مختلف القوى .

ومن خلال الدراسة يستنتج أن الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا هما القوتان الأكثر تأثيراً في مسرح الأحداث في آسيا الوسطى ، باعتبار أن روسيا هي ماتبقى من الاتحاد السوفياتي وأن هذه البلدان ضمت بعد الحرب العالمية الثانية للحفاظ على الأمن القومي الروسي وأمريكا لأنها القوى العظمى الأولى بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وبالتالي أنهما الدولتان الوحidentان اللتان استخدمنا الأداة العسكرية على نطاق واسع ، والتي تتضمن قواعد عسكرية، وتدريب وتجهيز الجيوش، واتفاقيات أمنية متعددة.

في ضوء الصراع على منطقة آسيا التي تتقاسم فيها القوى المتنافسة المكاسب ، ولكن حسب إمكانياتها وقدراتها. ومن خلال دراسة المنطقة بكل أبعادها، فإن الباحث يرجح أن عدم الاستقرار هو الذي يسود المنطقة خلال السنوات العشر القادمة.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- هناك علاقة وثيقة تتأثر سلباً وإيجاباً بين حدة الصراع وشدة تنافس القوى الكبرى على السيطرة على دول آسيا الوسطى وبين مدى الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تتمتع به هذه الدول، وينعكس ذلك بصورة مباشرة على مدى تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة، حيث تعمل الولايات المتحدة على تحجيم النفوذ الروسي في المنطقة، وتأكيد استقلال تلك الدول ومنع عودة الهيمنة الروسية إليها، وفي المقابل فإن روسيا تعمل على منع النفوذ الأمريكي من التغلغل داخل المنطقة والحد من سعيها الداعوب للانفراد بدول المنطقة، هذا التنافس بين القوتين بين شد وجذب، يصب في صالح دول آسيا الوسطى والقوقاز، وقد وجدت دول آسيا الوسطى أن دور الروسي لا غنى عنه باعتبار أن روسيا هي الضامن للأمن الداخلي والإقليمي في مواجهة القوى الإقليمية الجديدة، وفي مواجهة الحركات الإسلامية.
- ترجع أهمية التنافس الروسي الأمريكي في المنطقة لكونه تافساً بين قوتين كبيرتين، الولايات المتحدة الأمريكية، القوة العظمى الأولى في العالم، وروسيا الوريث الشرعي للقوة التي شاركت الولايات المتحدة قيادة العالم فترة من الزمن، وورثت عن الاتحاد السوفييتي جميع مكوناته من مقعده في الأمم المتحدة وترسانته النووية والعسكرية، وكل من القوتين أطماعها في المنطقة للاستحواذ على ثرواتها ومقدراتها، وهذا لا ينفي عدم وجود تنافس آخر بين قوى دولية وإقليمية أخرى، وإن اختلفت الأهداف والمصالح وتعددت الوسائل.
- إن منطقة آسيا الوسطى لم تكن مجرد ساحة للتنافس الدولي، بل كانت في كثير من الأحيان فاعلاً مؤثراً، حيث أن دول آسيا الوسطى شجعت بعض الأطراف على دخول حلبة التنافس واعتبرت على دور أطراف أخرى، حيث اتبعت تلك الدول سياسة خارجية تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وبناء البنية التحتية للدولة، والتي تتسم بالطابع الواقعي غير الأيديولوجي، وبالتالي سعت دول آسيا الوسطى إلى توسيع علاقاتها الاقتصادية الخارجية، فكان تشجيع هذه الدول للتنافس يصب في مصلحتها ويجذب الاستثمارات الأجنبية إلى أراضيها.
- إن دول آسيا الوسطى دول جديدة العهد بالاستقلال، وعندما استقلت لم تكن تمتلك المقومات الأساسية لبناء الدولة العصرية ولا البنية الأساسية، ومن ناحية أخرى فإن

هذه الدول ما زالت تبحث عن الانعتاق من فلك الهيمنة الروسية، وما زالت بها أحزاب شيوعية ملاذها لروسيا، وبها الكثير من الأصولية الإسلامية، بالإضافة إلى الأقليات العرقية والأثنية، وما زالت هذه الدول تبحث عن المقومات الاقتصادية وترفض أن تفرض الولايات المتحدة عليها التحول نحو النظام الديمقراطي، من منطلق أن العوامل الخارجية لا يمكن أن تدفعها نحو الديمقراطية، دون توافر العوامل الداخلية الموضوعية التي تهيء البيئة لهذا التحول.

- إن أنساب الطرق لتحقيق الاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي لدول منطقة آسيا الوسطى هو التعاون والاندماج في التكتلات الاقتصادية سواء القائمة أو إقامة تكتل جديد يضم تلك الدول على أساس تعاونية متكافئة يجعلها تحقق دوراً مهماً في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية الراهنة، إنّ معظم التجمعات الاقتصادية للدول الإسلامية تعاني من صراعات المصالح وتناقضات الأهداف، وهذا يؤدي إلى عدم مصداقية هذه التجمعات الاقتصادية لهذه الدول ويحد من فاعليته في تطوير وتعزيز علاقات التعاون والتكامل بين الدول الأعضاء. فروسيا لا ترمي من وراء الارتباط بالدول الإسلامية اقتصادياً إلا إلى الاستمرار في الحصول على الموارد والثروات الغنية لهذه الدول، دون أن تهدف إلى تنمية وتطوير الاقتصاديات الوطنية لتلك الدول.
- تحاول الولايات المتحدة الأمريكية أن تفرض على هذه الدول النظام السياسي التركي (النموذج العلماني) كأنسب نموذج يناسب دول المنطقة للتحول إلى النظام الديمقراطي، ولكن دول آسيا الوسطى والقوقاز تواجه تحديات تحول دون قيام الأنظمة السياسية الحاكمة على بناء أنظمة سياسية قابلة للاستمرارية والتعامل مع مرحلة ما بعد الاستقلال، ومواجهة تداعيات الانفتاح الاقتصادي، بالإضافة إلى أنه يوجد تناقض خفي بين دول آسيا الوسطى والقوقاز نتيجة التفاوت في الموارد الاقتصادية في كل دولة، وترسيم الحدود غير العادل بين دول المنطقة، فهذا التناقض الروسي الأمريكي على دول المنطقة أدى إلى تعطيل قدرة هذه الدول على اختيار النموذج الملائم للتطور السياسي والاقتصادي، وتشتت انتباه النخب الحاكمة، وتحجيم قدرتها على تقييم البدائل.
- تعمل الصين على القيام بدور نشط في آسيا الوسطى من خلال العمل على استغلال موقعها الجغرافي وعلاقتها مع بعض الدول وما تمتلكه من موارد اقتصادية في الوصول إلى تحقيق أعلى عائد من المكاسب ولمواجهة تزايد النفوذ والأمريكي والإقليمي في المنطقة.

- عملت الولايات المتحدة على تطبيق دول آسيا الوسطى والقوقاز، من خلال التواجد العسكري في أفغانستان والاحتلال العسكري للعراق والتهديد المستمر للدول التي تعتبرها مارقة (إيران وسوريا)، وتواجد القواعد العسكرية الأمريكية في دول آسيا الوسطى نفسها، ولم تأت إلى المنطقة بمفردها، بل عملت على ترسيخ تواجد حلفائها في المنطقة، وذلك من خلال التغلغل الإسرائيلي في دول آسيا الوسطى بمبركة أمريكية، وقيام حلف شمال الأطلسي (الناتو) بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية بعمليات عسكرية في مناطق النفوذ الروسي في منطقة آسيا الوسطى والمناطق المجاورة، وهذا ما يزيد شدة معارضة روسيا لهذا التواجد، حيث تتهم روسيا حلف الأطلسي بالتجسس على قواتها، وترى روسيا أن ذلك خطر يهدد الأمن القومي الروسي، والولايات المتحدة تسعى إلى الاستحواذ على كعكة آسيا الوسطى وقزوين، وهذا ما يزيد حدة التنافس بين القتتين، وسعت إسرائيل مدرومة من الولايات المتحدة إلى محاولة إنكار المزايا الإستراتيجية التي قد تتوفر للدول العربية نتيجة ظهور دول آسيا الوسطى ذات الثقافة الإسلامية.

- تلعب دول آسيا الوسطى دوراً كبيراً في تأسيس التحالف الروسي الإيراني، الذي يسعى الجانبان لأن يكون تحالفاً عالمياً، وليس مجرد تحالف إقليمي، فقد عبر الرئيس الروسي دميتري ميدفيديف خلال اجتماع عقده مع عدد من المسؤولين الروس مؤخراً، كان على رأسهم وزير الخارجية والدفاع سنة 2009، عن قلقه تجاه مشروعات نقل النفط والغاز من منطقة بحر قزوين إلى أوروبا، دون المرور في الأراضي الروسية.

- ترکز السياسة الروسية على تقوية العلاقات مع دول آسيا الوسطى خوفاً من تسامي النفوذ الأمريكي فيها بعد انتهاء الحرب في أفغانستان، وما سيترتب عليها من اصطدامات دولية جديدة. وقد نجحت روسيا في ضم تلك الدول إلى اتحاد كومنولث الدول المستقلة، الذي تشكل بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق للتقليل من إمكان اخراقها من قبل الدول الأخرى كالولايات المتحدة والصين وتركيا وإيران. وقد كان العاملان الاقتصادي والعسكري، ولا يزالان، أهم سببين دعيا روسيا للاهتمام بتلك الدول.

- تعتقد روسيا والصين أن اهتمام واشنطن بإنشاء قواعد عسكرية في آسيا الوسطى لا يرتبط أساساً بعملياتها العسكرية في أفغانستان، بقدر ارتباطه بمحاولات التغلغل في الإقليم لتدعم نفوذها وحضورها الإستراتيجي.

الوصيات :

في ضوء نتائج الدراسة فإنها توصي:

- العمل على زيادة التعاون بين دول آسيا الوسطى للوصول بما يحقق لها الاستقرار الذاتي والذي سيسهم في التخفيف من حدة التدخلات الدولية وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي وأسرائيل لما لذلك من أثر مباشر على زيادة فرص التعاون بين دول آسيا الوسطى
- تبني دول آسيا الوسطى سياسة المصالح الاقتصادية والأمنية المتبادلة وتوسيع التعاون الاقتصادي الإقليمي بدلاً من سياسة المنافسة والمواجهة لأن ذلك سوف ينعكس على برامج التنمية في تلك الدول.
- العمل على قيام الدول العربية بتوسيع مجالات التعاون وخصوصاً بين الدول النفطية الخليجية مع آسيا الوسطى لضمان قيام تعاون في مجال أسعار النفط والغاز باعتبار أن هذه المنطقة تعد من أغنى مناطق العالم في إنتاج النفط والغاز.
- العمل على تحجيم التغلغل الإسرائيلي في منطقة آسيا الوسطى والقفقاز، ويتم ذلك عن طريق الاهتمام بالتعاون الثقافي مع هذه الدول ، مع التركيز على الأبعاد الاقتصادية ومدتها بالموارد المالية اللازمة للبناء والتعهير وبناء البنية الأساسية.
- اختيار المشروعات الكبرى المشتركة بين الدول العربية ودول آسيا الوسطى، وتركيز التفاعل على قضايا محورية، خاصة في المجالات الاقتصادية، وتشجيع الاستثمارات وصناديق التنمية.
- الاستفادة من التكنولوجيا النووية المتوفرة في كازاخستان، والأبحاث الفضائية، والاستفادة من الخبرات العلمية في تلك الدول قدر الإمكان.
- ضرورة تمثيل هذه الدول في المنظمات العربية والإسلامية لتعزيز الروابط بالدول العربية.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

أ- الكتب

- إسماعيل صبري مقد، العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الأصول والنظريات ، جامعة الكويت ، الطبعة الثانية، 1979.
- أوغلو، احمد داود،(2011)، العمق الإستراتيجي، ط2، مركز الجزيرة للدراسات. الدوحة- قطر.
- برجنسكي، زبنغيو، (2007)، رقعة الشطرنج الكبرى الأولى الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، (الطبعة العربية الثانية)، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان،الأردن.
- بيليس ، جون و سميث ، ستيف (2004). عولمة السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة.
- جمال الدين، جبار علي عبد الله،(2009) مستقبل منظمات التعاون الإقليمي في ظل المتغيرات الدولية، جامعة الكوفة، كلية القانون.العراق.
- حتى، ناصيف يوسف (1985). النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي. بيروت.
- حداد، سليم، (2003)منطقة بحر قزوين و أهميتها الاستراتيجية في العلاقات الدولية، دار المساعدة السورية للتأليف والترجمة والنشر.
- الحديشي، عباس (2004). نظريات السيطرة الإستراتيجية وصراع الحضارات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان : الأردن.
- حرب، محمد، (1993) المسلمين في آسيا الوسطى والبلقان، الطبعة الأولى.
- الختلان ، صالح (2000) الصراع على قزوين دراسة للأبعاد الاستراتيجية للتنافس على ثروات النفط والغاز في منطقة بحر قزوين، مركز فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية - الرياض.
- الخفاف، عبد علي و المؤمني، محمد أحمد عقله، (1995) آسيا الوسطى الاسلامية ، الطبعة الأولى دار عمار، الأردن - عمان.
- دورتي، جيمس ، روبرت بالتسغراف، (1985)، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

- زاد، زلمى خليل ، (1997) **التقييم الاستراتيجي**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى.
- الزواوي، محمد سليمان، (2010) **حرب القواعد والنفوذ الأمريكية الروسية**، المركز العربي للدراسات الإنسانية.
- سليم، محمد السيد (1998) **آسيا والتحولات العالمية** ، مركز الدراسات الآسيوية ، جامعة القاهرة، مصر.
- سليم، محمد السيد ، السيد صدقي عابدين (1999)، **التحولات الديمقراطية في آسيا**، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة.
- سليم، محمد السيد، (2001) **آسيا والتحولات العالمية**، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة.
- شرف ، جورج (1998) من روسيا حتى كاراباخ،**صراع القوميات في الدول آسيا الوسطى والقوقاز**.مركز الدراسات الأرمنية.بيروت.
- الشيخ، لطفي السيد (2006) **الصراع الأمريكي الروسي في آسيا الوسطى**، دار الأحمدى للنشر ، القاهرة.
- عرفات، إبراهيم، (2001) **آسيا الوسطى طريق الحرير الجديد**، في محمد سليم وآخرون ، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- قضايا شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1، 1996، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن.
- مقلد، إسماعيل صبري،(1987) **العلاقات الدولية**، دراسة في الأصول والنظريات، (ط7) منشورات دار السلسل للطاعة والنشر ، الكويت
- منصور، ممدوح محمود،(2005) **الصراع الأمريكي - السوفيتي في الشرق الأوسط**، مكتبة مدبولي ، القاهرة.
- نافع، إبراهيم وآخرون (1998) **ما الذي يجري في آسيا**، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، مؤسسة الأهرام.
- هانز مورجنثاو، (1965) **السياسة بين الأمم**، (ط1)، تعریب خیری حماد، الدار القومية: القاهرة.

- ZHAO CHANG QING -**
الوسطى و كيفية ضمانها، المركز العربي للمعلومات.
- أبو السعود إبراهيم، (2004) شهريات، السياسة الدولية، العدد 156 ، ابريل .**
- البرصان، أحمد (2011) الإستراتيجية الصينية الجديدة: طريق الحرير الجديد والخليج العربي، مركز الخليج للأبحاث ، مجلة آراء ، العدد 80**
- جون ماريسكا ، (2002) طريق الحرير الجديد لماذا ذهب أمريكا إلى أفغانستان، مجلة وجهات نظر ، العدد الثامن والثلاثون مارس .**
- الحريري، جاسم يونس، (2010)، التغلغل الإسرائيلي في دول آسيا الوسطى وانعكاساته على علاقاته مع المنطقة العربية. المستقبل العربي ، العدد:371.**
- خليل، محمود، (2004) اعادة انتشار توزيع القوات الأمريكية، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة، العدد 157**
- درويش، فوزي، (2001) التناقض حول بحر قزوين، السياسة الدولية، العدد 143 ،**
- دياب، محمد (2002) الصراع على الثروات في آسيا الوسطى والقوقاز، مجلة شؤون الأوسط،العدد 105 .**
- رجب ، علي محمد(2000) الحرس الوطني أبعاد المواقف في منطقة آسيا الوسطى :الحرس الوطني ، العدد 21.**
- الرشيد ، حسن ، (2001) آسيا الوسطى تلاقى المصالح على حرب الاسلام:البيان : العدد 9.**
- رضا محمد هلال، المشروعات التركية للتعاون الإقليمي، أوراق آسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، العدد 43، أبريل 2002، ص 16.**
- زادة ، بیروز مجتهد (1997) قضايا شرق الاوسط العلوم السياسية الدور الايراني في منطقتی آسيا الوسطى والخليج.**
- سویلیم ، حسام(1996)السياسية الدولية العدد 164 ابريل 2006-المجلد 41.**
- شتا، أحمد عبدالونيس(1996) التنظيميات الاقتصادية لدول آسيا الوسطى ، مركز الدراسات الآسيوية، أبريل ، العدد 7 .**
- الشيخ، نورهان(2001) السياسة الروسية تجاه طريق الحرير الجديد، في محمد السيد وآخرون (محررون)، طريق الحرير الجديد، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.**

- الشيرازي، حبيب الله أبو الحسن (2000) **الصراع الأمريكي- الروسي في آسيا الوسطى**، مختارات إيرانية، العدد الثاني، سبتمبر .
- صافيناز محمد احمد (2005) **ثروات بحر قزوين تنافس دولي في وسط آسيا ، السياسية الدولية** العدد 159 يناير.
- عاطف، عبد الحميد، (2006)**أبعاد الصراع على نفط آسيا الوسطى وبحر قزوين**، السياسة الدولية، العدد 164، إبريل .
- عبد العزيز، محمد أسامة محمود، (2000) **السياسة الدافعية الروسية في بداية القرن الحادي والعشرين**، السياسة الدولية، العدد 142، أكتوبر .
- عبد العظيم ، خالد (2005) "الصراع على النفوذ في الأورآسيا" ، السياسة الدولية، العدد 161، يوليو .
- عبد المنعم ، محمد نور الدين (ترجمة) (2003): "أوجه الشبه والخلاف في مواقف الدول الساحلية الأخرى حول النظام القانوني لبحر الخزر" ، في محمد نور الدين عبد المنعم، بحر الخزر: المشاكل السياسية والاقتصادية، سلسلة قضايا إيراني، العدد 3.
- عدوان، بيسان(2005) **النزاع الإسرائيلي الإيراني في آسيا الوسطى والشرق الأوسط** مختارات ايرانية العدد 56(أذار/مارس 2005).
- عمار ، جفال ، (1998)، **التنافس الإيراني التركي في آسيا الوسطى والقوقاز شؤون الأوسط : العلوم السياسية**:العدد 7.74.
- عمار، دينا: (2010) **شبكات نقل الطاقة من بحر قزوين... مسارات متنافسة**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 180.
- عوض، هدى راغب (1999) **مستقبل الدول المستقلة حديثاً في مناطق قزوين والقوقاز ووسط آسيا**، السياسة الدولية، العدد 137 .
- مارشال، جوردون (2000) **موسوعة علم الاجتماع**، المجلد الأول ، ترجمة أحمد الجوهرى وآخرون ، المشروع القومى للترجمة ، العدد 163 ، المجلس الأعلى للثقافة.
- متولى، أحمد فؤاد و فهمي، هويدا محمد، (2000) **الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز الحاضر والمستقبل**، سلسلة الدراسات الشرقية والتاريخية عدد 12.
- محمود ، أحمد إبراهيم (2002) "الإرهاب الجديد: الشكل الرئيسي للصراعسلح في الساحة الدولية" ، السياسة الدولية، العدد 147 .

- المدنى، عبد الله، (2005)، سر اهتمام الصين بآسيا الوسطى ، الحوار المتمدن، العدد:1199.
- مطر، جميل و هلال، علي الدين(1996) ضرورات الاصلاح بعد نصف قرن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- هلال ، رضا محمد ،(2002) المشروعات التركية للتعاون الإقليمي، أوراق آسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، العدد 43.
- الهواري، عبد الرحمن،(1995) قراءة في أهم وابرز الأحداث العالمية العدد 102.

جـ- الرسائل الجامعية:

- العفوري، مداليا هاشم (2006) مستقبل التنافس الدولي على النفط في منطقة بحر قزوين.جامعة اليرموك.

د- الإنترنـت

- أبو العينين، سامح,(2010) استغلال ثروات بحر قزوين، الفرص والمعوقات، نقلأ عن الموقع الإلكتروني digital.ahram.org.eg
- أبو النور ، محمد فراج(2002) أبعاد التغلغل الصهيوني في آسيا الوسطى، نقلأ عن الرابط: <http://www.albayan.ae>
- ارميني، ارمين (2011) ملفات ايرانية، نقلأ عن الرابط: www.albainah.net
- أبو حسان، فادي، (2010)، في ظل غياب الرؤية الاستراتيجية العربية - الإسلامية إزاء آسيا الوسطى، www.wahdaislamyia.org
- تائب، مطيع الله(2007) الصين وايرانه وتركيا اللاعبون الجدد في آسيا الوسطى، نقلأ عن الرابط: WWW.ALJAZEERA.NET
- جابر، محمد مدحت (2011) ماذا بعد سيطرة الولايات المتحدة على العراق، الأولي الثقافية، نقلأ عن الرابط: WWW.ALUKAH.NET
- جريدة البيان،دولة الامارات العربية دبي:/www.albayan.ae: 2002/1/25

الجزيرة نت (2007) جمهوريات آسيا

الوسيطى، <http://www.aljazeera.ne>

حسين، حيدر علي ، (2010)، الرؤية الأمريكية للتوازنات

الاستراتيجية في آسيا الوسطى، الحوار المتمدن، العدد: 3159. نقلًا عن الرابط:

<http://www.ahewar.org>

الحان، عبد الرحمن ، 2011، تركمانستان، نقلًا عن الرابط

[الإلكتروني ، www.ahmedwahban.co](http://www.ahmedwahban.co)

درويش ، فوزي ، (2007) الطموحات الخارجية لتركيا، جريدة

الاهرام، نقلًا عن الرابط: www.ahram.org.eg

السبكي ، سعيد ، "جراهام دولك" خبير الشؤون الآسيوية في هولندا

اسرائيل جندي تسهيلات لأمريكا في آسيا الوسطى البيان 2002/1/25.

السبكي ، سعيد و جراهام دولك خبير الشؤون الآسيوية في هولندا اسرائيل

جندي تسهيلات لأمريكا في آسيا الوسطى، جريدة البيان، 25/1/2002.

سرور، عبد الناصر، (2008)، الصراع الاستراتيجي الأمريكي الروسي

في آسيا الوسطى وبحر قزوين وتداعياته على دول المنطقة،

<http://www.islamonline.net>

السمحان ، مشعل (2008) الصراع الروسي - الجورجي يلقي بضلاله

على إمدادات الطاقة الأوروبية ، صحيفة أوان على الانترنت، www.awan.com

شبكة الجزيرة نت، عين على أفغانستان .. وأخرى على

[طاجكستان، www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)

شلي، يوسف،(2009) الولايات المتحدة والتعثر غير المسموح به في

آسيا الوسطى، مجلة العصر ، نقلًا عن الرابط: www.alasr.ws.

شلي، يوسف (2009) انحسار الدور الاستراتيجي الأمريكي في العالم

روسيا والصين لخلافة القطب الواحد، مجلة العصر ، نقلًا عن

الرابط: WWW.ALASR.WS

عمر، شريف، (2006) مجموعة شنفهاري تحالف مصلحي أم صراع

حضاري ايديولوجي.

فاروق، علاء(2008) الفقر والفساد عوائق في آسيا الوسطى، نقلًا

عن الموقع الإلكتروني WWW.NARAS.NASSERY.COM

- فاروق، علاء،(2009) الاستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى، نقلأً عن الموقع الإلكتروني www.asiaalwsta.com.
- فاروق، علاء،(2011) سرائيل وآسيا الوسطى.. مصالح متبادلة أم استغلال صهيوني نقلأً عن الموقع الإلكتروني <http://www.akhabaralaalam.net>
- الفطسي، محمد بن سعيد(2010) نظرة على العقيادة العسكرية الروسية (2011 - 2015)، جريدة السبيل الأردنية، 14 يناير 2010
- القيسي ،نوار (2002) الغياب العربي - الإسلامي عن الساحة الآسيوية فتح الباب عن مصراعيه، الاستراتيجية الأمريكية والتنفيذ الصهيوني والمصلحة المشتركة.
- كاربوخين، سيرغي(2009) آسيا الوسطى مسرح للصراع على النفوذ والتنافس السياسي والاقتصادي، نقلأ عن الرابط: WWW.NATO.INT.
- كولين ولیامسون، (2008) دول آسيا الوسطى والخيار الخطير، نقلأ عن الرابط: <http://www.shareah.com>
- لمحة عن أوزبكستان، موقع المعرفة نقلأً من الرابط الإلكتروني: <http://www.marefa.org>
- ماجد، علي(2011) روسيا وجيرانها الكبار في الصراع على النفوذ في جمهوريات آسية، صحفة الحياة السعودية، نقلأ عن الرابط: KSA.DARALHAYAT.COM
- مفكرة الإسلام(2011) الرئيس المنتخب يدعو لإغلاق القاعدة الأمريكية بقرقازيا، نقلأ عن الرابط: WWW.ISLAMMEMO.COM.
- موقع السفارة الكازاخستانية نقلأً من الرابط الإلكتروني: (2011)، وكالة أنباء نوفوستي(2008)، مجلس الفدرالية يصادق على معاهدة التعاون الطويل الأمد بين بلدان منظمة شنغنهاي للتعاون -
- ياسين ،عبير ، (2003) الوجود العسكري والسياسة الأمريكية تجاه آسيا الوسطى، السياسة الدولية العدد(152) ، أبريل م، <http://www.alukah.net>

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Kyrgyzstan, Country Studies - Library of Congress <http://lcweb2.loc.gov/frd/cs/profiles/Kyrgyzstan.pdf>
- Alvin , Rubienstein,(1994) "**the Geopolitical pull Russian orbis**, No4.
- Energy Information Administration, (1992) from Oil and Gas Journal <http://www.eia.doe.gov/emeu/international/reserves.htm> 1
- Frank , Andre Gunder, **the centrality of central Asia, Anesterdam: Vu University Press.**
- Hoffmann, Stanley,(2002) "**Clash of Globalization,**" Foreign Affairs. Vol.81.4 July.
- Sam.C. Sarkesian (1980)ed, **Nonnuclear conflict in the Nuclear age, preager..**
- Townsend, & King, A (2007). **Sino-Japanese Competition for Central Asian Energy: China's Game to Win, China and Eurasia Forum Quarterly.**

الملاحق

الملحق رقم (1)

الميزان التجاري للنفط والغاز (جمهورية كازاخستان) 2010

النفط	الكمية	الغاز	الكمية
الإنتاج	1.61 مليون برميل نفط يومياً	الإنتاج	35.61 بليون متر متر مكعب
الإستهلاك	249,000	الإنتاج	8.572 بليون متر مكعب
صادرات	1.501 مليون برميل يومياً	صادرات	9.9 بليون متر مكعب
واردات	172,500 برميل يومياً	واردات	6.1 بليون متر مكعب
		الاحتياطي	2.407 تريليون متر مكعب

www.cia.gov

الملحق رقم (2)

الميزان التجاري للنفط والغاز (جمهورية تركمانستان) 2010

النفط	الكمية	الغاز	الكمية
الإنتاج	216,000 برميل يومياً	الإنتاج	42.4 بليون متر مكعب
الإستهلاك	125,000 برميل يومياً	الإنتاج	22.6 بليون متر مكعب
صادرات	97,430 برميل يومياً	صادرات	18 بليون متر مكعب
واردات	لاشيء	واردات	لاشيء
	-	الاحتياطي	7.504 تريليون متر مكعب

www.cia.gov

الملحق رقم (3)

الميزان التجاري للنفط والغاز (جمهورية وزبستان) 2010

الكمية	الغاز	الكمية	النفط
59.1 بليون متر مكعب	الإنتاج	87,000 برميل يومياً	الإنتاج
45.5 بليون متر مكعب	الإستهلاك	104,000 برميل يومياً	الإستهلاك
15.2 بليون متر كعب	صادرات	2,078 برميل يومياً	صادرات
لا شيء	واردات	9,013 برميل يومياً	واردات
1.841 تريليون متر مكعب	الاحتياطي		الاحتياطي

الملحق رقم (4)

الميزان التجاري للنفط والغاز (جمهورية قرغيزستان) 2010

الكمية	الغاز	الكمية	النفط
15.4 مليون متر مكعب	الإنتاج	946.2 برميل يومياً	الإنتاج
665.4 مليون متر مكعب	الإستهلاك	16,000 برميل يومياً	الإستهلاك
لا شيء	صادرات	2,042 برميل يومياً	صادرات
640 مليون متر مكعب	واردات	15,940 برميل يومياً	واردات
5.663 بليون متر مكعب	الاحتياطي	-	-

الملحق رقم (5)

الميزان التجاري للنفط والغاز (جمهورية طاجيكستان) 2010

الكمية	الغاز	الكمية	النفط
38 مليون متر مكعب	الإنتاج	219.9 برميل يومياً	الإنتاج
227 مليون متر مكعب	الإستهلاك	40,000 برميل يومياً	الإستهلاك
لا شيء	صادرات	405.4 برميل يومياً	صادرات
189 مليون متر مكعب	واردات	39,400 برميل يومياً	واردات
5.663 بليون متر مكعب	الاحتياطي	-	-

www.cia.gov

الملحق رقم (6)

جدول يبين الصادرات والواردات الرئيسية لدول آسيا الوسطى لعام 2010

الدولة المستورد منها	الورادات الرئيسية	حجم الواردات	الدول التي يتم التصدير إليها	الصادرات الرئيسية	حجم الصادرة	الناتج المحلي الإجمالي	الدولة
روسيا %34.3 ، %27.7 ، ألمانيا %5.2 ، أوكرانيا %4	الآلات والمعدات والمنتجات المعدنية والمواد الغذائية	37.53 مليار دولار	أمريكا 20.2٪، الصين 9.1٪، روسيا 8.5٪، فرنسا 7.1٪، تركيا 4.5٪، كندا 4.5٪، إيطاليا 4.1	النفط والمنتجات الفطية 59٪، الحديد 19٪، الكيماويات 5٪، اليات 3٪، حبوب، صوف، لحوم، فم.	66.57 مليار دولار	201.3 مليار دولار	كازاخستان
روسيا %33٪، الصين 15٪، كازاخستان 11٪، أمريكا 6.0٪، أوزبكستان 4٪.	المنتجات المعدنية والآلات والمعدات الكهربائية والمنتجات الكيماوية والأغذية، والمشروبات، والمنسوجات	3.26 مليار دولار	روسيا 17٪، أمريكا 6٪، كازاخستان 12٪، سويسرا 26٪، الإمارات 20٪	القطن والصوف واللحوم والتبن، والذهب والزنبق والبوريانيوم والغاز الطبيعي والطاقة المائية، والآلات، أحذية	1.49 مليار دولار	4,49 مليار دولار	قرغيزستان
الصين 35.3٪، روسيا 23.5٪، وكازاخستان 8.3٪	الوقود والطاقة الكهربائية وأكسيد الألومنيوم	3.2 مليار دولار	تركيا 28.4٪، روسيا 14.4٪، أوزبكستان 10٪، إيران 6.2٪، الصين 5.6٪، والنرويج 4.5٪	الألمنيوم، والكهرباء، والقطن، والفاكه والزيوت النباتية والمنسوجات	1.4 مليار دولار	5.64 مليار دولار	طاجيكستان
أمريكا ، روسيا 21.6٪، تركيا 20٪، الصين 9.2٪، الإمارات 7.7٪، ألمانيا 5.7٪، ومالزيا 4.6٪، أوكرانيا 4.5٪	الآلات ومعدات النقل والكيماويات، والمواد الغذائية	5.291 مليار دولار	الصين 28.6٪، تركيا 10.6٪، الإمارات 7.2٪، في أفغانستان، و potrà 6٪، إيطاليا 5.4٪، وكازاخستان 4.5٪	الغاز والنفط الخام والبتروكيماويات والمنسوجات والقطن والألياف	9.887 مليار دولار	37.74 مليار دولار	تركمانستان
روسيا 29.2٪، الصين 9.5٪، كازاخستان، 8.3٪، كوريا الجنوبية 7.4٪، تركيا 4.4٪.	الماكينات والكيماويات والبلاستيك والمواد الغذائية، والمعادن	6.5 مليار دولار	روسيا، الصين ، تركيا، أوكرانيا	منتجات الطاقة، والقطن، والذهب، والأسمدة المعدنية والمعادن الحديدية، وغير الحديدية، والمنسوجات، والمنتجات الغذائية، والآلات، والسيارات	9.96 مليار دولار	43.7 مليار دولار	أوزبكستان

Source: 2010 CIA World Fact-book <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/index.html> and Country Profiles. Federal Research Division.

Congress. <http://lcweb2.loc.gov/frd/cs/profiles.html> and UN

data, <http://data.un.org/> Viewed december 30, 2010